وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

Université Mohamed Boudiaf - M'SILA
Faculté des Sciences Économiques
Commerciales et des Sciences de Gestion
Département Sciences de Économiques

العنـوان:

دور البنوك التجارية في تمويل المشاريع السياحية

دراسة حالة – ولاية المسيلة–

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر (أكاديمي) في علوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاديات البنوك والتمويل

إعـداد الطالبة:
رابحي رزيقة

إشــراف الأستاذ:
أوصيف لخضر

لجنة المناقشة

لقليطي لخضر	.....	**رئيسا**
أصيف لخضر	.....	**مشرفا ومقررا**
سعودي عبدالصمد	.....	**مناقشا**

السنــة الجــامعية 2015/2014

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

بفضل الله وعونه تم انجاز هذا العمل الذي أسأل الله أن يجعله خالصا لوجهه الكريم.

يسعدني بعد حمد الله وشكره أن أتقدم بخالص الشكر والتقدير للأستاذ أوصيف لخضر الذي قام بالإشراف على هذا العمل، ولم يبخل علي بإرشاداته ونصائحه وتشجيعه، كما أشكر أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة هذه المذكرة.

كما أتقدم بالشكر إلى كل عمال وموظفي مديرية السياحة لولاية المسيلة

لكم مني أجمل عبارات الاحترام والتقدير.

إهداء

إلى التي أنارت بنور حبها المتدفق وحنانها الفياض درب حياتي. أمي العزيزة وإلى الغالي الذي أفنى من عمره السنين لنصل لهذا المستوى أبي الكريم (رحمه الله).

الى اخي الغالي "محمد" (رحمه الله).

وإلى كل الأهل و الأقـــارب وإلى الأحبة والأصدقاء كل باسمه وإلى كل من ساهم في إنجاز هذا البحث ولو بكلمة تشجيع

أهدي لهم ثمرة بحثي هذا .

إلى من عرفت و صادقت و أحببت...

إلى كل من هم في ذاكرتي و ليسوا في مذكرتي

إهداء خاص إلى مكتبة السفير "ناصر"

رزيقة

فهرس
المحتويات

فهرس المحتويات

شكر وعرفان.....	
الإهداء.....	
المحتويات.....	I
قائمة الأشكال.....	V
قائمة الجداول.....	VI
قائمة الاختصارات.....	VII
مقدمة.....	أ- و
الفصل الأول ـــــــــ عموميات حول السياحة	
تمهيد.....	08
المبحث الأول: ماهية السياحة.....	09
المطلب الأول: مفهوم السياحة و تطورها التاريخي.....	09
أولا: التطور التاريخي للسياحة.....	09
ثانيا: مفهوم السياحة.....	12
المطلب الثاني: خصائص وأسباب انتشار السياحة.....	16
أولا: خصائص السياحة.....	16
ثانيا: أسباب انتشار السياحة.....	17
المطلب الثالث: أهمية و أركان السياحة.....	19
أولا : أهمية السياحة.....	19
ثانيا: أركان السياحة.....	20
المبحث الثاني: أنواع و دوافع و أبعاد السياحة.....	23
المطلب الأول: دوافع الساحة.....	23
المطلب الثاني: أبعاد السياحة.....	26
أولا: مناطق الجذب لسياحي.....	26
ثانيا: تسهيلات.....	27

ثالثا: النقل.....	27
رابعا: الضيافة.....	28
المطلب الثالث: أنواع السياحة.....	28
أولا: تقسيم السياحة وفقا للغرض.....	28
ثانيا: تقسيم السياحة وفقا لمدة الإقامة.....	30
ثالثا: تقسيم السياحة وفقا للجنسية.....	30
المبحث الثالث: واقع السياحة في الجزائر.....	32
المطلب الأول: مقومات السياحة في الجزائر.....	32
أولا: الموارد الطبيعية.....	32
ثانيا: موارد من صنع الإنسان.....	36
المطلب الثاني: مؤشرات السياحة في الجزائر.....	36
أولا: أهداف الإستراتجية للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية 2025	37
ثانيا: مخططات إنعاش السوق السياحية في الجزائر.....	39
خلاصة.....	44
الفصل الثاني ـــــــــ المنشات السياحية وواقع تمويلها	
تمهيد.....	46
المبحث الأول: المنشات السياحية.....	47
المطلب الأول: تعريف المنشات السياحية و أنواعها.....	47
أولا: تعريف المنشات السياحية.....	47
ثانيا: أنواع المنشات السياحية.....	48
المطلب الثاني: ملكية المنشات السياحية.....	52
أولا: شركات الأشخاص.....	53
ثانيا: شركات الأموال.....	54
المبحث الثاني: مدخل عام للبنوك التجارية.....	56
المطلب الأول: ماهية البنوك التجارية.....	56
أولا: تعريف البنوك التجارية.....	56
ثانيا: نشأة وتطور البنوك التجارية.....	58

المطلب الثاني: أقسام وأهداف ووظائف البنوك التجارية.....	59
أولا: تقسيم البنوك التجارية.....	59
ثانيا: أهداف البنوك التجارية.....	60
ثالثا: وظائف البنوك التجارية.....	62
المطلب الثالث: تطور جهاز المصرفي في الجزائر.....	65
أولا: وضعية النظام البنكي الجزائري خلال الفترة الهيكلية العضوية.....	65
ثانيا: وضعية النظام البنكي الجزائري خلال فترة الإصلاح المالي(1986-1990).....	67
المبحث الثالث: طرق تمويل قطاع السياحي.....	72
المطلب الأول: مفهوم التمويل و أهميته.....	72
أولا: مفهوم التمويل.....	72
ثانيا: أهمية التمويل.....	73
المطلب الثاني: مصادر التمويل.....	74
أولا: مصادر تمويل الداخلية.....	74
ثانيا: مصادر التمويل الخارجية.....	75
المطلب الثالث: دور التمويلي و الخدمي للبنوك التجارية.....	79
أولا: الدور التمويلي للبنوك التجارية.....	79
ثانيا: الدور الخدمي للبنوك التجارية.....	81
خلاصة.....	85
الفصل الثالث ــ دور البنوك في تمويل وتنشيط المشاريع السياحية	
تمهيد.....	88
المبحث الأول: نظرة عن السياحة في ولاية المسيلة و هياكلها الأساسية....	89
المطلب الأول: تقديم لولاية المسيلة.....	89
أولا: الاطار الجغرافي للولاية.....	89
ثانيا: الإطار التاريخي للولاية.....	90
المطلب الثاني: المنشات القاعدية للنقل و الأسفار.....	90
أولا: هياكل النقل والمواصلات.....	90

ثانيا: شبكة الاتصالات.....	92
المطلب الثالث: المرافق السياحية بولاية المسيلة.....	92
أولا: هياكل الإيواء.....	92
ثانيا: الحمامات المعدنية.....	95
ثالثا: المؤسسات السياحية.....	95
رابعا: التراث.....	96
المبحث الثاني: إمكانيات الاستثمار السياحي بولاية المسيلة.....	97
المطلب الأول: الطلب السياحي في ولاية المسيلة.....	97
أولا: تدفق السياح.....	97
ثانيا: توزيع المشاريع الاستثمارية المصرح بها حسب قطاع النشاط ولاية المسيلة2002-2014.....	99
المطلب الثاني: واقع مشاريع الاستثمار السياحي في الولاية المسيلة.....	103
أولا: المشاريع السياحية المنتهية الأشغال بالولاية.....	103
ثانيا: المشاريع السياحية في طور الإنجاز بالولاية.....	104
ثالثا: المشاريع السياحية المتوقفة بالولاية.....	105
رابعا: المشاريع السياحية غير منطلقة.....	106
المطلب الثالث: عدد المشاريع التي استفادة من التفاقيات مع البنوك.....	107
اولا: المستثمرين المستفيدين من القروض.....	107
ثانيا: طريقة منح البنك الوطني الجزائري لقروض لتمويل مشروع سياحي.	108
ثالثا: تقديم العام للمشروع.....	111
خلاصة الفصل.....	112
خاتمة.....	114
قائمة المراجع.....	

فهرس

الجداول والأشكال

قائمة الأشكال

الرقم	الشكل	الصفحة
1-1	مفهوم السائح.....	15
2-1	أركان السياحة.....	22
3-1	دوافع السياحة.....	25
4-1	أبعاد السياحة والسفر.....	31
1-2	الوظائف الأساسية للبنك التجاري.....	64
2-2	النظام المصرفي الجزائري.....	71
1-3	تطور تدفق السياح بولاية المسيلة.....	98
2-3	توزيع المشاريع الاستثمارية حسب قطاعات.....	100
3-3	قيمة المشاريع الاستثمارية حسب كل قطاع للولاية.....	101
4-3	عدد مناصب الشغل حسب كل قطاع للولاية.....	104

قائمة الجداول

الرقم	الجدول	الصفحة
2-1	خطة الأعمال السياحية الافاق2015.....	38
3-1	الفنادق المصنفة بولاية المسيلة.....	93
3-2	هياكل الاستقبال الغير مصنفة بولاية المسيلة.....	94
3-3	قائمة الدواوين الساحية و الجمعيات بولاية المسيلة.....	95
3-4	تطور تدفق السياح في ولاية.....	97
3-5	توزيع المشاريع الاستثمارية حسب قطاع النشاط للولاية 2002-2014.	99
3-6	المشاريع السياحية المنتهية الأشغال بالولاية.....	103
3-7	المشاريع السياحية في طور الإنجاز بالولاية.....	104
3-8	المشاريع السياحية المتوقفة بالولاية.....	105
3-9	المشاريع السياحية غير منطلقة بالولاية.....	106
3-10	قائمة المستثمرين المستفيدين من القروض.....	107

قائمة الاختصارات	
BAD	Banque algérienne de développement
BADR	Banque de l'agriculture et du développement rural
CPA	Crédit Populaire d'Algérie
BDL	Banque de développement local
BEA	Banque Extérieure d'Algérie
BNA	Banque Nationale d'Algérie
OMT	Organisation mondiale du tourisme
AIT	Académie Internationale pour le Tourisme

مقدمة

مقدمة:

تعتبر السياحة أحد الأنشطة الاقتصادية التي تتمتع بأهمية كبيرة في عالم اليوم، نظرا كونها صناعة متميزة عن باقي الصناعات، والتي أضحت اليوم أحد الأولويات في برامج التنمية بالنسبة للدول النامية.

فقطاع السياحة هو من القطاعات الحيوية التي تؤدي دورا رياديا في عملية التنمية في الجزائر، بما تحققه من تدفقات مالية وخلق فرص للعمل وبديل حقيقي المحروقات، مما يتطلب توفير بيئة سياحية ملائمة للنهوض بهذا القطاع الفعال.

كما أن الاستثمار في هذا القطاع يتأثر بحجم الخدمات المقدمة، بالبنية التحتية المتوفرة والبيئة الاستثمارية الملائمة والمشجعة، وكل هذا نجده غير متوفر، رغم القوانين والأنظمة التي تم وضعها لخدمة السياحة في الجزائر، كما أنها ليست كافية ولم تلغ المشاكل التي يتخبط فيها القطاع خصوصا تلك المتعلقة بالجانب المالي، والمرتبطة أساسا بالقطاع المصرفي وعلى رأسها البنوك التي تبقى الملاذ الأخير لتمويل الاستثمارات السياحية في ظل انتفاء قنوات التمويل الأخرى، ورغم تدخل الدولة من خلال الأجهزة ووكالات الدعم التي أنشأتها لكن دورها يبقى مرهونا بالدور الذي تلعبه البنوك .

1.إشكالية الدراسة: وعلى هذا الأساس يمكن طرح الإشكالية التالية

ما مدى مساهمة البنوك التجارية في تمويل المشاريع السياحية، وكيف يمكن تفعيله لتنشيط قطاع السياحة؟

والأسئلة الفرعية التالية:

- ما هو واقع السياحة في الجزائر؛
- ما هي مقومات السياحية التي تملكها ولاية المسيلة؛
- ما مدى إمكانية توظيف واستغلال هذه المقومات السياحية لتطوير قطاع السياحة في ولاية المسيلة؛
- ما هي المشاكل التي يواجهها المستثمرون في هذا القطاع في ولاية المسيلة.

3. **الفرضيات:** من أجل الإلمام بالموضوع حاولنا اقتراح الفرضيات التالية

- تلعب البنوك التجارية دورا مهما في تمويل المشاريع السياحية؛
- قروض الاستغلال تعتبر من أهم أنواع القروض المصرفية المستعملة في تمويل المشاريع السياحية، فهناك القروض الطويلة الأجل والمتوسطة، كما نجد القرض الإيجاري؛
- هل الموارد ولمناطق السياحية الموجودة بولاية المسيلة كافية لأن تجعل من الولاية مركزا هاما للجذب السياحي.

4. أهمية البحث: تكمن أهمية الدراسة فيما يلي:

- التعرف على المفاهيم المتعلقة بالسياحة و المنشات السياحية؛
- الوقوف على أهمية مساهمة السياحة في قضايا التنمية الاقتصادية في الجزائر، والتعرف على الإستراتجية التنموية لقطاع السياحي المعتمدة لتفعيلها مستقبلا؛
- إعطاء نظرة حول أهم المشاريع السياحية في ولاية المسيلة .

5.**أهداف البحث:** نسعى من خلال هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- الوقوف على دور القطاع البنكي في تنشيط وتمويل الاستثمارات السياحية ؛
- توجيه الاهتمام نحو إبراز التمويل البنكي للسياحة كقطاع له وزنه الاقتصادي والاجتماعي والبيئي؛

- معرفة مدى نجاعة إستراتجية الجديدة للسياحة في ولاية المسيلة؛
- التوجه الدولي الحديث نحو قطاع السياحي، الذي أصبح صناعة يعتمد عليها الكثير في تنمية اقتصاديات البلدان باختلاف أنظمتها الاقتصادية ودرجة تطورها؛
- وجود بدائل لقطاع المحروقات في الجزائر للمستقبل، ويتشكل القطاع السياحي إحدى بدائل المتاحة لاحتلال مكانة هامة في الاقتصاد الوطني، نضرا للإمكانيات المتاحة في هذا المجال؛
- إبراز القدرات السياحية لولاية المسيلة من خلال تبيين دور التمويل البنكي في تنشيط الاستثمار السياحي في الولاية.

6. منهج البحث:

للإجابة على الإشكالية الرئيسية للبحث، واختبار صحة الفرضيات، إستعنا المنهج الوصفي التحليلي، الذي يهدف إلى جمع الحقائق و البيانات عن ظاهرة أو مشكل معين مع محاولة تفسير هذه الحقائق للوصول إلى مجموعة من التوصيات والاقتراحات بشأن الظاهرة موضوع الدراسة.

7. الدراسات السابقة:

- **عوينات عبد القادر**، السياحة في الجزائر، الإمكانيات والمعوقات(2000- 2025) في ضل الإستراتجية السياحية لتحديد المخطط التوجيهي لتهيئة السياحة، أطروحة دكتوراه في علوم الاقتصادية غير منشورة، تخصص نقود و مالية، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2013، تناول فيها الباحث، مدخل عام للسياحة وآثارها كما تطرق إلى واقع السياحة الجزائرية ومقارنته مع بعض التجارب السياحية العربية الناجحة(مصر، تونس، المغرب)، بالإضافة إلى تحليل محتوي الإستراتجية الجديدة للسياحة الجزائرية في مطلع 2025، وقد توصل الباحث مساهمة السياحة في التنمية الاقتصادية بنسبة كبيرة من حيث زيادة المداخيل بالعملة الصعبة وتحسين وضعية ميزان المدفوعات، وتوفير مناصب شغل كثيرة، كما توصل أيضا إلي أن القطاع

السياحي تعرض إلى عقبات وعراقيل حالت دون النهوض به وتطويره، إضافة إلى أن قطاع السياحي في الجزائر لا يزال ضعيفا ودون المستوى المطلوب.

– **حميدة بوعموشه**، دور القطاع السياحي في تمويل الاقتصاد الوطني لتحقيق التنمية المستدامة، رسالة ماجستير غير منشورة، تخصص اقتصاد دولي والتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس، سطيف، 1011، تناولت فيها الباحثة مفاهيم حول السياحة والتنمية المستدامة كما تطرقت إلى السياحة في الاقتصاديات الوطنية بعض التجارب العربية(مصر، تونس)، إضافة إلى السياحة في الاقتصاد الوطني الجزائري إستراتجية وآثار وقد توصلت الباحثة من خلال هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها تأخر انجاز المشاريع المقرر من خلال مخططات الوطنية وتراكمها بسبب سوء التسيير زادت من ضعف هذا القطاع؛ عدم وجود مناخ ملائم لتشجيع الاستثمار في هذا القطاع؛ ضعف مساهمة القطاع السياحي في تمويل الاقتصاد الوطني فرص عمل وفي خلق حركة تنموية للاقتصاد الوطني بصفة عامة فقد بلغة مساهمة من حجم العمال السياحية بالنسبة لحجم العمالة للاقتصاد الوطني الجزائري با 5.1% ، أما المغرب فقد بلغة 12.2 % خلال سنة 2010.

– **سعاد صديقي**، دور البنوك في تحويل المشاريع السياحية، رسالة ماجستير منشورة، تخصص بنوك وتأمينات، كلية علوم الاقتصاد و علوم التسيير، جامعة منتوي، قسنطينة، 2005، تناولت فيه الباحثة مدخل للسياحة والمنشات السياحية كما تطرقت الى واقع الاستثمار في الجزائر إضافة إلى تقييم مساهمة بنك الجزائر الخارجي في تمويل المشاريع السياحة؛ وقد توصلت الباحثة الى انه مهما اختلف نوع المشروع السياحي إلا انه يتطلب تمويله من طرف البنوك التجارية؛ رغم ان الدولة وضعت صندوق ضمان مخاطر القروض، إلا انه لم يتم تدخله في تعريض البنك في مجال السياحة.

تلتقي مواضيع هذه الدراسات مع هذا البحث لتناولها بعض عموميات عن السياحة فقد قمنا بتوظيف جزء من هذه الدراسات في بحثنا أهمها في الجانب النظري ، غير انه كانت هناك محاولة تقديم إضافة من خلال البحث لمعرف واقع السياحة في ولاية المسيلة ، مع تجسيد ذالك على ارض الواقع من خلال دراسة أهم المشاريع الموجودة في الولاية .

8. **هيكلة الدراسة:** تم تصميم البحث كالتالي :

الفصل الأول: تم نظر فيه إلى المفاهيم المختلفة للسياحة وذلك من خلال تعريفها وتطورها وكذا أهميتها واهم خصائص السياحة وأسباب انتشارها ومختلف أنواعها وأبعادها، كما تطرقنا في هذا الفصل إلى معرفة واقع السياحة في الجزائر واهم آليات إنعاش السوق السياحية في الجزائر.

الفصل الثاني: المنشات السياحية وواقع تمويله، حيث تم استعراض محتوى هذا الفصل من خلال ثلاث مباحث، في المبحث الأول تعريف المنشات السياحية وأهم أنواعها وكذا ملكية هذه المنشات. أما المبحث الثاني والذي تناولنا مدخل عام للبنوك التجارية ومختلف تقسيمات البنك ووظائفه وكذا تطور المصرفي في الجزائر أما المبحث الثاني والذي شرحنا طرق تمويل قطاع السياحة ودورها وذلك من خلال تحديد لمفهوم التمويل ومصادره وكذا تبيان دور التمويل الخدمي للبنوك وأثره على السياحة في الجزائر

الفصل الثالث: دور البنوك في تمويل و تنشيط السياحة خصصنا هذا الفصل لدراسة وتحليل واقع قطاع السياحة لولاية المسيلة من خلال دراسة وتحليل أهم عناصره، وقد كان ذلك من خلال مبحثين، استعرضنا في المبحث الأول نظرة عن السياحة في ولاية المسيلة وهياكلها الأساسية، وذلك من خلال التقديم العام للولاية وتبيان المواقع والمعالم الأثرية بها، أما المبحث الثاني فقد تم الوقوف على دور البنوك في عمليات تنشيط الاستثمارات السياحية بالولاية وأهم الاستثمارات المنجزة بها وكذا الاستثمارات في طور الانجاز ، وبالإضافة إلى محاولتنا تقييم تجربة البنك في تمويل مشروع سياحي.

في الأخير نشير إلى بعض الصعوبات التي واجهتنا عند معالجة هذا الموضوع ، بدأ بنقص المصادر المتخصصة في السياحة وخاصة تلك المتعلقة بالقطاع السياحي في الجزائر واستحالة الحصول على المعطيات التي تسمح لنا بالتعمق في الدراسة أكثر ،إضافة إلى غياب بعض الإحصائيات الخاصة ببعض السنوات لدى بنوك و الذي حاولنا من خلال دراسة تجربته في تمويل المشاريع السياحية للوصول إلى النتائج المقدمة.

يعود سبب ذلك إلى قلة الملفات طالبي القروض لتمويل مشاريع السياحية في الولاية وهو ما يبرر اعتمادنا أكثر على الاستثمارات المنجزة بها وكذا الاستثمارات في طور الانجاز وعدد المشاريع التي استفادة من اتفاقيات مع البنوك.

..

الفصل الأول

عموميات حول السياحة

تمهيد:

تلعب السياحة دورا هاما في اقتصاديات الدول و تحتل مكانا مرموقا واهتماما عاليا من طرف الحكومة؛ التي أخذت في تطوير وتنمية القطاع السياحي الذي يساهم في التنمية الاقتصادية وتحسين الهيكل الاقتصادي، فهي تلعب دور هاما في الاقتصاد العالمي والمحلي نظرا لما تحققه المبادئ السياحية من نتائج ايجابية من إيرادات مالية ومصادرا هاما للعملة الصعبة على الخصوص.

إضافة إلى خلق فرص العمل مباشرة في مختلف الأنشطة السياحية، وفرص عمل غير مباشرة داخل القطاعات الأخرى لقطاع الصناعة والزراعة وزيادة الدخل الوطني بالإضافة إلى تنشيط الاستثمار وتطوير وتنمية المناطق السياحة.

وانطلاقا من كل هذا ارتأينا تقسيم الفصل الأول إلى:

المبحث الأول :ماهية السياحة

المبحث الثاني: أنواع ودوافع وأبعاد السياحة

المبحث الثالث : واقع السياحة في الجزائر

المبحث الأول: ماهية السياحة

عرفت السياحة منذ العصور القديمة أهمية لدى معظم الدول وحظيت باهتمام معظم الباحثين خاصة وأنها أصبحت تشكل قاطرة للتنمية وعامل من عوامل التطور الاقتصادي ونشاط حركيا يكمل بقية الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية وعليه ونضرا لأهمية هذا النشاط سنتطرق إلى المفاهيم عامة حول السياحة. وتطورها التاريخي، وخصائصها واهم أركانها.

المطلب الأول: مفهوم السياحة وتطورها التاريخي

أولا: التطور التاريخي للسياحة

عرفت السياحة منذ العصور القديمة، فهي قديمة قدم الإنسان وعريقة عراقة التاريخ فمنذ أزمان طويلة والإنسان في حركة دائمة وسفر والتنقل بحثا عن أمنه واستقراره، ويمكن لنا إن نميز بين ثلاث مراحل أساسية مرت بها السياحة كالتالي:

1.مرحلة العصور القديمة:

إن غريزة التنقل والترحال من مكان لآخر كانت موجودة عند الإنسان منذ نشأته الأولى سعيا لحيات أفضل حيث لم تكن هناك منظمات أو جهات رسمية توفر له احتياجاته الضرورية، فكان عليه إن يسعي إلى توفيرها بنفسه بدون وجود قوانين أو أعراف تحد وتحكم تصرفاته والتزاماته[1]، وقد بدأت هذه المرحلة مع نشأة الحضارة بلاد الرافدين والفراعنة وتنتهي بسقوط الدولة الرومانية في نهاية القرن الرابع عشر ومن خصائص هذه المرحلة هي:[2]

1.1. الفائدة: ونعني بها خلق علاقات متبادلة بين القبائل المختلفة والتي تكون أحيانا متجاورة وقد تكون بعيدة.

[1] حميدة بوعموشه، دور القطاع السياحي في تمويل الاقتصاد الوطني لتحقيق التنمية المستدامة، رسالة ماجستير غير منشورة، تخصص اقتصاد دولي والتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس، سطيف، 1011، ص 14.

[2] ماهر عبد العزيز توفيق، صناعة السياحة، دار الزهران للنشر والتوزيع، عمان،الأردن، 2008، ص14.

2.1.الاستطلاع: أدى دافع المعرفة عادات وتقاليد الشعوب إلى القيام برحلات طويلة لغرض التعرف عليها واهم الرحالة (هيرودت المؤلف الإغريقي) من أوائل الرواد في العصور القديمة.

3.1.الدافع الديني: دفع هذا الشعور الناس إلى القيام برحلات بعيدة لغرض زيارة الأماكن المقدسة مثل، كما كان العرب يزورون مكة لغرض العبادة والتجارة وهو ما يطلق عليها السياحة الدينية.[1]

2.مرحلة العصور الوسطي:

تبدأ هذه المرحلة بسقوط الإمبراطورية الرومانية والمعروف إن الإمبراطورية تنشأ في العصور القديمة، وقد كانت مركز الإشعاع الفكري والحضاري والتجاري وكان لها الفضل الأكبر في تطوير حركة الإسفار عبر العالم[2]، وقد كان اتجاه السياحة في تلك العصور إلى التجارة، الحج، رحلات الدراسة، حيث إنفرد العرب من الفترة الممتدة للقرن الرابع عشر والثامن عشر على تطوير مبادئ السياحية ووضع الأسس الأولى، وكانت البلاد الإسلامية أكثر تقدما من أوربي وبغداد وقرطبة التي كانت أكثر المدن ثراء من حيث التجارة ومراكز الحيات الثقافية والحضارية، وقد انطلق الرحالة العرب يجوبون العالم ومن أشهرهم ابن بطوطة، البيروتي، وغيرهم ،وقد أخذت السياحة الدينية أبعاد جديدة في العصور الوسطى حيث كان الحجاج على اختلاف أديانهم يقومون برحلاتهم الدينية إلى الأماكن المقدسة وكثيرا منهم كتبوا وصافا لرحلتهم في نهاية العصور الوسطى.

كما ظهر طالبي العلم الذين يقومون برحلات لغرض العلم والتعرف على أراء الغير والنظم والسياسات الموجودة في الدول الأخرى، هذه الفترة بمثابة بداية الرحلات، التي كانت

[1] ماهر عبد العزيز توفيق، مرجع سبق ذكره، ص15.

[2] حميدة بوعموشة، مرجع سبق ذكره، ص15.

قاصرة على الطبقة الارستقراطية لان السفر يتطلب وقت الفراغ والأموال فائضة عن الحاجة.[1]

3.مرحلة العصور الحديثة:

بداية العصور الحديثة كانت في عصر النهضة والتي أحدثت فيها تغيرات عديدة في مجال العلمي مثل الاستكشافات الجغرافية التي أدت إلى زيادة الأسفار،[2] كما أحدثت الثورات الصناعية تغيير في وسائل المواصلات وتطويرها مما أدى إلى سهولة السفر والتنقل واختصار الوقت وازدادت بعد الحرب العالمية الثانية حيث بدأ تطوير الطائرات الحربية وكذا السيارات والقطارات ويرجع ذلك إلى[3]:

– التطورات التكنولوجية التي أدت إلى تحسين طرق ووسائل للإنتاج مما أدى إلى توفير جهد الإنساني وتحسين ظروف العمل وزيادة أوقات الفراغ ولإجازات الممنوحة؛

– تقدم وتطور وسائل النقل والمواصلات والاتصالات وبالتالي تقارب المسافات؛

– سهولة تبادل الخبرات وانتشار المعرفة؛

– ارتفاع معدلات الدخول والثروات والنظرة للسياحة كضرورة حتمية؛

– اهتمام المنظمات والهيئات الدولية والمجتمع الدولي بالسياحة وأهميتها اقتصاديا، اجتماعيا، وسياسيا؛

[1] ماهر عبد العزيز توفيق، مرجع سبق ذكره، ص ص17– 18.

[2] عوينات عبد القادر، السياحة في الجزائر، الإمكانيات والمعوقات(2000– 2025) في ضل الإستراتجية السياحية لتحديد المخطط التوجيهي لتهيئة السياحة، أطروحة دكتوراه في علوم الاقتصادية غير منشورة، تخصص نقود و مالية، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2013، ص3.

[3] ماهر عبد العزيز توفيق، مرجع سبق ذكره، ص 19.

وعليه لم يعد سفر اليوم كشأنه بالأمس فقدوم الطائرات في عام 1958 كان له الأثر الكبير من حيث السرعة، الراحة وفعالية النقل الجوى من خلالها ثم جذب عدد كبير من السياح كما هو الحال عليه.[1]

ثانيا: مفهوم السياحة

1.تعريف السياحة:

يعود مفهوم السياحة لكلمة **رحلة (to tour)** المشتقة من الكلمة اللاتينية **(tourisme)** وفي عام 1643، ولأول مرة تم استخدام المفهوم **(tourisme)** ليدل على السفر والتجوال من مكان لأخر ويتضمن المفهوم كل المهن التي معا تشبع الحاجات المختلفة للمسافرين، السفر(الرحال) travail يمكن إن يعتبر سياحة إذ توفرت فيه ثلاث شروط: إن يكون مؤقت، إن يكون بشكل تطوعي غير إجباري، وان لا يكون فيه البحث عن العمل أو نشاطات ربحية.[2]

يمكن تعريف السياحة على أنها مجموعة من الظواهر والإحداث والعلاقات الناتجة عن السفر وإقامة غير أصحاب البلد التي لا يكون لها أي ارتباط بأي نشاط ربحي أو نية للإقامة الدائمة حيث تكون بمثابة الحركة الدائرية والتي يبدأ فيها الشخص أو مجموعة الترحال بداية من البلد الأصلي أو مكان لإقامة الدائم بالنهاية العودة إلى نفس المكان.[3]

وكذالك نستطيع إن نأخذ بعض النماذج عن تعريف السياحة من جانب الآراء الفردية لعلماء الغرب وبعض المنظمات القائمة عليها.

[1] خالد مقابلة، فن الدلالة السياحية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،1999، ص24.

[2] المرجع السابق، ص17.

[3] خالد مقابلة، فيصل الحاج ذيب، صناعة السياحة في الجزائر، دار وائل للطباعة والنشر، عمان، الأردن، 2000،ص17.

تعريف "المنظمة العالمية للسياحة **O.M.T**": السياحة هي أنشطة المسافر إلى مكان خارج بيئته المألوفة لفترة معينة من الوقت لا تزيد عن سنة بغير انقطاع للراحة أو لإغراض أخرى.[1]

تعريف "الأكاديمية الدولية للسياحة**A.I.T":** السياحة عبارة عن لفظ يتصرف إلى إسفار متعلقة، فهي مجموعة الأنشطة البشرية التي تعمل على تحقيق هذا النوع من الإسفار.[2]

من خلال التعارف السابقة يمكن استخلاص التعريف التالي السياحة هي نشاط اجتماعي واقتصادي يقوم به الإنسان من خلال التنقل والسفر خارج أماكن إقامته الأصلية لمدة محدودة من الزمن ما بين وسنة للتمتع بوقت فراغه، أو لأي هدف كان، والتي لا يكون لها أي ارتباط بأي نشاط مريح ا وانية لإقامة الدائمة.

كما أن الجزائر انفردت بتعريف السياحة حيث عرفتها كما يلي: الجزائر ثبتت تعاريف المنظمة العالمية للسياحة **O.M.T** انها أضافت بعض المفاهيم التي حددتها وزارة السياحة المتعلقة بتوافد السواح والمنشات الفندقية حيث:[3]

- **الداخل:** كل مسافر تطأ أقدامه ارض الجزائر(التراب الوطني خارج منطقة العبور)؛

- **المسافر:** كل شخص يدخل التراب الوطن، مهما كان سبب تنقله ودوافع دخوله ومهما كانت جنسيته ومكان إقامته؛

- **التجوال في رحلة بحرية:** كل شخص يدخل الحدود البحرية الوطنية ويغادرها في نفس السفينة؛

---

[1] Stephen williams , tourism geographi, rouledg, first ideation, united states,usa. 2003, p 3.

[2] يحي سعدي، سليم العمراوي، مساهمة قطاع السياحة في تحقيق التنمية الاقتصادية، مجلة كليه بغداد للعلوم الاقتصادية ،العدد 36، 2013، ص98.

[3] برنجي أيمن، الخدمات السياحية وأثرها على سلوك المستهلك، مذكرة ماجستير، تخصص العلوم الاقتصادية، جامعة احمد بوقره، بومرداس، 2008، ص37.

- **الزائر:** كل شخص يدخل التراب الجزائري ولا يمارس نشاطا مأجورا ويشمل، السائح، هو زائر مؤقت لفترة محدودة على الأقل 24 ساعة؛

- **غير المقيم:** هو السائح، الجوال، المسافر، العابر للجزائر؛

- **المقيم:** وهو المسافر باستثناء غير المقيمين والسياح في النزهة، أو الرحلة؛

ومن خلال هذه التعريف وبمقارنتها بالتعارف السابقة، نلاحظ إن الجزائر تبنت التعارف التي حددتها المنظمة العالمية للسياحة باستثناء مفهوم المقيم، فالجزائر تعتبر كل الجزائريين مقيمين بما فيهم المقيمين بالخارج، بينما تنص أحكام المنظمة العالمية للسياحة على إن المهاجرين يعاملون معاملة غير المقيمين.[1]

1.السائح: تعددت التعريف حول السائح ومن بينها نذكر مايلى:

تعريف الأمم المتحدة للسفر والسياحة الدوليين(روما 1963) وصل إلى تعريف شامل للزائر بأنه: أي شخص يزور دوله أخرى غير الدولة التي اعتاد الإقامة فيها، لأي سبب غير السعي وراء عمل يجري منه في الدولة التي يزورها.

تعريف يفاس تينا رد:السائح هو كل شخص ينتقل خارج مكان إقامته المعتاد لا تقل عن 24 ساعة وذالك للأسباب التالية: أسباب ترفيهية، صحية، دراسية، الخروج للمهمات والاجتماعات.[2]

[1] يحي سعدي ، سليم العمراوي، مرجع سبق ذكره ، ص38.

[2] عيسى مرازقة، دراسة أداء وفعالية المؤسسة القطاع السياحي التنمية السياحية المستدامة في الجزائر،مداخلة مقدمة لملتقى اقتصاديات السياحة و دورها في التنمية الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2010، ص ص 3-4.

الشكل(1-1): مفهوم السائح

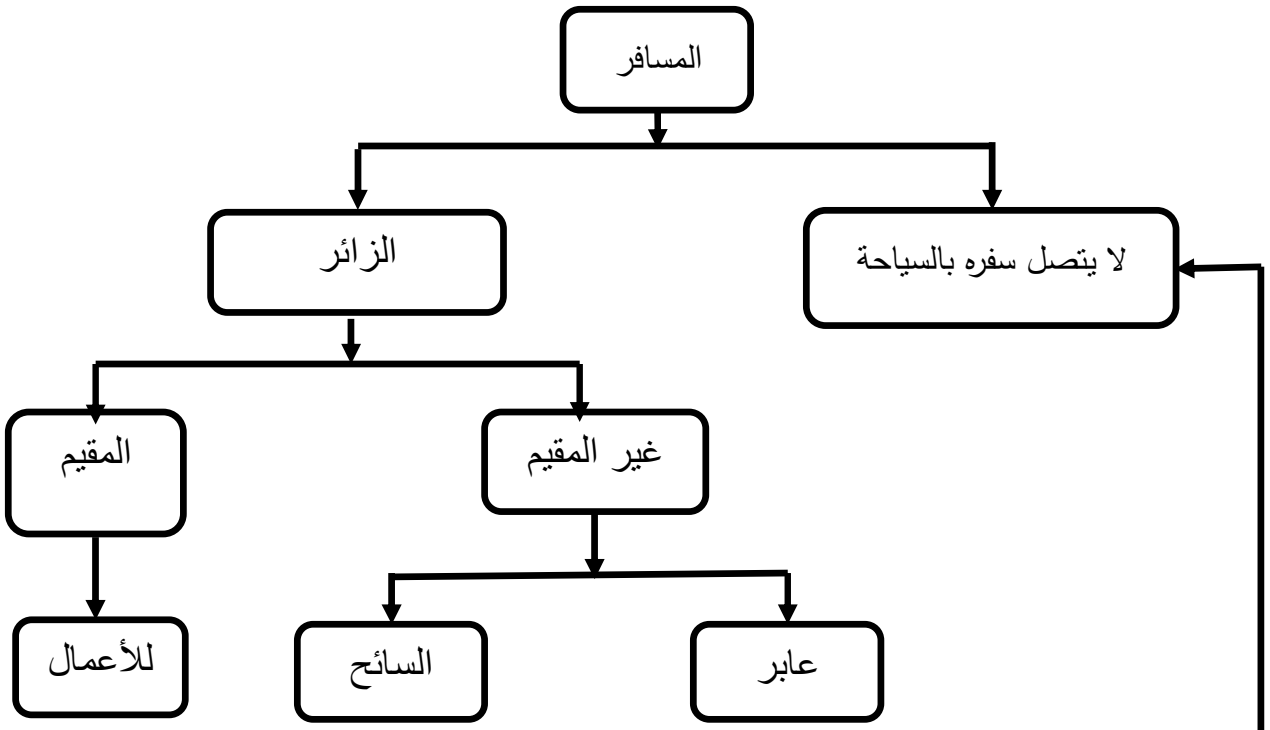

1. اعضاء الهيئات الدبلوماسية.
2. افراد القوات المسلحة الاجنبية.
3. العاملون المؤقتين ممن يرتبطون بعقود في دولة أجنبية مثل خبراء أو موظفون أو أي عمل بشكل مؤقت.
4. الأشخاص المقيمين عند الحدود و يعملون في أراضي دولة أخرى.

المصدر: حميدة بوعموشه، مرجع سبق ذكره، ص21.

المطلب الثاني: خصائص السياحة وأسباب إنتشارها

أولا: خصائص السياحة

لقد تميز النشاط السياحي بجملة من الخصائص التي تجعله كالصناعة يختلف عن باقي الأنشطة الاقتصادية الأخرى ويمكن حصرها في الأتي:

1.المنتوج السياحي منتج مركب: فهو مزيج من عناصر متعددة تتكامل مع بعضها لتشكل أو تقدم منتجا سياحيا، فالمنتج السياحي عبارة عن عوامل جذب طبيعية(ظروف مناخية، جغرافية، بيئية)، وعومل جذب تاريخية، حضارة دينية وثقافية بالإضافة إلى بني أساسية عامة مثل الطرق، المطارات، وأماكن إقامة كالفنادق والقرى السياحية ومن الخدمات كالمطارات وأماكن الترفيه.

2.سياحة صادرات غير منظورة: فالسياحة تمثل عرض للخدمات وبصفة أساسية وليست منتوج ماديا يمكن نقله من مكان لأخر.[1]

3.كيفية بيع المنتج السياحي: إن المنتج السياحي المتمثل في عوامل الجذب السياحي (الطبيعية، التاريخية، الأثرية.....) فهي الأخيرة لا تدر عائدا بطبيعتها إلا إذ بيعت بشكل منتج سياحي وهذا لا يوجد سلع وخدمات مساعدة وهى التسهيلات يجب أن تتواجد جنبا إلى جنب مع المغريات السياحية وتتمثل هذه التسهيلات في أربع مجموعات هي:

- مشروعات البنية الأساسية: كشيكات الطرف، وسائل الاتصال؛

- منشات الإقامة الفندقية؛

- مشروعات النقل السياحي البرى والبحري والجوى؛

[1] عامر عيسانى، الأهمية الاقتصادية لتنمية الساحية المستدامة، أطروحة دكتوراه، تخصص علوم التسير،فرع تسيير مؤسسات ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2009، ص 29.

– المنشأة السياحية الترويجية وغيرها كدور اللهو والتسلية.

4.السياحة الدولية منتج وتصدير: ويتعرض في بعض الأحوال إلى درجة عدم الاستقرار، لأنه يتعلق بتأثرات من القوى الخارجي ومرونة عالية بالنسبة لكل من السعر والدخل بالإضافة إلى مشكلة الموسمية.[1]

5.عدم قابلية المنتج السياحي للتخزين أو النقل: من مكان إلى أخر وفي العديد من الصناعات الأخرى التي تصلح منتجاتها للتخزين لفترات زمنية معينة أو بما يتفق وحجم العرض والأسعار، وبخاصة إن الطلب السياحي يتصف بالموسمية مما يؤدي إلى عدم ثبات مستويات التشغيل في صناعة السياحة ولهاذ تسعى المؤسسة السياحية إلى ضرورة تحقيق إرباح كافية خلال فترة (موسم الذروة) وادخار جزء من العائد لمواجهة التراجع باقي السنة.

6.عرض منتوج السياحي عرض جامد(غير مرن): بمعنى انه يصعب استغلال المنتج السياحي المتمثل في عوامل الجذب السياحي المتمثل في العوامل الجذب السياحي في غير مجال السياحة على الأقل في الفترة القصيرة.[2]

ثانيا: أسباب انتشار السياحة

1.الانتقال من الريف للمدينة أدي إلى زيادة الطلب على الخدمات في المدينة وانخراط الناس في الإعمال الخاضعة للروتين واستعمال الفكر والعقل بدلا من القوة الجسمانية كما في الريف وهذا بدوره أدي إلى ضرورة التمتع بإجازة سنوية والهروب من جو العمل وزحمة المدينة.

[1] سراب عيسانى وآخرون، تسويق الخدمات السياحية، عمان، الأردن،، دار الميسر للنشر والتوزيع، 2002 ، ص 13.
[2] المرجع السابق، ص14.

2.تطور وتقدم وسائل الاتصال الحديثة والتي ساهمت بشكل فعال في السياحة والسفر إذ يستطيع الشخص إن يسافر إلى ابعد دولة في العالم ويستطيع في غرفته من الفندق أن يدير إعماله ومصالحه في أي دولة في العالم باستعمال أجهزة الحاسوب والتلفون والفاكس.

3.التقدم العلمى فى مجالات الطب ومعالجة الأمراض والقضاء على الأوبئة إلى زيادة السياحة وعدم خوف السواح من تعرضهم للإصابة بالأمراض.

4.انتشار الحروب أدى بطريقة أو بأخرى إلى الانتقال لأفراد والقوات المسلحة من مكان لآخر وإثناء إقامة أفراد القوات المسلحة في بلد ما أصبح تبادل ثقافي واجتماعي بين هؤلاء الأفراد ومواطن البلد أو رغبة الجنود في زيارة المكان الذي حاربوا فيه والتي لهم ذكريات بها.[1]

5.تقليل ساعات العمل بسبب دخول المكائن والآلات الحديثة، والتي أدت إلى زيادة أوقات الفراغ وأصبحت فرص السفر متوفرة.

6.زيادة الإنتاجية من خلال البحث للتجارة في الأسواق الجديدة، للتعريف ببضائعهم من خلال الفائض فئ الإنتاج.

7.التمتع بالإجازات المدفوعة الأجر بعد إحداث العديد من قوانين العمل والتنظيم والتشريعات التي تحدد الإجازات الإجبارية المدفوعة الثمن.

8.انتشار وسائل النقل مثل تطور الطائرات الحربية التي كانت تستعمل للأغراض الحرب إلى طائرات مدنية لنقل الركاب، وهذا بدوره الغي المسافات بين الدول، أي أصبح الانتقال

[1] ماهر عبد العزيز توفيق، مرجع سبق ذكره ،ص ص34-35.

من دولة لأخرى لا يستغرق ساعات محدودة بعد إن كان الانتقال من مكان لأخر يستغرق أياما طويلة.[1]

المطلب الثالث:أهمية وأركان السياحة

أولا: أهمية السياحة

خاصة بعد الحرب العالمية الثانية أصبحت السياحة أهم الصناعات العالمية واحتل ظهورها اهتمام الخبراء والاقتصاديين ومن بينها الأتي:

1.نمو المناطق السياحية وتطورها وانتعاشها الاقتصادي نتيجة لما ينفقه الزوار بها.

2.إيجاد فرص عمل مختلفة ما يخفف من أزمة البطالة ويرفع مستويات المعيشة.

3.زيادة الاستثمار في المشروعات السياحية واستقطاب رؤوس الأموال تنفيذ الخطط التنمية المختلفة.

4.رفع معدلات الإشغال الفندقية على مدار العام بما يساعد على تجاوز الفترات الغير موسمية للسياحة.

5.تنشيط الصناعات المختلفة ذات الارتباط المباشر أو غير مباشرة بالسياحة مثل النقل والبناء والأثاث والصناعات الغذائية والبيئية...الخ.[2]

6.تزداد أهميته في الدول النامية التي تهدف إلى تحقيق فائض أو موازنة في مجال ميزان المدفوعات وتحقيق فائض في مجال العملة الصعبة، وتحقيق صناعة سياحية صادرة غير متطورة.

[1] زيد منير عبودي، الاقتصاد السياحي ، ط1، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان،الأردن، 2008، ص 17.

[2] عبد الكريم حافظ، الإدارة الفندقية والسياحية، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان،الأردن، 2010، ص222.

7.تشمل السياحة جميع الأنشطة الاقتصادية في الدولة وخارجها، فهى تتأثر وتأثر على نشاط الإنتاج، الاستهلاك، النقل، الرحلات، لاتصالات، المطارات، الفنادق، البنوك، عمليات التجارة الداخلية والخارجية....الخ.[1]

8.مع إدخال السياحة الجماعية زاد الوعي للحاجة للتخطيط والمراكز والإدارة السياحية من خلال الاهتمام الاقتصادي والاجتماعي والبيئي.

9.الأهمية الاقتصادية للسياحة هي منتجة للمصروفات المباشرة للسياح على وسائل الراحة التسويق، الطعام، الشراب،...الخ. وكذلك ما يسمى بتأثير المضاعف السياحي أو تأثير تداول النقود في عدة دورات لتوليد الدخل والمصروفات قبل تلاشى تأثيره.

10.بالإضافة لكونها نشاط اقتصادي، فإن السياحة تعتبر أساسا للتبادل الثقافي والحضاري بين الشعوب، تساهم السياحة كذالك بتشغيل الأبدي للعمالة بالإضافة لذالك فان السياحة لها مساهمة كبيرة في تحقيق الإسلام والتفاهم العالمي.[2]

ثانيا: أركان السياحة

يمكن تقسيم أركان السياحة إلى:

1.النقل: إن النشاط السياحي مرتبط ارتباط وثيقا بقطاع النقل إذ انه لا يمكن أن تنشأ السياحة وتتطور دون تطور وسائل النقل وتوفر طرق المواصلات والخدمات من وسائل النقل من مطارات، موانئ، طرق.[3]

[1] زيد منير عبودي، الاقتصاد السياحى، مرجع سبق ذكره، ص 17.

[2] خالد مقابلة، مرجع سبق ذكره، ص 25.

[3] حميد بوعموشة، مرجع سبق ذكره، ص 22.

2.الإيواء: لا توجد سياحة بدون أماكن الإيواء فأول ما يبحث عنه السائح حين وصوله إلى أي دولة أو مكان هو البحث عن مكان مناسب للإقامة إذ يبحث عن الإقامة قبل الترفيه ويشمل الإيواء الفنادق، الشقق السياحية، المخيمات.[1]

3.البرامج: لا تنجح السياحة بدون برنامج معين يتمتع به السائح ويحجز له مسبقا أو عند وصوله البلد المعنى، وهذا البرنامج يشمل زيارات المتاحف أو الأماكن الأثرية والتاريخية والمناطق العلاجية أو الدينية...الخ.

[1] حميد بوعموشة، مرجع سبق ذكره ، ص 22.

الشكل (1-2):أركان السياحة

1- **النقل**
2- **الإيواء** تعتمد على البنية التحتية والبنية الفوقية
3- **البرامج**

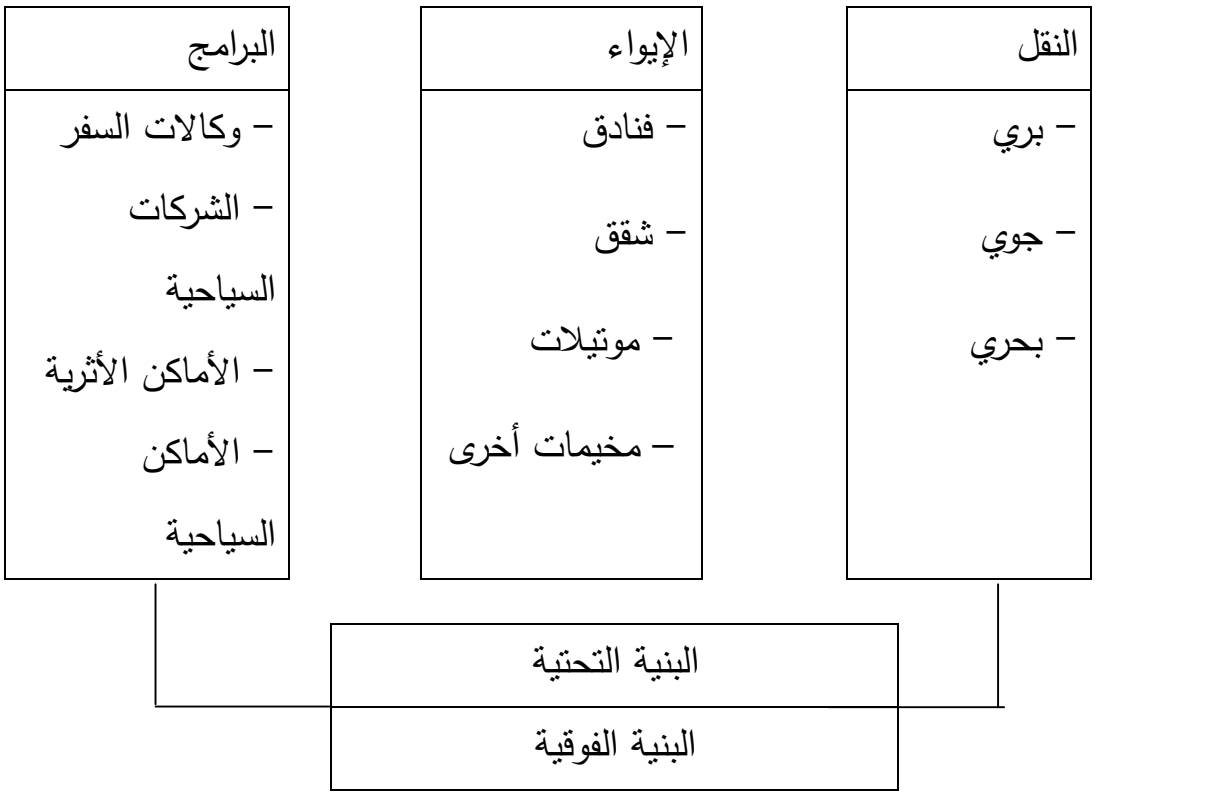

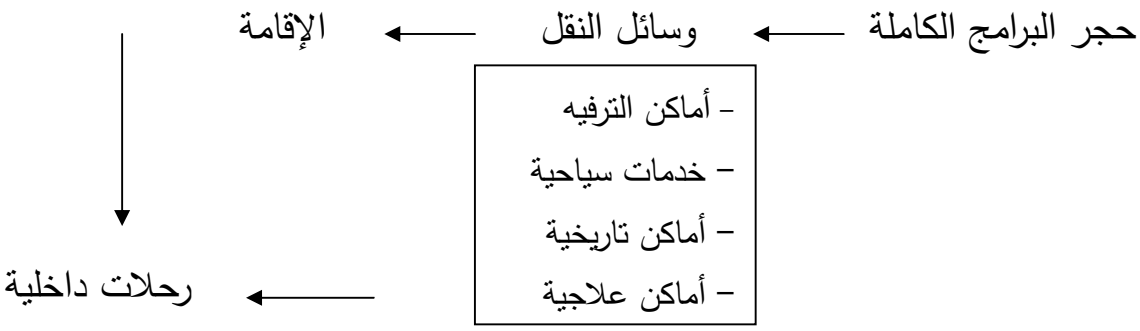

المصدر: ماهر عبد العزيز توفيق، مرجع سبق ذكره، ص 43.

المبحث الثاني: أنواع ودوافع وأبعاد السياحة

تتعدد أنواع السياحة تبعا للدوافع وأبعاد مختلفة التي تكمن خلفها، حيث تساهم هذه الدوافع والأبعاد في جعل السياحة ضرورة أساسية وحاجة ملحة من احتياجات الإنسان المعاصر، قبل أن تتعرض إلى أنواع السياحة لابد من توضيح تلك الحاجة من خلال تطرقنا إلى الميول والدوافع وأبعاد التي تساعد على إبراز مختلف هذه الأنواع.

المطلب الأول: دوافع السياحة

دوافع السياحة والسفر يقصد بدوافع السفر أو الرحلة السياحية الرغبة التي تدفع الإنسان القيام بالرحلة السياحية وكذلك تفضيله لأماكن معينة دون أخرى، فهو عامل ذو أثر فاعل في التحكم بظروف الفرد والأنشطة وتنقسم الدوافع إلى عدة أنواع هي:[1]

1.دوافع ثقافية، تاريخية، تعليمية: تتعلق بالرغبات المختلفة للتعرف على الحضارات القديمة ومشاهدة الآثار والتعرف على حياة الشعوب ومعرفة حياتهم، أعمالهم، ثقافتهم وحياتهم الاجتماعية، الحضارية والثقافية.

2.دوافع دينية: يمثل في زيارة الأماكن المقدسة مثل مكة المكرمة أو زيارة المعابد المختلفة حول العالم، نظرا لما تمثله هذه الأماكن من قيم روحية لمختلف الأديان والمعتقدات.[2]

3.دوافع الراحة والاستجمام والترفيه: يرتبط هذا الدافع بمحاولة الهروب المؤقت من الجو الروتيني اليومي للعمل والابتعاد عن ضجة المدن المزدحمة بالسكان، واللجوء إلى الأماكن الهادئة أو على سواحل الشواطئ أو في مناطق الجبلية ...الخ.[3]

---

[1] سعاد صديقي، دور البنوك في تحويل المشاريع السياحية، رسالة ماجستير، غير منشورة، تخصص بنوك وتأمينات، كلية علوم الاقتصاد و علوم التسيير، جامعة منتوي، قسنطينة، 2005، ص20.

[2] مسكين عبد الحفيظ، دور التسويق في تطوير النشاط السياحي، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة منتوري، قسنطينة،2009، ص20.

[3] ماهر عبد العزيز توفيق، مرجع سبق ذكره، ص49.

4.دوافع عرقية: هذا الدافع ينشأ بقوة لدى المغتربين عن بلدهم، يولد لديهم حافز بزيارة بلدهم الأم، وتجديد الروابط الأسرية أو زيارة مناطق قد تركت لهم انطباعا معينا عنها.

5.دوافع صحية: يرتبط هذا الدافع بالرغبة في العلاج والبحث عن بيئة نقية بعيدة عن التلوث والضجيج والتوجه نحو الأماكن ذات الخصائص العلاجية لغرض الاستشفاء والنقاهة والاسترخاء، من أجل الراحة النفسية.

6.دوافع اقتصادية: تتمثل في الاستفادة من انخفاض الأسعار ومن فرق العملة في التحويل وهذا يؤدي إلى تدفق السياح إلى البلد الذي انخفضت عملته، للتمتع بالخدمات والسلع بأسعار أقل، أو لأسباب مهنية كحضور المؤتمرات.[1]

7.دوافع رياضية: لسفر يعرض مشاهدة المباريات الرياضية وتشجيع فرق معينة أو الممارسة الرياضية والمشاركة في المنتديات والتجمعات الرياضية.

8.دوافع أخرى:تتمثل في المغامرة المخاطرة أو شراء وسيلة نقل جديدة متطورة، أو السفر لغرض علمي مثل دراسة الصخور والتربة.

مما هو جدير بالذكر أن هذه الدوافع تختلف من سائح إلى أخر، كما أنه قد يجتمع دافعين أو أكثر لدى سائح معين، وبناءا عليه سوف تختلف أنواع النشاط السياحي تبعا للهدف أو الدافع للقيام بالرحلة السياحية.[2]

[1] ماهر عبد العزيز توفيق، مرجع سبق ذكره، ص50.

[2] سعاد صديقي، مرجع سبق ذكره، ص 22.

الشكل (1- 3): دوافع السياحة

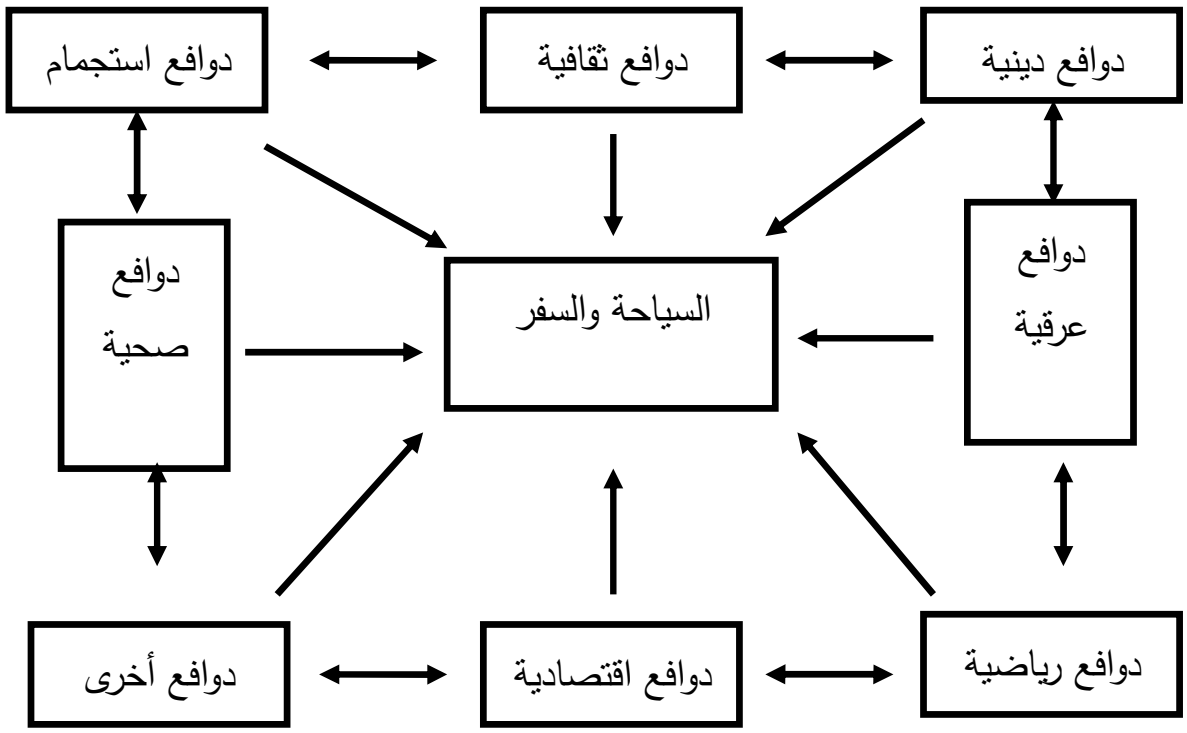

المصدر: ماهر عبد العزيز توفيق، م،مرجع سبق ذكره، ص51.

المطلب الثاني: أبعاد السياحة

هناك أربعة أبعاد للسياحة: مناطق الجذب السياحي التسهيلات والخدمات والضيافة، النقل.

اولا: مناطق الجذب السياحي: مناطق الجذب السياحي يمكن أن تعتمد على مصادر طبيعية، حضارية، عرقية أو مناطق تسلية وترفيه.

1.المصادر الطبيعية: لكل منطقة يوجد مزيج فردي مميز من العناصر الطبيعية والجمال الطبيعي المناخ التضاريس الماء، الشمس هي من أهم عناصر الجذب الطبيعي سهولة الوصول لمثل هذه المناطق ذات المصادر الطبيعية الجذابة هي من أهم ما يؤثر على معدل الطلب السياحي للمنطقة.[1]

2.العناصر الحضارية، الثقافية: الحضارة أو طريقة ونمط الحياة والتراث التاريخي للمنطقة يشمل وينعكس على مناطقها التاريخية، الدينية، نمط الحياة والثقافة والعادات والتقاليد.

3.العناصر العرقية: الرغبة في الرجوع للوطن الأم ظاهرة متأصلة بين الشعوب.

4.التسلية والترفيه: من الممكن كذلك جلب السياح بواسطة بعض وسائل التسلية والترفيه المتوفرة في المنطقة مثل المنتزهات وحدائق الحيوانات وكذلك من الممكن أن تكون لفترة زمنية كل سنة مثل الاحتفالات الثقافية والمهرجانات.[2]

[1] خالد مقابلة، فن الدلالة السياحية، مرجع سبق ذكره، ص 27.

[2] خالد مقابلة، فيصل الحاج ذيب، صناعة السياحة في الأردن، مرجع سبق ذكره، ص ص 27-29.

ثانيا:التسهيلات

بينما تقوم عناصر الجذب بجلب الناس للمنطقة فإن التسهيلات تخدم حاجاتهم ورغباتهم وتجعلهم يشعرون أن المنطقة هي بمثابة بلدهم الثاني وتكون التسهيلات السياحية عادة تدعم وتساند زيادة النمو الشامل في المنطقة، من التسهيلات المهمة في السياحة ما يلي:[1]

1.الإقامة: وسائل الراحة التي تناسب أذواق وحاجات السوق تعتبر ضرورة لجذب السياح وإشباع رغباتهم وزيادة نسبة السياحة المتكررة.

2.الأطعمة والمشروبات: تحاول غالبية المناطق السياحية ترويج ما لديها من طعام وشراب للحصول على أكبر قدر ممكن من ميزانية السائح.

3.الخدمات التسهيلات المساندة: تتضمن مثل هذه الخدمات والتسهيلات محلات التحف الشرقية المتاجر، المحلات المعفاة من الجمارك، محلات الغسيل والكي، المرشدين السياحيين، والتسهيلات الترفيهية.

4.البنية التحتية الأساسية: تتكون البنية التحتية لمنطقة ما من شبكة المياه، شبكة المواصلات الخدمات الصحية، مصادر الطاقة، الطرق الأمن والحماية وغيرها.[2]

ثالثا:النقل: تطور السياحة مرتبط بشكل مباشر مع تطور المواصلات في المنطقة، من المهم أن تكون جميع المناطق السياحية سهلة الوصول من خلال شبكة من الطرق البرية أو الممرات المائية ليتسنى للمسافر زيارة الأماكن السياحية المختلفة.

[1] خالد مقابلة، فن الدلالة السياحية، مرجع سبق ذكره، ص 27.

[2] المرجع السابق، ص28.

رابعا:الضيافة

الضيافة شعور بالترحيب الذي يتلقاه السائح عندما يرتاد أو يزور المنطقة السياحية المنطقة السياحية.[1]

المطلب الثالث: أنواع السياحة

للسياحة أنواع مختلفة، حيث يمكن تصنيف أنواع عديدة منها وفقا لعدة أسس معينة ويختلف التصنيف من دولة لأخرى ومن أهمها ما يلي:

أولا: **تقسيم السياحة وفقا للعرض**

1.سياحة قضاء الإجازات والترفيه: وهذا النوع من السياحة مرتبط بأوقات الإجازات والإجازات مدفوعة المرتب مثل: إجازة نهاية الأسبوع.

2.سياحة لغرض العمل المؤقت: ينشئ هذا النوع من السياحة في ظروف الركود والكساد الذي يصيب بعض الأعمال في دول أخرى أو في مناسبات دينية أو وطنية أخرى، ومعنى هذا النوع من السياحة أن ينتقل السائح إلى مكان آخر أو دولة أخرى لغرض العمل المؤقت ولفترة زمنية محددة وتكون الغاية من السفر للاستجمام والعمل في نفس الوقت.[2]

3.سياحة الصحة والعلاج: تعد السياحة العلاجية من أنواع السياحة المهمة والتي تدر دخلا محترما لأن فترة بقاء السائح لغرض العلاج تكون متوسطة أو طويلة وكذلك تكون مصاريفه كبيرة خاصة إذا توفرت بدول معينة مقومات السياحة العلاجية وتشمل ما يلي:[3]

– توفر المياه المعدنية والكبريتية ورمال ذات طبيعة خاصة؛

[1] خالد مقابلة، فيصل الحاج ذيب، صناعة السياحة في الأردن، مرجع سبق ذكره ، ص ص 23– 29.

[2] مروان السكر، الاقتصاد السياحي، ط1، عمان، دار مجدلاوي للنشر، 1999، ص21.

[3] علي فلاح الزعبي، التسويق السياحي والفندقي، ط1،عمان ، دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2013، ص 164.

– توفر جو صحي ونقي؛

– توفر مصحات ومستشفيات وكادر طبي وعلاجي جيد؛

– توقر الخدمات السياحية المساعدة مثل: المترجمين والصحفيين ووسائل الاتصال السريعة... إلخ.

4.سياحة التعليم والتدريب: يعتبر هذا النوع من السياحة من الأنواع المهمة والقديمة للسياحة والسفر لغرض الدراسة والتعليم.[1]

5.السياحة الرياضية: وهذا النوع من السياحة يعتبر من أنواع السياحة القديمة والتي كانت تشمل رحلات الصيد وفي الوقت الحاضر يمثل هذا النوع من السياحة صيد الأسماك، ركوب الخيل، الزوارق الشراعية، التزلج على الجليد ...إلخ.

6.سياحة زيارة الآثار والأماكن التاريخية: ويعتبر هذا النوع من السياحة من أهم أغراض السياحة التقليدية ويتمثل هذا النوع من السياحة في زيادة الآثار والأماكن الأثرية والتاريخية.[2]

7.سياحة الهوايات: هذا النوع من السياحة يعتبر من الأنواع الحديثة بالسياحة في الوقت الحاضر وأخذت تستقطب أعداد كبيرة من السواح وخاصة في الدول المتقدمة، ويتم تنظيم سفرات سياحية لنوع معين ومحدد من السياحة مثل: زيارة المعارض الفنية، أو حضور المزادات الدولية للتحف والأشياء النفيسة ومعارض الكتب ... إلخ.

8.السياحة الدينية: هذا النوع من السياحة يعتبر من الأنواع القديمة جدا والتقليدية أيضا وتنفرد به دول محدودة في العالم وتأتي في أولها المملكة العربية السعودية مشهورة بالحج

[1] علي فلاح الزعبي، مرجع سبق ذكره، ص 164.

[2] ماهر عبد العزيز توفيق، مرجع سبق ذكره، ص 66.

والعمرة والقدس في فلسطين ومناطق كربلاء في العراق لاحتوائها على مراقد الأئمة والصحابة.

ثانيا: تقسيم السياحة وفقا لمدة الإقامة

1.سياحة أيام: هذا النوع من السياحة عادة ما يستغرق أياما محدودة من يومين إلى أسبوع يقضيها السائح ضمن برنامج مسبقا (سياحة منظمة).[1]

2.سياحة موسمية: هذا النوع من السياحة يرتبط بموسم معين أي قضاء السائح في مكان ما لموسم معين أي فترة الإقامة تتراوح من شهر إلى ثلاث أشهر.

3.سياحة عابرة: وهذا النوع من السياحة يكون على نوعين:

– سياحة عابرة تكون أثناء انتقال السياح بالطرق البرية وتكون لمدة يوم أو يومين.

– سياحة عابرة تحصل أثناء الانتقال بالطائرات وهذا النوع من السياحة يكون دون تنظيم أو
– تخطيط له مسبقا كان يكون تعطل الطائرة في المطار أو وجود اضطراب معين.[2]

ثالثا: تقسيم السياحة وفقا للجنسية

1.سياحة الأجانب (السياحة العالمية): ويتضمن هذا النوع جميع الأجانب ماعدا مواطنين أهل البلد.

2.سياحة المقيمين خارج البلد (المغتربين): وهي تتشابه كثيرا مع السياحة الاجتماعية التي تم ذكرها سابقا، عند هجرة المواطنين إلى بلد ما بالتأكيد يصبح لديهم حنين لزيارة البلد الأم وتنظيم لهم سفرات سياحية لغرض زيارة بلدهم الأم.

[1] مروان السكر، مرجع سبق ذكره، ص 21.

[2] ماهر عبد العزيز توفيق، مرجع سبق ذكره، ص 68.

3.سياحة مواطن الدولة (السياحة الداخلية): وهذا النوع من السياحة هو السياحة الداخلية التي تم ذكرها سابقا والتي تظم مواطني دولة ما لغرض زيادة الأماكن الأثرية والتاريخية....الخ، في بلدهم نفسه.[1]

الشكل(1-4): أبعاد السياحة والسفر

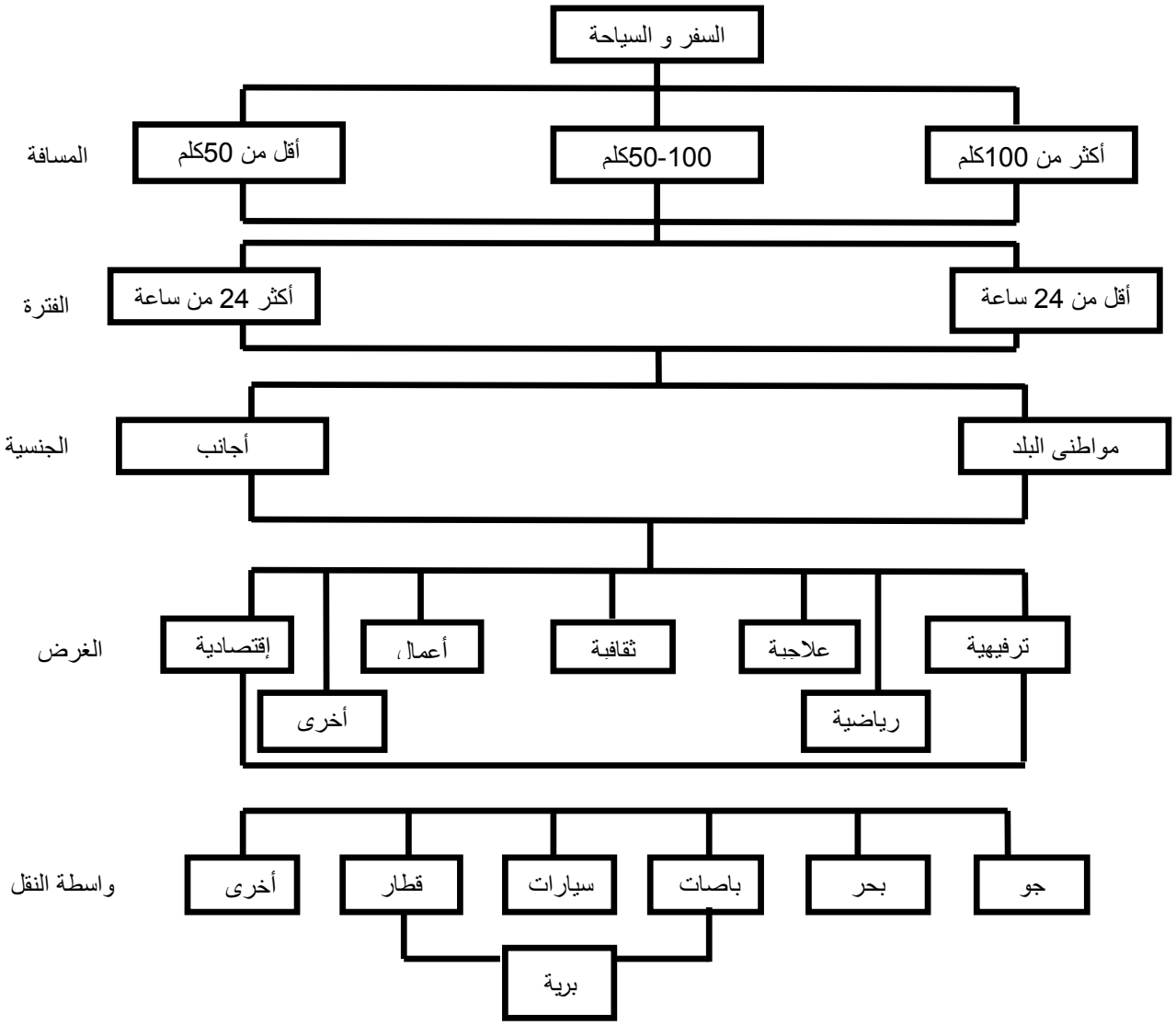

المصدر: ماهر عبد العزيز توفيق، مرجع سبق ذكره، ص 73.

[1] المرجع السابق، ص 72.

المبحث الثالث: واقع السياحة في الجزائر

تتفاوت درجة وحجم المرتكزات السياحية من بلد إلى أخر، وتتمتع الجزائر بموارد سياحية متنوعة تختلف من منطقة إلى أخرى باختلاف المواقع الجغرافية سواء تعلق الأمر بما هو موهوب من الله عز وجل[1]، كالموقع الجغرافي والمناخ والتضاريس أو ما هو متعلق بما صنعه الإنسان من تاريخ وأثار وحضارات التي تزيد من جمال البلد، لذلك جاء هذا المبحث ليلقي نظرة على واقع السياحة في الجزائر منذ الاستقلال ليومنا هذا من خلال:

المطلب الأول: مقومات السياحة في الجزائر

تعتبر الجزائر من الدول العربية التي تحتوي على مقومات وإمكانيات سياحية هامة سواء كانت طبيعية حضارية أو تاريخية وإمكانيات مادية وسوف يتم التطرق إلى هذه مقومات و أنماط بشيء من التفصيل.

تتمثل المقومات السياحية التي تتمتع بها الجزائر في الموارد الطبيعية، ويمكن تلخيصها فيما يلي:

أولا:الموارد الطبيعية: نتطرق للموارد الطبيعية من خلال ما يلي:

1.الموقع:

تقع الجزائر شمال القارة الأفريقية وهي تتوسط بلاد المغرب العربي الكبير يحدها من الشمال البحر المتوسط ومن الشرق تونس وليبيا ومن الغرب المغرب الأقصى وموريتانيا ومن الجنوب النيجر ومالي[2].

[1] حميدة بوعموشة، مرجع سبق ذكره ، ص 107.

[2] المرجع السابق، ص107.

تمتد أرض الجزائر في أقصى اتساع لها على مسافة تزيد عن 1900 كلم من الشمال إلى الجنوب و 1800 من الشرق إلى الغرب[1].

تبلغ مساحة الجزائر 2.2381741 كلم وهي من أكبر بلدان المغرب العربي مساحة ويبلغ عدد سكانها 35 مليون نسمة [2].

2.المناخ: تتميز الجزائر من شمالها إلى جنوبها بنوعين من المناخ:

1.2.منطقة الشمال: وتضم المناطق التلية والمناطق السهلية، وهي مناطق عريضة أكثر منها طويلة، وهي تضم أخصب الأراضي، وتحتوي السهول والجبال كالونش ريس، القبائل، تلمسان، وجبال الأطلس الصحراوي التي تتكون بدورها من جبال القصور، العمورية، أولاد نايل، كما يتصف المناخ الجزائري بالمتوسط أساسًا وآخر قاري، هذا ما يجعل الشتاء باردًا قارصًا، والصيف حارًا و جافًا[3].

– **المناخ المتوسط:** ويشمل المنطقة الساحلية من الشرق إلى الغرب، بدرجات حرارة سنوية متوسطة تقدر بـ 18°، وتبلغ ذروتها في خلال شهر جويلية وأوت إلى 30° ، وعليه المناخ في هذه المنطقة يتميز بالحرارة والرطوبة[4].

[1] موقع الجزائر الجغرافي وأهميته في العالم

http://achourzian date de consultation, 17/04/2015, 10h51.

[2] بوفليح نبيل، تقرورت محمد، دراسة مقارنة لواقع قطاع السياحة في دول شمال إفريقيا، مداخلة مقدمة لملتقى السياحة في الجزائر الواقع و أفاق ،جامعة حسيبة بن بوعلي ، شلف،11–12 ماي 2010، ص 17.

[3] عبد القادر شلالي، عبد القادر عوينان ، الواقع السياحي في الجزائر و أفاق النهوض به في مطلع 2025، مداخلة مقدمة لملتقى السياحة في الجزائر واقع و أفاق، جامعة أكلي محند اولحاج، البويرة، 11–12 ماي 2910،ص3.

[4] عبد القادر عوينان، باشي احمد، واقع السياحة الجزائرية وأفاق النهوض بها في ظل المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية، مجلة الاقتصادية الجديد، العدد 7، سبتمبر2012، ص 229.

- **المناخ الشبه الحار:** ويحتوي منطقة الهضاب العليا، ويتميز بفصل بارد طويل ورطب أحيانًا، إذ يستمر من شهر أكتوبر إلى شهر ماي[1].

2.2.منطقة الجنوب الصحراوي: لها ثلاثة صفات رئيسية هي: الهضاب الأرضية، وتسمى بالحمادة والدروع، والثانية تتركز في العروق وهي: العرق الغربي الكبير، والعرق الشرقي الكبير، وعرق شاش. والثالثة طبيعة الهقار، والتي توجد بها أعلى قمة بالجزائر، وهي قمة "تهاة" بـ 3003 مترًا، ويمتاز مناخ منطقة الصحراء بقلة كمية الأمطار التي لا تزيد عن 500 ملم في السنة، وبحرارة شديدة في النهار ومنخفضة في الليل، ويسودها المناخ الجاف الذي يتميز بموسم حار طويل يمتد من شهر ماي إلى سبتمبر، بدرجات حرارة تتراوح بين 40 °و 45°، وبقية الأشهر تتميز بمناخ متوسط الحرارة، أما الغطاء النباتي فهو متكون أساسًا من واحات النخيل.[2]

3.المناطق السياحية في الجزائر: يمكن التمييز بين أربع أنواع للسياحة في الجزائر حيث نجد السياحة الساحلية، السياحة الجبلية السياحة الصحراوية، بالإضافة إلى سياحة الحمامات المعدنية، يمكن حصر 06 مناطق سياحية في الجزائر تبعًا لتنوع المعطيات الجغرافية

1.3.منطقة السواحل والسهول الشمالية وهضاب الأطلس الشمالي: وتتميز هذه المنطقة بطول شواطئها 1200 كلم، وبعدد كبير من المواقع الأثرية، والتي تعود إلى عهد الرومان والعرب المسلمين، وآثار تعود إلى عصور ما قبل التاريخ[3].

[1] عبد القادر شلالي، عبد القادر عوينان، مرجع سبق ذكره ، ص 03.

[2] المرجع السابق، ص04.

[3] خالد كواش، مقومات ومؤشرات السياحة في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الأول، شلف ، ص222.

2.3.منطقة السلسلة الأطلسية: والتي توجد بها أكبر قمة جبلية في الشمال "لالة جديجة" بـ 2308 مترًا، كما نجد جبال الأوراس، الونشريس، وسلسلة جبال موازية للساحل تتميز بإمكانيات كبيرة لتنمية أنواع سياحية عديدة، كالنشاطات الرياضية الشتوية (التزحلق، التسلق، الصيد...)[1].

3.3.منطقة الهضاب العليا: والتي تتميز بمناخها القاري، وبمواقعها الأثرية، وبضاعتها الحرفية والتقليدية المتنوعة.

4.3.منطقة الأطلس الصحراوي: وهي المناطق الواقعة بين الهضاب العليا والصحراء الكبرى، والتي يمكن فيها تنمية السياحة المناخية، المعدنية، الصيد...الخ[2].

5.3.منطقة واحات الصحراء: والتي تتميز باعتدال درجات الحرارة، فهي أقل درجة من الصحراء الكبرى، وبها تتركز الواحات بنخيلها وبحيراتها، وفيها عدّة صناعات تقليدية[3].

6.3.المحطات المعدنية :الجزائر بلد غني بطبيعته الساحرة وقدراته السياحية والثقافية الهائلة والمتعددة وحتى الطبيعة كان لها الفضل في أن تمنح الجزائر مناظر خلابة، كما وهبتها العديد من المنابع المعدنية بخاصيات علاجية مؤكدة، تبين حسب الدراسة التي قامت بها المؤسسة الوطنية للدراسات السياحية وجود 202 منبع للمياه المعدنية يتركز أغلبها في شمال البلاد 20، ومن أهم هذه الحمامات نجد :حمام ريغة بعين الدفلى، حمام بوحنيفية بمعسكر، حمام قرقور بسطيف، حمام الصالحين بالمدية[4].

ثانيا:الموارد من صنع الإنسان

---

[1] زايد مراد، السياحة كصناعة في الاقتصاد الوطني، مداخلة مقدمة لملتقى اقتصاديات السياحة و دورها في التنمية المستدامة،جامعة محمد خيضر، بسكرة، 9 – 10 مارس 2010، ص11.

[2] خالد كواش، مقومات و مؤشرات السياحة في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 222.

[3] زايد مراد، مرجع سبق ذكره، ص 11.

[4] عيسى مرازقة و محمد الشريف شخشاخ، التنمية السياحية المستدامة في الجزائر، مداخلة مقدمة لملتقى اقتصاديات السياحة و دورها في التنمية المستدامة، يومي09-10 مارس 2010، ص 10.

1.الموارد الثقافية، الدينية، التاريخية

تتمتع الجزائر بمعالم تاريخية و ثقافية كثيرة، و لقد كان للإنسان دور كبير في تواجدها، وهذه المعالم قادرة على إستقطاب المزيد من السياح و تلبية متطلباتهم، نذكر منها:

تزخر الجزائر بموارد سياحية متنوعة ومن أهمها نجد المعالم المصنفة من طرف منظمة اليونسكو والمتمثلة في [1]:

- تيمقاد : تم إنشاؤها من طرف الإمبراطور ترجان عام 100 م وهي تقع بباتن ؛
- تيبازة : وهي من المدن الرومانية العتيقة؛
- جميلة : وهي تقع بسطيف وهي من أقدم المدن الرومانية بالجزائر؛
- الطاسيلي : وتحتوي على اكثر من 15000 لوحة تعكس تحولات المناخ وهجرة الحيوانات وتطور الحياة البشرية في الصحراء خلال 6000 سنة قبل الميلاد؛
- قلعة بني حماد : تقع ببشارة بالمسيلة وهي من المدن الإسلامية تأسست سنة 1007 م وكانت عاصمة للدولة الحمادي؛
- قصر ميزاب : انشأ من طرف الإباضيين؛
- القصبة: توجد بالعاصمة وهي مدينة إسلامية؛

المطلب الثاني: مؤشرات السياحة في الجزائر

ساهم القطاع السياحي في الجزائر بما نسبته **2.3 %** من الناتج المحل الخام لسنة 2011و بقدرة تشغيلية 350000 منصب شغل مباشر، و حسب المصادر الرسمية أن الجزائر سجلت خلال 9 أشهر من سنة2012 حوالي**1.911.506** مليون سائحا بين أجنبي وجزائري قيم في الخارج، في الوقت الذي بلغ فيه عدد السواح الأجانب

[1] عيسى مرازقة و محمد الشريف شخشاخ، مرجع سبق ذكره، ص 10.

655.810سائح، و بخصوص هياكل الاستقبال فقدرت عدد الفنادق في الجزائر في كامل جهات القطر ب **1118** متعددة الأصناف و بعدد أسرة قُدر ب **88694** سرير.

أما خصوص هياكل الاستقبال الفندقة أوضحت المصالح المسؤولة عن القطاع بالجزائر بأنه ستدعم ب**70** ألف سرير جديد في أفاق2013 من خلال انجاز **659** مشروع موزع عبر كامل التراب الوطن استعدادا لاستقبال نحو **205** مليون سائحا سنويا بحلول عام2015 ،حيث يرمي هذا المسعى إلى تدارك النقائص الموجودة في مجال الإيواء حيث قُدر عدد الأسرة حاليا ب **92** ألف سرير و بخصوص عمليةٌ عصرنة الفنادق المتوفرة تم مؤخرا بحث مسألة إعادة تأهيل 45 فندقا عموميا وهي العملية التي خصص لها غلاف مالي يقدر بـ 49 مليار دج، و من جهة أخرى يجرى حاليا خفض نسبة الفوائد على القروض لإعادة هيكلة الفنادق الخاصة من أجل توسعتها،و تحسين نوعية الخدمات التي تقدمه[1].

أولا: الأهداف الإستراتيجية للمخطط

1.الأهداف العامة: تتمثل الأهداف العامة للمخطط في:

- توسيع الآثار المرتبة عن هذه السياسة إلى قطاعات أخرى (مثل الصناعات التقليدية،النقل، الصناعة...)؛

- تحسين التوزانات الكلية: التشغيل، النمو، الميزان التجاري والمالي والاستثمار؛

- التوفيق بين الترقية السياحية والبيئية؛

[1] عمراني عبد النور قمار، دور السياحة الصحراوية في التنمية لاقتصادية و الاجتماعية، مداخلة مقدمة لملتقى الدولي الثاني للسياحة حول السياحة الصحراوية و دورها في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية، كلية العلوم الاقتصادية والاجتماعية و علوم التسيير، جامعة بسكرة ، في 11-12 مارس 2012، ص 08.

– لتثمين التراث الثقافي والتاريخي كون هذه العناصر تمثل عوامل جذب هامة، لان استراتيجيات السياحة المتواصلة عليها احترام التنوع الثقافي وحماية التراب و المساهمة في التنمية؛

– التحسن الدائم لصورة الجزائر: بحيث يرمي البرنامج إلى إحداث تغييرات في التصور الذي يحمله المتعاملون الدوليون اتجاه السوق الجزائرية؛

2.الأهداف المادية للمرحلة 2015/2008: يمكن تلخيص الأهداف المادية للمرحلة 2008–2015 في الجدول رقم (1.1):

جدول (1–1): الأعمال السياحية الافاق2015.

السنة	2007	2015
عدد السواح	1,7 مليون	2,5 مليون
عدد الأسرة	84,869يعاد تأهيلها	75000 سرير فخم
المساهمة في الناتج المحلي الخام	1.7%	%3
إيرادات (مليون دولار)	250	1500الى2000
مناصب الشغل مباشرة وغير مباشرة	200,000	400,000
تكوين مقاعد بيداغوجية	51200	91600

المصدر: لحسين عبد القادر: استراتيجيات تنمية مستدامة للقطاع السياحي في الجزائر على ضوء ما جاء به المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية 2025،مجلة أداء المؤسسات الجزائرية ،كلية العلوم الاقتصادية،جامعة برج بوعريريج، العدد 2013/02ص194.

من خلال الجدول نلاحظ أن مستوى التطور الخاص بعدد السواح المتوقع مع نهاية الفترة كان في حدود1.47 ضعف ماهو محقق سنة 2007 أما عدد الأسرة، فإن مستوى

التطور المستهدف حدد ب 1,8 ضعف ما هو محدد حاليا، أما مساهمة القطاع في الناتج المحلي الخام فكانت بمعدل تطور قدر ب 1.3 مرة مع نهاية الفترة2015 ، في حين قدرت الزيادة في الإيرادات السياحية بما يقارب 7 إلى9مرات أضعاف مقارنة2007، بينما قدرت الزيادة في عدد المناصب التي يوفرها قطاع السياحة في حدود الضعف مقارنة بما هو موجود سنة2007، كما وضعت الخطة تصور لتطوير اليد العاملة المؤهلة في نهاية الفترة لتبلغ المناصب البيداغوجية المتاحة142,800مقعدا بيداغوجيا[1].

والهدف من ذلك تحقيق زيادة في عدد السواح الذي يرافقه بالطبع قفزة نوعية في عدد الأسرة،الذي تكون نتيجة لزيادة في الإيرادات السياحية مع زيادة في عدد المناصب التي يوفرها هذا القطاع، مع وضع خطة لتطوير اليد العاملة المؤهلة بتوفير المقاعد البيداغوجية المهتمة بالسياحة.

المشاريع ذات الأولوية لتنمية قطاع السياحة: تتجسد أهم المشاريع ذات الأولوية في إطار المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية في:

- فنادق السلسلة: عدد الأسرة من كل الأنواع تقدر بـ29.286 سريرا؛
- عشرون قرية سياحية متميزة وأرضيات جديدة مبرمجة ومخصصة للتوسع السياحي؛
- إطلاق سياحيا في ستة أقطاب سياحية بامتياز؛

ثانيا: مخططات(آليات) إنعاش السوق السياحية في الجزائر

ويمكن ذكرها في[2]:

1.مخطط وجهة الجزائر: تعاني الجزائر اليوم فيما يتعلق بصورتها من بعض الذهنيات السلبية، وأيضا من غياب الصورة والاستثمار السياحي، لذا عليها اختبار أوراقها القوية بغية

[1] لحسين عبد القادر، مرجع سبق ذكره ، ص194.

[2] موقع وزارة السياحية، المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية
www .mt .gov.dz/mat/ar/sdat/php date de consultation 2015/02/15, 14h 02

تقوية صورتها، حتى تتمكن من تثبيتها كوجهة سياحية كاملة، وتبقى ترقية صورة الجزائر مسألة أساسية لتصبح وجهة سياحية كاملة وتنافسية، تكون أبرز ملامحها الأصالة، الابتكار والنوعية[1].

وعليه يجب تعزيز جاذبية وجهة الجزائر بالتموقع بالصورة على مستوى الأسواق المطلوب المحافظة عليها والفئات السكانية المستهدفة، ففي المرحلة الأولى يحب منح الأولوية للأسواق الواعدة المطلوب المحافظة عليها مع حصر الفروع والمنتوج الواجب تطويره، كما يتعين تحديد الأهداف لهذه الأسواق، والملحق رقم يوضح ذلك.

1.الاقطاب السياحية للامتياز: القطب السياحي هو تركيبة من العرض السياحي للامتيازفي رقعة جغرافية معينة مزودة بتجهيزات الإقامة، التسلية، الأنشطة السياحية والدورات السياحية، بالتعاون مع مشاريع التنمية المحلية، ويستجيب لطلب السوق ويتمتع بالاستقلالية، ومتعدد الأقطاب، يدمج المنطق الاجتماعي، الثقافي، الإقليمي، التجاري، مع الأخذ بعين الاعتبار توقعات طلبات السوق؛ وقد حدد المخطط التوجيهي لتهيئة السياحية في هذا الإطار، سبعة أقطاب سياحية للامتياز هي[2]:

- **القطب السياحي للامتياز شمال شرق:** ويشمل كل من عنابة، الطارف، سكيكدة، قالمة، تبسة، سوق أهراس؛

القطب السياحي للامتياز شمال وسط: الجزائر، تيبازة، بومرداس، البليدة، الشلف، عين الدفلة، البويرة، بجاية، تيزي وزو؛

- **القطب السياحي للامتياز شمال غرب:** مستغانم، وهران، عين تموشنت، تلمسان، معسكر، سيدي بلعباس، غيلزان؛
- **القطب السياحي للامتياز جنوب شرق:** الواحات، غرداية، بسكرة، الوادي، المنيعة؛

[1] لحسين عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص195.

[2] المرجع السابق،ص 195.

- **القطب السياحي للامتياز جنوب غرب:** توات، القرارة، طرق القصور :أدرار، تيميمون، بشار؛
- **القطب السياحي للامتياز الجنوب الكبير** : طاسيلي، إليزي، جانت؛
- **القطب السياحي للامتياز الجنوب الكبير:** أدرار، تمنراست.

ويتشكل كل قطب من الأقطاب السبعة من عدة مركبات تستدعي وضعها في تكامل وفقا لقدراتها، بحيث تستجيب لتوقعات مختلف أنواع الزبائن، وهذا بتوفير منتوجات سياحية متعددة ومتنوعة(سياحة صحراوية، سياحة لاستجمام، سياحة علاجية وصحية).

كما تسمح هذه الأقطاب السياحية للامتياز ببروز تنوع سياحي على كافة الإقليم وتستخدم كنقطة ارتكاز وكقاطرة للتطور السياحي، إن الهدف المتوقع من بناء هذه الأقطاب هو تحريك الدافع الذي يسهل الانتشار السياحي في كافة التراب الوطني، عبر إنشاء مجموعة من القرى السياحية للامتياز تشجع على تنمية مستدامة للقطاع[1].

3.مخطط النوعية السياحية: لقد أصبحت النوعية اليوم مطلبا ضروريا في الدول السياحية الكبيرة، إنها الفلسفة التي جعلت مخطط السياحة يرمي إلى تطوير نوعية العرض السياحي الوطني فهو يرتكز على التكوين والتعليم، كما يدرج تكنولوجيات الإعلام والاتصال في تناسق مع تطور المنتوج السياحي في العالم[2].

فالمخطط النوعي للسياحة يشمل:

- تحسين النوعية وتطوير العرض السياحي؛
- منح رؤية جديدة للمحترفين؛
- حث المتعاملين في السياحة على العمل بإجراءات النوعية؛
- نشر صورة الجزائر وترقيتها كوجهة نوعية.

[1] لحسين عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص196.

[2] المرجع السابق، ص196.

- وقصد الاستجابة للهدف المادي والنقدي في مخطط الأعمال 2025،أصبح تكوين العنصر البشري أمرا ضروريا، وعلى هذا الأساس حدد المخطط ثلاثة أهداف إستراتيجية للتكوين، قصد تحفيز الجزائر سياحيا في آفاق2025 :

_ ضمان الميزة التنافسية للبرامج البيداغوجية، وتأهيل المؤطرين البيداغوجيين بمدارس السياحة؛

_ إعداد مقاييس الامتياز للتربية والتكوين السياحي؛

_ الابتكار واستعمال تكنولوجيات الإعلام والاتصال في مخطط النوعية السياحية.

4.مخطط الشراكة العمومية الخاصة :لا يمكن تصور تنمية دائمة لسياحة دون تعاون فعال بين القطاع العمومي والخاص، ويمكن الحديث عن الشراكة العمومية–الخاصة عندما يتحرك المتعاملون العموميون والخواص سوية للاستجابة لطلب الجماعي للمنتجات السياحية.

فإذا كانت الدولة تمارس دورا ضروريا في المجال السياحي، خاصة في تهيئة الإقليم وحماية المناظر العامة، ووضع المنشآت القاعدية:كالمطارات والطرق، في خدمة السياحة، كما أنها تسهر على النظام العام وحفظ الأمن وتدير المتاحف والصروح التاريخية، فإن القطاع الخاص يضمن أساسيات الاستثمار والاستغلال السياحي، يثمن ويسوق الأملاك والخدمات التي تضعها الدولة تحت تصرفه[1].

وعلى هذا الأساس يسعى مخطط الشركة العمومية–الخاصة، إلى خلق روابط بين مختلف الفاعلين في العملية السياحية سواء كانوا عموميين أو خواص، وذلك من أجل مواجهة المنافسة الأجنبية وتحقيق منتوج سياحي نوعي، وجعل الواجهة الجزائرية أكثر جاذبية وتنافسية، لبلوغ مستوى نضج سياحي يرقى بالجزائر إلى مصاف البلدان السياحية الأكثر تفضيلا.

[1] لحسين عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص196.

5.مخطط تمويل السياحة: أخذا بعين الاعتبار خصوصية قطاع السياحة لكونها صناعة ثقيلة تتطلب استثمارات ضخمة من جهة، وكونها ذات عوائد بطيئة من جهة أخرى، فإن المخطط التوجيهي لتهيئة السياحة جاء لمعالجة هذه المعادلة الصعبة، من خلال دعم ومرافقة الشريك المرقى أو المطور[1].

أما عن محتوى مخطط تمويل السياحة، فالأمر يتعلق بـ:

- مرافقة المستثمرين المرقين وأصحاب المشاريع بالمساعدة في اتخاذ القرار، في تقدير المخاطر وفي تمويل عتاد الاستغلال؛
- تخفيف إجراءات منح القروض البنكية؛
- التمديد في مدة القرض؛
- الدعم ومرافقة المؤسسات المعدة لاحتياجات المؤسسات السياحية وأصحاب المشاريع؛ من خلال: نظام مرافقة مالي، مساعدات للتكوين، تشجيع شامل للنوعية، إنشاء أداة جديدة لتمويل الاستثمارات السياحية مثل إنشاء بنك الاستثمار السياحي.

[1] المرجع السابق، ص ص 196-197.

خلاصة:

للسياحة دور مهم في الاقتصاد المحلي، لما تقدمه المبادلات السياحية من نتائج معتبرة تفوق أحيانا باقي المجالات الاقتصادية الأخرى، لذلك فهي تعد صناعة تصديرية تتقارب إيراداتها مع ما حققته الإرادات النفطية في بعض البلدان، بالإضافة إلى أنها من القطاعات الأكثر قدرة على جذب العملة و الاستثمارات الأجنبية المباشرة ومن ناحية أخرى فإن لها قدرة مميزة في تدعيم الاستثمارات المحلية، وتطوير مختلف القطاعات و خاصة منها الخدمية، وأيضا حيث تعد بالنسبة للعديد من الدول القطاع الذي يعول عليه لدفع عجلة التنمية وتحقيق الرقي في شتى المجالات.

الفصل الثاني

المنشآت السياحية وواقع تمويلها

تمهيد:

يعتبر القطاع السياحي من أهم روافد التنمية مما يستدعي الأمر وضع خطة وطنية للسياحة مع تبني محفزات لإضعاف الميل للسياحة نحو الخارج بالعمل على إعادة تأهيل القدرات السياحية بما يتطلب القيام بجهود ضخمة لتنمية الصناعة السياحة وتحويلها بالفعل إلى قدرة تنافسية عالمية بالتوسيع في الاستثمارات السياحة .

وهنا يأتي دور البنوك بالإسهام المباشر في تمويل الاستثمارات، ومن ناحية أخرى فان البنوك تقوم بتقديم خدمات مساندة للخدمات السياحية من خلال تفعيلها لمناطق سياحية من حيث الخدمات المصرفية المتنوعة، من سحب وتحويل للعملات وصرف للشيكات السياحية وغيرها من المعاملات التي تسهل في إجراءات ومختلف عمليات السياحية للأفراد، وهنا يكمن الدور الرئيسي للبنوك في تنشيط السياحة.

وسنتطرق من خلال هذا الفصل إلى تبيان دور البنوك في تمويل وتنشيط السياحة في الجزائر وذلك من خلال ثلاث مباحث:

المبحث الأول: المنشات السياحية

المبحث الثاني: مدخل عام للبنوك التجارية

المبحث الثالث: طرق تمويل القطاع السياحي

المبحث الأول: المنشات السياحية

ظهر منشات سياحية تشغل رأسمالها في سبيل تحقيق الراحة وتقديم تسهيلات سياحية لخدمة السياح، مستفيدة بذلك من توافر عوامل الجذب السياحي داخل الدولة، ومن اجل معرفة أهمية هذه المنشآت كان لابد أولا من تعريفها وتحديد أنواعها، ثم الأشكال القانونية التي تتخذها وصولا إلى معرفة أهميتها وما حققته من مكاسب للدولة. وهذا ما سنتناوله في هذا المبحث.

المطلب الأول: تعريف المنشآت السياحية و أنواعها

أولا: تعريف المنشات السياحية

توجد عدة تعار يف للمنشآت السياحية فهناك من يعتبر منشاة سياحية الأماكن المعدة لاستقبال السياح لتقديم المأكولات والمشروبات، وكذلك تعتبر منشاة سياحية وسائل النقل المتخصصة لنقل السياح في رحلات برية أو بحرية جوي[1].

ويمكن تعريفها أيضا أنها "كل منظمة تسعى لتقديم خدمة معينة للسياح وإشباع حاجتهم من (سكن و نقل و طعام و رحلات و برامج ...الخ")[2].

ومن هذه التعاريف يمكن القول انه من اجل صناعة السياحة لابد من توفير مجموعة من الأركان أو المقومات و المتمثلة في: النقل الإيواء المطاعم و البرامج السياحية.

[1] سوزان علي حسن، التشريعات السياحية و الفندقية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر،2001، ص 90.

[2] زيد منير عبوي، إدارة المنشات السياحة و الفندقية، ط1، دار الراية للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص13.

ثانيا: أنواع المنشات السياحية

نظرا لتنوع أشكال السياحة وتنوع الخدمات السياحية التي يحتاجها السائح فقد كان لابد من وجود العديد من المنشات السياحية تختصر كل واحدة منها في تقديم هذه الخدمات وأهمها[1]:

1.الفنادق: هو مكان يحصل فيه المقيم ، السائح، الضيف أو النزيل أو العميل على جميع الخدمات التي بإمكانه الحصول عليها في منزله، ولكن نظير اجر متفق عليه مسبقا[2].

أو هو مؤسسة أو النزل تقدم خدمة الإقامة بالدرجة الأولى، بالإضافة إلى خدمة الطعام، المشروبات وخدمات أخرى يحتاج إليها النزيل لقاء اجر معين. [3]

توجد هناك عدة تصنيفات للفنادق وكل دولة تصنف الفنادق بشكل مختلف ولا يوجد معيار ثابتا وخاص لتصنيف الفنادق ويمكن تقسيمها كما يلي:

1.1.تقسيم الفنادق من حيث الملكية

1.1.1.فنادق قطاع خاص: وهي الفنادق التي يملكها شخص واحد وعادة تكون رأس المال المستثمر فيها، و تنتشر في المدن الصغيرة.

2.1.1.الشركات والسلاسل الفندقية: عمل السلاسل الفندقية ليس جديدا في صناعة الفنادق و السلسلة الفندقية معناها إدارة عدة فنادق من شركة واحدة.

3.1.1.فنادق حكومية: وهي الفنادق التي تكون ملكيتها تابعة للدولة مثل دور الاستراحة المتوفرة لدى بعض الوزارات، أو في بعض الأحيان تقدم هذه الفنادق خدماتها إلى عامة الناس.

---

[1] سعيد محمد المصري، إدارة و تنظيم المنشات السياحية و الفندقية، دار الجامعية، جامعة الإسكندرية، 2001، ص 29.

[2] زيد منير عبوي، إدارة المنشات السياحة و الفندقية، مرجع سابق ذكره، ص45.

[3] Muriel demeau, patrick courtin, droit du tourisme,2éme éditiom, éditiom bréal, paris ,1996,p :201 .

4.1.1.فنادق مختلطة: وهي الفنادق التي تكون ملكيتها مشتركة بين الدول و القطاع الخاص، أو بين الدولة و شركات أجنبية[1].

2.1.تقسيم الفنادق من حيث الموقع

1.2.1.فنادق مراكز المدن: وهي فنادق التي تقع داخل حدود المدينة، و تتراوح درجاتها من ممتاز إلى الثالثة أما أحجامها فتتراوح ما بين 50 غرفة إلى 3000 غرفة، وملكيها متفاوتة ما بين أهلية وشركات مختلطة.

2.2.1.فنادق الضواحي: نظرا لارتفاع تكلفة الأراضي قد تلجا بعض الشركات إلى إقامة فنادقها في ضواحي المدينة وعادة ما تكون هذه الفنادق من 250 إلى 500 غرفة.

3.2.1.فنادق المطارات: تم إنشاؤها أصلا لخدمة المسافرين بالمطارات والمسافر العابر الذي يضطر لسبب من الأسباب إلى التوقف عن مواصلة رحلته، وقد أصبحت هذه الفنادق مناسبة لفنادق مراكز المدن، حيث يفضلها النزيل من اجل الإقامة لفترة قصيرة.

4.2.1.فنادق العبور: أو ما تسمى بفنادق "الموتيل" وهو مبنى معد لسكن السفر بسياراتهم على الطرق السريعة، ويقام عادة من دور واحد أو دورين على الأكثر، ويضم غرفا متجاورة أمام كل منها مكان مخصص لوقوف سيارة المسافر وتتراوح مدة الإقامة في الموتيلات من عدة ساعات إلى يوم كامل.

5.2.1.المنتجعات: وهي تلك الأماكن أو القرى التي تبنى عادة على شواطئ البحار الدافئة ،وهي تتميز بما يلي[2] :

- اشتمالها على نشاطات رياضية ترفيهية متطورة؛

[1] مساوي مباركة، الخدمات السياحية و الفندقية و تأثيرها على سلوك المستهلك، رسالة الماجستير غير منشورة، تخصص تسويق دولي، كلية علوم الاقتصادية وعلوم التسيير وعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان،2011، ص 106.

[2] المرجع السابق، ص 107.

- تؤجر شاليهاتها بالأسبوع أو بمضاعفاته على أساس سعر شامل موحد يغطي الإقامة و الطعام و الترقية؛
- قوتها الاستيعابية تتراوح ما بين 500 إلى 1000غرفة؛

3.1.وتقسم الفنادق من حيث النجوم إلى خمسة أنواع:

1.3.1.فنادق ذات خمسة نجوم: وهي ارض أنواع الفنادق حيث تقدم خدمات متكاملة بأسعار مرتفعة.

1،3،2، فنادق ذات أربعة نجوم: تقدم خدمات متكاملة أيضا، ولكن بمستوى اقل من فندق خمسة نجوم[1].

3.3.1. فنادق ذات ثلاث نجوم: وهي اقل من فنادق أربع نجوم ولا تتوفر على الخدمات الإضافية الموجودة في المستوى السابق.

4.3.1.فنادق ذات نجمتين: وهي فنادق شعبية نظرا لانخفاض مستوى الأثاث كما أن هناك شيوع في استخدام المناطق العامة كدورات المياه.

5.3.1.فنادق ذات نجمة واحدة: وهي فنادق في غاية التواضع، وذلك بالنسبة لخدماتها وعدد غرفها وأسعارها.

4.تصنيف الفنادق حسب مدة الإقامة: هناك مختصين في المجال الفندقي يعتقدون إن معيار مدة الإقامة تحدد نوعية الفندق ودرجة الخدمات المقدمة يقصد بمدة الإقامة دائمة أو مؤقتة[2].

1.4.1.فنادق الإقامة الدائمة: يقصد بالإقامة الدائمة هي الإقامة التي تفوق الشهر على الأقل ويتألف هذا النوع من الفنادق على وحدات سكنية مؤلفة من عدة غرف منفصلة عن

[1] العايب أحسن، دور الترويج في تسويق الخدمات الفندقية، رسالة ماجستير غير منشورة، فرع مناجمنت، تخصص تسويق، كلية علوم اقتصادية وعلوم التسيير، جامعة 20اوت1955، سكيكدة ،2008، ص 10.

[2] المرجع السابق، ص 11.

بعضها البعض. ومتوفرة على جميع المرافق الضرورية من مطبخ، حمام، وهذا النوع من الفنادق يستخدم من الأشخاص الذين يقيمون بعيدين عن أسرهم ولإغراض العمل.

2.4.1.فنادق الإقامة المؤقتة: نشأت هذه الفنادق لإيواء النزلاء لفترة مؤقتة قد تتراوح هذه المدة بين اليوم إلى 29 يوم وتالف هذا الفندق من غرف تختلف في حجمها ويقدم هذا النوع من الفنادق مختلف الخدمات الأخرى كالمأكل والشراب وتعتبر أسعاره معقولة وبتسهيلات ممنوحة للمسافرين.

2.المرشدين السياحيين

1.2.تعريف المرشد السياحي: هو ذلك الشخص الذي يقوم بمرافقة السياح إلى أماكن الزيارة، وتقدم لهم الخدمات التي يحتاجها و كذا تزويدهم بمختلف المعلومات التي يرغبون في معرفتها، وذلك فالمرشد له دور كبير في نجاح الجولة السياحية ولابد من إن تتوفر فيه بعض الصفات التي يكون قادرا على القيام بواجبه على أكمل وجه، نذكر منها[1]:

- إن يكون تعامله جيدا وحضاريا؛
- أن يكون لديه معلومات وافية عن الأماكن السياحية حتى يكون قادر على الإجابة على تساؤلات السياح؛
- أن يكون مضيافا، رفقته ممتعة، روحه مرحة؛
- أن يكون اجتماعي؛
- منفتح و يبادر بإشارة المنافسات ويشجع الآخرين على القيام بذلك؛
- أن يكون واثقا بنفسه حتى يستطيع أن يتخذ قرارات سريعة عندما تواجهه حالات طارئة في الرحلة؛
- أن يتقن اللغات الأجنبية في يستطيع التعامل مع مختلف السياح؛

[1] خالد مقابلة، فن دلالة السياحية، مرجع سبق ذكره، ص 51.

3. مكاتب السياحية: وهي المكان الذي يقدم خدمات وبيانات استثمارية وفنية ويعمل الترتيبات اللازمة لربط السفر برا و بحرا وجوا إلى أي مكان في العالم[1] .

4.المطاعم: تعتبر المطاعم ركن أساسيا من أركان السياحة ودورها أساسي وذلك لما تقدمه من خدمات[2].

1.4.**تعريف المطعم:** هو ذلك المكان المهيأ والمعد لتحضير وتقديم الطعام للزبائن خارج مكان سكناهم لأسباب عديدة منها الراحة والاستجمام، أو لإقامة الحفلات والمناسبات لقاء ثمن معين يحدد مسبقا، ويتناسب المكان مع نوع الخدمة ودرجة وطبيعة المطعم2.

5.شركات الطيران: هي الوسيلة الناقلة للسياح من مكان لأخر، من خلال توفير نقل جوي فيه الراحة والأمان والطعام و الخدمات المكملة مثل التلفزيون والتلفون و النوم...الخ، ويعتبر شركات الطيران أهم طرق الترويج العالمي[3].

المطلب الثاني: ملكية المنشات السياحية

يعتبر اختيار الشكل القانوني للمنشاة من أهم القرارات التي تتخذ في ميادين الأعمال، فالشكل القانوني يحدد المسؤولية القانونية في المعاملات سواء كانت بين المساهمين، الشركاء، المديرين والعمال، وهناك عدة أشكال للملكية تنظم المنشات السياحية وتشمل هذه الأشكال في:

[1] زيد منير عبوي، إدارة المنشات السياحة و الفندقية، مرجع سبق ذكره، ص15.

[2] مروان ابورحمة و آخرون، إدارة المنشات السياحية، ط 1، دار البركة، عمان، الأردن، 2001، ص 18.

[3] زيد منير عبوي، إدارة و تصنيف المطاعم السياحية والية عملها، ط1، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص 13.

أولا: شركات الأشخاص

وهي الشركات التي تقوم على الاعتبار الشخصي بين الشركاء بمعنى أنها تعتمد على شخصية الشركاء والثقة المتبادلة بينهم، وليس على ما يقدمه كل منهم من مساهمات عينية أو نقدية ويكون الخطر المتعلق بتوظيف الأموال فيها غير محدود وهي تأخذ الأشكال التالية[1]:

1.شركات التضامن: وهي التي تتكون من شركاء يكونوا مسؤولين شخصيا وبالتضامن عن كل الالتزامات الناشئة عن هذا التعاقد، ولا تتحدد مسؤولين الشريك بقدر حصته في الشركة و إنما تتجاوزها إلى أمواله الخاصة.

2.شركة التوصية البسيطة:

يتكون هذا النوع من الشركات من نوعين من الشركاء، شركاء متضامنون يكونوا مسؤولين مسؤولية تضامنية في كل أموالهم عن كل ديون الشركة وتطبق عليهم نفس القواعد التي تطبق على الشركاء المتضامنون في شركة التضامن، وشركاء موصون لا يسالون إلا بمقدار الحصص التي قدموها في رأس مال الشركة أو التي تعهدوا بتقديمها بمعنى أخر، يساهم الشركاء الموصون بنسب معينة في رأس مال الشركة ولا يتدخلون في الإدارة، غير انه يحق لهم بموافقة الشركاء الآخرين الاطلاع على حسابات الشركة وتكون حصتهم في الأرباح حسب قيمة رأسمالهم؛ إما عند حدوث الخسائر أو إفلاس الشركة فان مسؤولياتهم المالية تنحصر بمقدار حصتهم في رأس المال فقط؛ أي لاتصال أموالهم وممتلكاتهم الخاصة على خلاف الشركاء المتضامنين.

3.الملكية الفردية (المشروع الفردي):

[1] أحمد بوراس ، تمويل المنشات الاقتصادية، دار العلوم للنشر و التوزيع، عنابة، 2008 ، ص 16.

يعتبر المشروع الفردي ابسط الأشكال القانونية، وهو ذلك المشروع الذي يملكه شخص واحد ولا يوجد معه شركاء، فهو المالك، المدير، المستثمر، والمستفيد، ويعتبر صاحب المشروع مسؤولا عنه وعن إدارته ويتحمل نتائجه سواء كانت ربح أو خسارة لأنها تعبر عن مجهوده التي تضاف أو تخصم من رأسماله[1].

4.الشركات العائلية:

تتكون هذه الشركات من أشخاص تربطهم صلة قرابة أي أنها تقوم على اعتبارات شخصية حيث تبنى العلاقة بينهم على أساس الثقة التي يوليها كل شريك إلى شريكه الأخر، وبالتالي فالمسؤولية التي يتحملونها هي مسؤولية تضامنية عن جميع الديون والالتزامات و الخسائر التي قد تحدث فهم مسؤولون على توفير الأموال اللازمة للمشروع.

ثانيا: شركات الأموال

هي مجموعة الأموال التي يمكن للإدارة تجميعها واستثمارها بدلا من العلاقة الشخصية للشركاء، ويقسم رأس مالها إلى أسهم قابلة للتداول ويستطيع الحصول عليها كل من لديه القدرة على دفع قيمتها الميزة الأساسية، لهذا النوع من الشركات هي توزيع المخاطر بين عدد كبير من المساهمين حيث تقتصر مسؤولية كل واحد من المستثمرين بالنسبة لالتزامات الشركة اتجاه الغير على مقدار مساهمة في رأس المال وهي تتضمن الأنواع التالية[2]:

1. شركات المساهمة: هي أكثر الشركات انتشارا، وينقسم رأس مال شركات المساهمة غالى أسهم متساوية القيمة و قابلة للتداول وتكون مسؤولية الشركاء فيه محددة بمقدار أسهمهم.

[1] حسن أحمد توفيق، التمويل و الإدارة المالية في المشروعات التجارية، دار النهضة العربية، القاهرة، 1999، ص107.
[2] أحمد بوراس، مرجع سبق ذكره ، ص ص 17- 18.

2.شركة ذات التوصية بالأسهم: هي نوع وسط بين شركات التوصية البسيطة وشركات المساهمة، فهي كشركة بسيطة من حيث أنها تضم فئتين من الشركاء، متضامنين وشركاء موصين وكشركة مساهمة لان رأسمالها يقسم إلى أسهم، فالشركاء الموصين يحق لهم التصرف بالأسهم التي يمتلكونها بالبيع أو بالتنازل، كما إن إدارة هذا النوع من الشركات تعهد لأحد الشركاء المتضامنين ولا يحق للموصين الاشتراك في إدارتها.

3.شركة ذات المسؤولية المحدودية: تحتل مركز وسط بين شركات الأشخاص وشركات الأموال و تتميز بالخصائص التالية:

- لا يجوز أن يقل عدد الشركاء عن اثنين و إن كان الشركاء زوجان، وجب أن يكون عدد الشركاء ثلاثة على الأول؛
- تحدد قوانين البلد الحد الأدنى لرأس المال، كما يقسم إلى حصص متساوية ويحدد القانون أيضا قيمة الحصة ولا يجوز تجزئتها بحيث يكون كل شريك مسؤول عن حصته؛

المبحث الثاني: مدخل عام للبنوك التجارية

تعتبر البنوك التجارية في الوقت الراهن الركيزة الرئيسية لاقتصاد أي بلد إذ انه لايمكن أن تتصور دولة بدون وجود بنك وذلك لضرورة وجوده، نظرا لدور الكبير التي تلعبه البنوك التجارية في تنشيط القطاعات المختلفة التي تساهم بدورها في بناء اقتصاد هذه الدول كما أنها تعتبر بمثابة مقياس لنشاطه.

المطلب الأول: ماهية البنوك

للبنوك التجارية دور أساسي في تجميع الودائع توضيفها لمتطلبات الاقتصاد وسنتطرق في هذا المطلب إلى مفهوم البنوك التجارية وهيكلها التنظيمي، خصائصها ومواردها.

أولا: تعريف البنوك التجارية

من بين تعاريف الكثيرة للبنوك التجارية نذكر ما يلي:

التعريف الأول: البنوك التجارية مؤسسة مالية تقوم بدور الوساطة بين المودعين والمقترضين فاهم ما يميز البنوك التجارية عن غيرها من المؤسسة المالية هو تقديم نوعين من الخدمات هما: [1]

- قبول الودائع: أي تقبل ودائع الأفراد و تلتزم بدفعها عند الطلب أو موعد متفق عليه؛
- تمنح الائتمان: حيث تمنح لمنشات الأعمال الأفراد وغيرهم قروض قصيرة الأجل وهي القروض التي لا تزيد مدتها عن سنة، يطلق على البنوك التجارية اسم بنوك الودائع؛

[1] شاكر القزويني، محاضرات في اقتصاد البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001، ص32.

التعريف الثاني: هي تلك البنوك التي رخص لها بتعاطي الأعمال المصرفية والتي تشمل تقديم الخدمات المصرفية لاسيما قبول الودائع بأنواعها المختلفة، واستعمالها مع الموارد الأخرى للبنك في الاستثمار كليا أو جزئيا أو بأية طريقة أخرى يسمح بها القانون.[1]

التعريف الثالث: هي التي تقوم بقبول الودائع التي تدفع عند الطلب أو لأجل محدودة،وتمارس عمليات التمويل الداخلي والخارجي و خدمته و ذلك سعيا و راء تحقيق أهداف خطة التنمية ودعم الاقتصاد القومي.[2]

التعريف الرابع :البنوك التجارية" بأنها عبارة عن مؤسسات ائتمانية غير متخصصة تضطلع أساسا بتلقي ودائع الأفراد القابلة للسحب لدى الطلب أو بعد اجل قصير ومزاولة عمليات الائتمان ذي الأجل الطويل كبنوك الرهن العقاري .

كما يعرف المشرع الجزائري البنك"الشخص معنوي ذو وظيفة معتادة حيث يمارس أساس عمليات جلب الودائع ومنح القروض وتسيير وسائل التوظيف وبيع القيم المنقولة وكل منتوج مالي"

بعتبر المشرع الجزائري البنك شخص معنوي أي المؤسسة أو شركة حيث تقوم بوظيفتها
الاعتيادية التالية: [3]

- جمع الأموال من الغير بصفتها ودائع مهما كانت مدتها أو شكلها؛
- منح القروض مهما كانت مدتها أو شكلها؛
- القيام بعمليات الصرف والتجارة الخارجية مع مراعاة التشريع والتنظيم المعمول به في هذا المجال.
  - تسيير وسائل الدفع؛

[1] خالد أمين عبد الله، إسماعيل إبراهيم الطراد، إدارة العمليات المصرفية، ط1، دار وائل للنشر،2006، عمان، ص39.
[2] احمد محمد غنيم، إدارة البنوك، ط1، المكتبة العصرية للنشر و التوزيع، المنصورة،2007 ، ص17.
[3] قانون 9- 10،المتعلق بقانون النقد والعرض الصادر في 1990/04/14.

- توظيف القيم المنقولة وجمع عوائدها والاكتساب بها وشرائها وبيعها ؛
- تقديم الإرشادات والمساعدات وجميع الخدمات الكفيلة بتسهيل نشاط زبائن هاته البنوك وذلك مقابل اجر و عمولة.

من خلال التعاريف السابقة نستخلص تعريف البنك التجاري هو "مؤسسات مالية تقوم بتلقي الودائع ومنح القروض والبنك التجاري بهذا المفهوم تعتبر وسط بين أولئك الذين أموال فائضة وبين أولئك الذين يحتاجون لتلك لأموال".

ثانيا: نشأة وتطور البنوك التجارية

يعود الأصل التاريخي للنشأة البنوك التجارية عملية حفظ النقود التي كان يقودها بعض الصاغة كعمل إضافي و فرعي، بجانب أعمالهم الرئيسية في صنع المجوهرات والتجارة فيها، ولقد نشأة عملية حفظ النقود عند طائفة الصاغة بالذات لامتلاكهم خزائن قوية من الصلب يحفظون فيها سلعهم النفيسة.

وعندما يتسلم الصانع وديعة يسلم صاحبها إيصال يحمل مقدارها وعند طلبها يتسلم الصانع هذا الإيصال ومن ثم يحصل على الرسم أو عمولة من المودع نظير خدماته، ويمر الزمن اكتشف الصاغة انه بعد تصفية عمليات السحب والإبداع اليومية، تبقى بخزائنهم نسبة كبيرة من النقود المودعة إليهم طول أيام السنة عاطلة فبدا في إقراض هذا الجزء المتبقي وهي أخيرا لا تكفي وحدها بالقيام بمختلف العمليات لوحدها.[1]

بل ساهمت نظم الائتمان التي سبقت البنوك و التي مهدت لنشأتها فاصل كلمت مصرف في اللغة العربية مأخوذة من الصرف، ويقصد بها المكان الذي يتم فيه الصرف ويقابلها كلمة بنك ذات الأصل الأوروبي و المشتقة من الكلمة الايطالية بانكو والتي تعمل تعني المنضد أو الطاولة، ويعود تاريخها إلى منتصف القرن للميلاد تأسس أول بنك في

[1] عبد الوهاب يوسف أحمد، التمويل وإدارة المؤسسات المالية، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2008 ، الأردن، ص148.

مدينة البندقية عام1157 يليه بنك برشلونة عام1401، ثم بنك ريالتو الايطالي عام1587 بمدينة البندقية.

ثم بنك أمستردام عام1609 كما تأسس بنك انجلترا عام، 1694 وبنك فرنسة الذي أسسه نابليون عام1800، ثم تأسست العديد من البنوك الوطنية في العديد من الدول العالم، ففي الجانب الآخر من العالم الجديد تأسس أول بنك في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1782وهو بنك أمريكا الشمالية في مدينة فيلا ديلفيا، أما على المستوى العربي فقد أسس بنك مصر في أوائل القرن 19.[1]

وهكذا نشأة البنوك وتكونت بوصفها مؤسسات مهمتها توفير الائتمان فقد كانت البنوك الأولى بنوكا تجارية فقط تقترض و تقرض، ثم تعددت وظائف البنوك وتنوعت وقامت إلى جانبها بنوك أخرى عديدة يقدم كل منها ائتمانا من نوع معين، وبذلك أصبحت للبنوك في مجموعها وظائف تتخلص في توفير الائتمان وتزويد الجماعة بالنقود وتنظيم تداولها وتوفير رؤوس الأموال وهي تباشر عملها هذا برغبتها في تحقيق الأرباح ومن خلال سعيها إلى الربح استطاعت هذه البنوك أن تطور وظائفها وتنوعها.

المطلب الثاني: أقسام البنوك التجارية و أهدافها واهم وظائفه

أولا: تقسيم البنوك

يمكن تقسيم البنوك التجارية إلى أربعة أنواع أساسية وذلك وفقا لملكيتها و حجم نشاطها وتنظيمها الإداري، تتمثل فيما يلي:

[1] خالد وهيب الراوي، إدارة العمليات المصرفية، ط2، دار المناهج للنشر والتوزيع، الاردن،2003 ، ص135.

1.البنوك ذات الفروع: هي منظمات تأخذ شكل الشركات المساهمة، وتقدم خدماتها المصرفية من خلال الفروع المنتشرة في كافة أنحاء البلاد، ويتم إدارتها بالأسلوب اللامركزية.[1]

2.البنوك الفردية: هي بنوك صغيرة يملكها أفراد أو شركات أشخاص، وتتعامل في مجلات القصيرة الأجل ثم توظيف الأموال في أوراق مالية وأوراق التجارية المخصوصة ويمكن تحويلها إلى نقود بسرعة وبدون خسائر.[2]

3.بنوك السلاسل:عبارة عن سلسلة من البنوك نشأة نتيجة لنمو حجم البنوك التجارية، وزيادة حجم نشاطها واتساع أعمالها، وتكون السلسة من عدة فروع منفصلة عن بعضها البعض إداريا،ويشرف على مركز رئيسي واحد يقوم برسم السياسات العامة التي تلتزم مختلف وحدات السلسة بما،وينسق بين الوحدات وبعضها ويوجد هذا النوع في الو.م.أ.[3]

4.بنوك المجموعات:هي تأخذ شكل شركة قابضة تدير مجموعة من الشركات التابعة التي تعمل في النشاط المصرفي، حيث تقوم الشركة القابضة بالإشراف على الشركات التابعة.

5.البنوك المحلية:هي بنوك تغطي منطقة جغرافية محددة كمدينة أو محافظة أو ولاية وتخضع هذه البنوك للقوانين الخاصة بالمنطقة التي تعمل بها.

ثانيا: أهداف البنوك التجارية

لا سيما بأن البنوك التجارية ليست مشروعات إنتاجية إلا لو تمكن من توافق بين مبدأين متعارضين هي الربحية والسيولة.

[1] احمد محمد غنيم، مرجع سبق ذكره، ص18.

[2] محمد الصيرفي، إدارة المصارف، ط1، دار الوفاء لدنيا الطباعة و النشر، الإسكندرية، مصر،2007، ص30.

[3] المرجع السابق، ص30.

1.هدف الربحية:

إذ تتميز أرباح تلك البنوك بحساسية أكثر لمخاطر التغير في الإدارات، وذلك بالمقارنة مع منشآت الأعمال تعرض الآثار الرفع المالي بمعنى أنه إذا زادت إدارة البنك بنسبة معينة ، تزيد الأرباح بنسبة أكبر والعكس إذا انخفضت نسبة معينة انخفضت الأرباح بنسبة أكبر بل قد تتحول إلى خسائر.[1]

2.هدف السيولة:

نجد أن احتفاظ البنك بالقدر المناسب من السيولة هو الذي يجدد قدرته على الوفاء بالتزاماته الطارئة والعاجلة فالسيولة هي صمام الأمان وهامش الضمان للبنك، حيث أنها من أهم محددات درجة يساره ومن قدرته ثم على الحصول على أموال إضافية من غيره من البنوك أو البنك المركزي، فضلا من أنها تعتبر من العوامل الرئيسية في الزيادة مقدرة البنك،في الحصول على ودائع إضافية من العملاء واستقطاب مزيد من المدخرات[2] .

3.هدف الأمان:

يتسم رأس المال البنك عادة بالصغر بالمقارنة بحملة مصادر الأموال فيه وهو ما يعني صغر حافة الأمان بالنسبة للمدعين الذين تعتمد البنك على أموالهم كمصادر الاستئمان فالبنك لا يستطيع أن يستوعب خسائر تزيد عن قيمة رأس المال، فإذا زادت الخسائر عن ذلك، فقد تلتهم جزء من أموال المودعين والنتيجة في إفلاس البنك[3].

ثالثا: وظائف البنوك التجارية

[1] أحمد صلاح عطية، الاستثمار التمويل في البنوك التجارية، ا لدار الجامعية، مصر2003 ، ص15

[2] أحمد فريد مصطفى، محمد عبد المنعم عفر، الاقتصاد النقدي و المصرفي بين النظرية و التطبيق، مؤسسة شباب الجامعية، مصر، 2005 ،ص17.

[3] أحمد صلاح عطية، مرجع سبق ذكره، ص15.

تعددت وظائف البنوك حسب نوعيتها (البنوك التجارية) من تقليدية وحديثة يمكن إجمالها فيما يلي: [1]

1.الوظائف التقليدية : ونذكر منها

1.1.قبول الودائع بمختلف أنواعها وتتألف من:

1.1.1.ودائع لأجل :وهي الوديعة التي تودع لدى البنك التجاري ولا يجوز لصاحبها سحبا أو سحب جزء منها إلا بعد انقضاء المدة المتفق عليها مع البنك.

2.1.1.ودائع تحت الطلب (الحساب الجاري) : وهي التي تودع لدى البنك دون قيد أو شرط، ويستطيع صاحبها أن يسحب منها في أي وقت شاء أثناء الدوام الرسمي للبنك، ولا يدفع البنك فائدة على هذا النوع من الودائع.

– توظيف موارد البنك التجاري على شكل قروض ممنوحة للعملاء واستثمارات متعددة، مع مراعات أسس توظيف أموال البنك وهي الربحية والسيولة والضمان، ونظرا لاتساع عمل المصارف وزيادة نشاطها فقد تغيرت نظرة البنك من مكان تجميع رؤوس الأموال إلى مؤسسة كبيرة تهدف إلى تأدية الخدمات المصرفية وهذا أدى إلى ظهور وظائف حديثة للبنك[2].

2. الوظائف الحديثة : نجملها في ما يلي[3]:

- تقديم خدمات استثمارية للعملاء فيما يتعلق بأعمالها والمشاريع التنموية لنبل ثقتها بالبنك؛
- المساهمة في دعم وتمويل المشاريع التنموية التي تخدم المجتمع بالدرجة الأولى؛

[1] زياد رمضان،محفوظ جودة، الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك، ط3، دار وائل للنشر والتوزيع،الأردن،2006،ص12.

[2] زياد رمضان، محفوظ جودة، مرجع سبق ذكره، ص ص 12–13.

[3] محمود حسنين الوادي، وآخرون، النقود والمصارف، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،2010 ، ص ص 110–111.

- المساهمة في تمويل ودعم المشاريع السكنية؛
- تحصيل الأوراق التجارية لصالح العملاء ؛
- شراء وبيع الأوراق المالية وحفظها لحساب العملاء ؛
- إصدار خطاب ضمان؛
- تحويل العملة بالخارج ؛
- تمويل التجارة الخارجية والمعاملات الدولية؛
- النهوض بالتجارة الخارجية وتنميتها عن طريق ما تقدمه من تسهيلات مصرفية؛
- فتح اعتماد لازمة لعمليات المقايضة والتبادل الثنائي مع الدول الأجنبية وعمليات إعادة التصدير؛
- إصدار الشيكات السياحية؛
- فتح الإعتمادات المستندية؛
- تأجير الخزائن الحديدية للعملاء؛
- خدمات البطاقة الائتمانية؛
- خدمات الكمبيوتر الحديثة ؛
- شراء وبيع العملات الأجنبية؛
- شراء وبيع الشيكات الأجنبية.

الشكل (2- 1): الوظائف الأساسية للبنك التجاري.

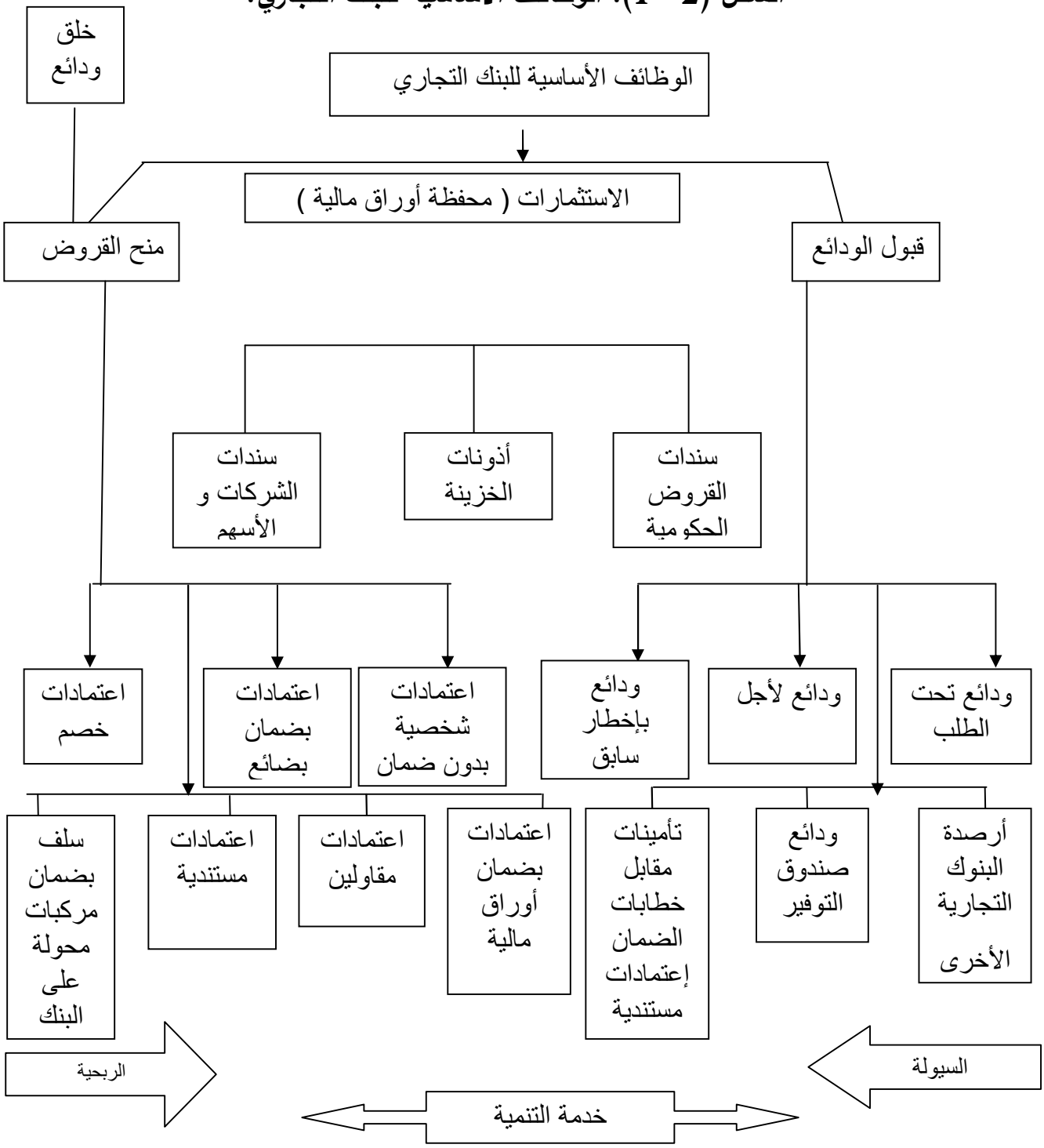

المصدر: محمد الصيرفي، مرجع سبق ذكره ، ص21 .

المطلب الثالث: تطور الجهاز المصرفي في الجزائر

مر النظام البنكي الجزائري بعدة وضعيات تتمثل فيما يلي:

اولا: وضعية النظام البنكي الجزائري خلال الفترة الهيكلية العضوية

1.وضعية القطاع البنكي قبل إعادة الهيكلة العضوية

1.1.قبل مرحلة التأميم :

قبل مباشرة عملية التأميم سنة 1966شهد النظام البنكي ميلاد مؤسسات مصرفية مثل: [1]

- البنك المصرفي الجزائري(BCA) أسس في 1963/12/13؛
- الصندوق الجزائري للتنمية (BAD) أسس في 1963/05/17؛

كان إنشاء هذين البنكين يهدف إلى وضع نظام تمويل وطني شبيه بنظام التمويل السوفياتي المتميز بوجود نظام تمويلي قوي مهيمن وتم تأسيس أيضا:

- الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط أسس في 1964/08/10؛

وفي هذه السنة شهد أيضا إصدار عملة وطنية لتدعيم التوجيه الاستثماري في المجال المالي.

2.1.مرحلة التأميم:

قرار تأميم البنوك الأجنبية بدا في سنة 1966، وذلك نتيجة تهريب البنوك الأجنبية لرؤوس الأموال و رفضها لتمويل العمومية ونتيجة لهذا التأميم ظهرت عدة بنوك تجارية وهي :

[1] شاكر القزويني، محاضرات في اقتصاد البنوك ، الدار الجامعية للطبع ، الجزائر ،2000، ص32.

- البنك الجزائري الوطني(BNA)

انشأ في 1968/06/13 بموجب مرسوم رئاسي وبرأس مال جزائري عمومي يقدر بـ:20 مليار دج وذلك قصد تمويل النشاط الزراعي والتجمعات المهنية للاستيراد(RPI) والمنشآت الصناعية العامة والخاصة، كما يهدف إلى تنفيذ خطة الدولة في التمويل قصير، متوسط ، طويل المدى[1].

- البنك الشعبي الجزائري (CPA)

تأسس بموجب المرسوم الرئاسي الصادر في29 /1966/12 تحت رقم 366/ 66 وكان يقدر رأسماله عند تأسيسه ب 15 مليون دج ، وله وحدات جهوية وكل وحدة لها 3 أقسام الأول إداري والثاني للاستغلال والثالث للرقابة وهو ثاني بنك تجاري بعد(BNA) وهو يقوم بجمع الودائع ومنح القروض الصغيرة، وابتداء من سنة 1971 أصبح يمنح القروض متوسطة الأجل أيضا، كما يتكفل هذا البنك بتمويل القطاع الحرفي والفنادق والقطاع السياحي وقطاع الصيد والتعاونيات غير الفلاحية والمهن الحرة.

- البنك الجزائري الخارجي(BEA)

تأسس بتاريخ 1967/01/01 برأسمال قدره 20 مليون دج وهو أخر بنك تجاري تم تأسيسه تبعا لقرارات التأمين ،ومن أهم وظائفه جمع الودائع الجارية وتقديم قروض للتجارة الخارجية والشركات التي لها علاقة مع الخارج كشركة سوناطراك بالإضافة إلى تقديم معلومات للمصدرين والمستورد يتحول حالة السوق الخارجية كما أنه يعطي ضمانات للمصدرين الجزائريين لتسهيل مهمة التصدير[2].

[1] شاكر القزويني، مرجع سبق ذكره، ص32,

[2] المرجع السابق، ص33.

2.النظام البنكي الجزائري خلال فترة إعادة الهيكلة العضوية

وهذا في مطلع الثمانينات (1982-1985) ومفادها تجزئة المؤسسات الإنتاجية والخدمية إلى وحدات صغيرة يمكن التحكم في تسييرها وفقا لمبدأ وظيفي، وإعادة الهيكلة هذه مست الجهاز البنكي بسبب تغير السياسة الاقتصادية، ولتجسيد هذه السياسة تم إنشاء:

وهذا في مطلع الثمانينات(1982-1985) ومفادها تجزئة المؤسسات الإنتاجية والخدمية إلى وحدات صغيرة يمكن التحكم في تسييرها وفقا لمبدأ وظيفي، وإعادة الهيكلة هذه مست الجهاز البنكي بسبب تغير السياسة الاقتصادية، ولتجسيد هذه السياسة تم إنشاء:[1]

- **بنك الفلاحة والتنمية الريفية(BADR)**

انشأ بتاريخ 13 مارس 1982 وهو ناتج عن إعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري (BNA)، وجاء لتحفيز النمو المتوازن للاقتصاد الجزائري، ومن أهم وظائفه جمع الودائع التجارية ولأجل تميل القطاع الفلاحي، وأنشطة الصناعات الغذائية والأنشطة المختلفة في الريف

- **بنك التنمية المحلية(BDL)**

تأسس بتاريخ 30 أفريل 1985 ، وهو بنك منبثق عن إعادة هيكلة القرض الشعبي الجزائري ويقوم بجمع الودائع ومنح القروض لصالح الهيئات والجماعات العامة المحيلة والغرض من(CPA) إنشائه هو خلق تنمية جهوية متوازنة

من خلال دراسة هيكلة الجهاز البنكي لهذه الفترة يمكن القول أن التحديات التي تدخل من حين لأخر على هذا النظام تدل على عدم استقراره، وهذا ما يتطلب إدخال إصلاح يرجع للجهاز البنكي صلاحياته ووظائفه الأساسية.

[1] شاكر القزويني، مرجع سبق ذكره، ص39.

ثانيا: وضعية النظام البنكي الجزائري خلال فترة الإصلاح المالي(1986-1990)

إن تعثر النظام الاقتصادي المخطط أدى إلى التفكير في نظام جديد فرضه التغير الجذري في المحيط لاقتصادي الدولي وهو اقتصاد السوق، ويهدف هذا النظام إلى تبني قوى السوق كقواعد للقرار واليات بالضبط الاقتصادي مع إعطاء أهمية للقطاع الخاص والتخلي عن مبدأ تفضيل القطاع العام.

إن هذه الأسس التي يقوم عليها النظام الاقتصادي الجديد انعكست على النظام البنكي أيضا، وعليه فإن الهدف من الإصلاحات الخاصة بالنظام البنكي هو تكييفه مع التغيرات النظام الاقتصادي[1].

1.الإصلاح النقدي لسنة 1986 :

بدأت مسيرة الإصلاحات المالية والبنكية في الجزائر سنة 1962 لكن يمكن التسليم بأن الخطوة الفعلية في ذلك كانت إصلاحات عام 1971 المالية التي حملت رؤية جديدة لعلاقات التمويل وتحديد طرق التمويل الاستثمارات العمومية المخططة ، وفي عام 1978 تم التراجع عن مبادئ الإصلاحات 1971 حيث تم إلغاء تمويل المؤسسات بواسطة القروض البنكية متوسطة الأجل وحلت الخزينة محل البنوك في تمويل الاستثمارات العمومية المخططة بواسطة قروض طويلة الأجل[2]

وبموجب القانون رقم-86-12 الصادر في 19 أوت 1986 المتعلق بنظام البنوك والقرض، تم إدخال إصلاح جذري على الوظيفة البنكية وكان يهدف إلى توحيد الإطار

[1] شاكر القزويني، مرجع سبق ذكره، ص39.

[2] عبد اللطيف بلغرسة، دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و تفعيل أدائها في ظل استراتيجات الاقتصاد الكلي، مداخلة مقدمة لملتقى الإصلاحات المصرفية دورة تدريبية حول تمويل مؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في اقتصاديات المغاربة،25-28 ماي 2003، سطيف، ص 04.

القانوني الذي يسير النشاط الخاص بكل المؤسسات المالية مهما كانت طبيعتها القانونية، ومن أهم ما نص عليه هذا القانون ما يلي:[1]

- استعادة البنك المركزي لدوره كبنك البنوك؛
- وضع نظام بنكي على مستويين حيث تم الفصل بين البنك المركزي كملجأ أخير للإقراض وبين نشاط البنوك التجارية؛
- استعادة مؤسسات التمويل دورها داخل نظام التمويل؛
- تقليل دور الخزينة العمومية في نظام التمويل؛
- إنشاء هيئات رقابة على النظام البنكي؛

2.قانون 1988 وتكييف الإصلاح

إن إصلاحات سنة 1986 والظروف الاقتصادية التي تعرضت لها الجزائر(انهيار أسعار البترول وسعر صرف الدولار) دفعت السلطات الجزائرية إلى تطبيق برنامج إصلاحي واسع مس مجموع القطاعات الاقتصادية بما فيها البنوك التجارية ، وهذا بموجب القانون رقم 01/88الصادر في 12جانفي 1988 المتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية الاقتصادية ولعل أهم المفاهيم التي جاء بها هذا القانون هي الاستقلالية والربحية و المردودية في البنوك في إطار التنظيم الجديد للاقتصاد والمؤسسات وهذا باعتبار أن البنوك مؤسسات عمومية.

وبالتالي أصبحت البنوك تتمتع بكامل استقلاليتها من حيث منحها للقروض ودراستها للمشاريع ومتابعتها لديونها وتسيير لشؤونها الداخلية، وهذا ما كان له الأثر على المشروعات الاقتصادية الجزائرية ، ولكن من جهة أخرى يمكن القول أن النظام البنكي قبل إصلاحات 1990لم يكن له أهمية معتبرة حيث كانت مهمته إدارية بحتة.[2]

[1] طاهر لطرش، تقنيات البنوك،ط 2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ،2003، ص 194.

[2] المرجع السابق، ص 195.

2.إصلاح 1990(قانون النقد و العرض 90-10)

تفاديا لسلبيات المرحلة السابقة، وتجاوزا لقصور الإصلاحات السابقة وتماشيا مع سياسة الانفتاح على اقتصاد السوق والاندماج في الاقتصاد العالمي جاء قانون النقد والقرض بموجب القانون رقم 90-10 الصادر في 14 أفريل 1990 الذي يعكس أهمية المكانة التي يجب أن يكون عليها النظام البنكي ، بالإضافة إلى أنه أخذ بأهم أفكار القانونين السابقين (86و 88) وأهم ما جاءت به هذه الإصلاحات ما يلي:

- تعديل مهام البنوك حيث انتقل دورها من الرقابة إلى الوساطة؛
- إنشاء هياكل جديدة للرقابة البنكية؛
- إلغاء مبدأ تخصص البنوك لفتح مجال المنافسة بين البنوك؛
- إنشاء السوق النقدي والسوق المالي (بورصة الجزائر)؛
- تقنين العلاقة بين البنك المركزي والخزينة العمومية؛
- تفعيل العلاقة بين البنوك التجارية والمشروعات الاقتصادية ؛

من أهم التعديلات التي جاء بها قانون النقد والقرض هو إنشاء مؤسسات بنكية تابعة للقطاع الخاص أو الأجنبي، ومن بينها بنك البركة ديسمبر 1990، بنك الاتحادي لمساهمة رؤوس الأموال الخاصة الأجنبية والبنك الصناعي والتجاري الجزائري والشركة المتخصصة في منح القروض الطويلة الأجل جوان 1997، بنك الخليفة(الذي أفلس مؤخرا) ، بنك المنى سيتي، بنك القرض الليوني، الشركة البنكية العربية، بنك الريان الجزائري، الشراكة بين القرض الشعبي الجزائري والشركة العامة الفرنسية.[1]

[1] طاهر لطرش، مرجع سبق ذكره، ص 196.

الشكل (2-2): النظام المصرفي الجزائري

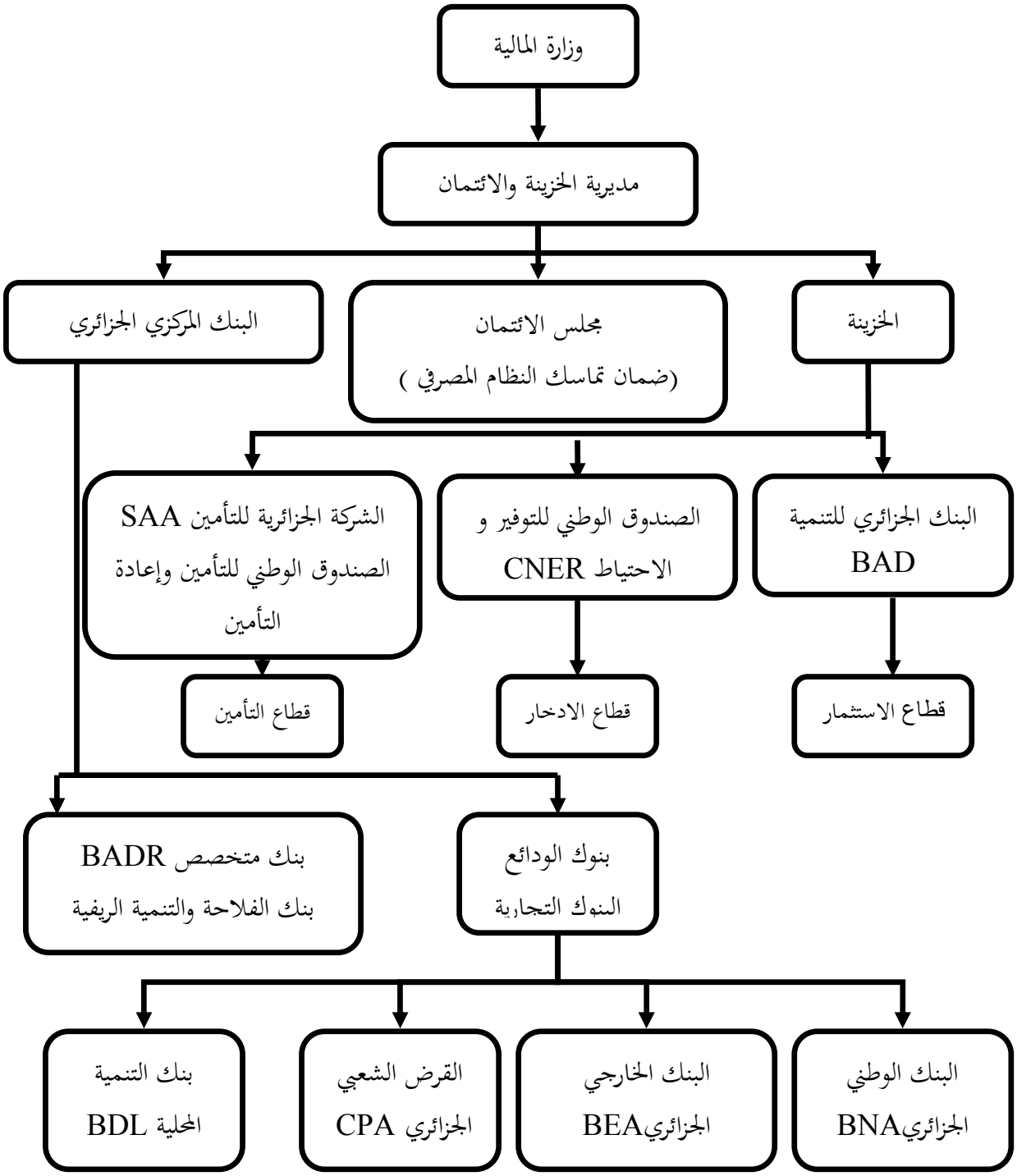

المصدر: شاكر القزويني، مرجع سبق ذكره، ص 76.

المبحث الثالث: طرق تمويل القطاع السياحي

تحتاج كل منشأة أو مشروع إلى الأموال من أجل إنشائها وتطويرها وتحصل على هذه الأموال إما بالاعتماد على مصادر التمويل الذاتية أو المصادر العائلية أو باللجوء إلى الاقتراض من البنوك وفيما يلي عرض لهذه المصادر.

المطلب الأول: مفهوم التمويل أهميته

أولا: مفهوم التمويل

تختلف وجهات نظر الباحثين في تقديم تعريف للتمويل، إلا أنهم يجمعون على أن التمويل يعني "توفير المبالغ النقدية اللازمة لدفع و تطوير مشروع خاص و عام."

كما يعرفه البعض على أنه "إمداد المشروع بالأموال اللازمة في أوقات الحاجة إليها[1]"

التمويل هو الإمداد برأس المال أو بقرض نقدي للحاجة إليه في تنفيذ الأعمال ويقال انه كافة الأعمال التنفيذية التي يترتب عليها الحصول على النقود، واستثمارها في عمليات مختلفة تساعد على تعظيم القيمة النقدية المتوقع الحصول عليها مستقبلا في ضوء النقدية المتاحة حاليا الاستثمار والعائد المتوقع تحقيقه منه والمخاطر المحيطة به، واتجاهات السوق المالي[2].

و من خلال هذين التعريفين نستخلص ما يلي:

1. التمويل خاص بالمبالغ النقدية و ليس السلع و الخدمات؛
2. أن يكون التمويل بالمبالغ المطلوبة لا أكثر و لا أقل؛
3. الغرض الأساسي للتمويل هو تطوير المشاريع الخاصة أو العامة؛
4. أن يقدم التمويل في الوقت المناسب، أي في أوقات الحاجة إليه.

---

[1] الجمعية العلمية، نادي الدراسات الاقتصادية

www.clubnada.jeeran.com date de consultation . 15/05/2015

[2] الحجازي عبيد على احمد، مصادر التمويل، دار النهضة العربية، القاهرة، 2001، ص11.

ثانيا:أهمية التمويل

لكل بلد في العالم سياسة اقتصادية و تنموية يتبعها أو يعمل على تحقيقها من أجل تحقيق الرفاهية لأفراده، و تتطلب هذه السياسة التنموية وضع الخطوط العريضة لها والمتمثلة في تخطيط المشاريع التنموية و ذلك حسب إحتياجات وقدرات البلاد التمويلية.

و مهما تنوعت المشروعات فإنها تحتاج إلى التمويل لكي تنمو وتواصل حياتها، حيث يعتبر التمويل بمثابة الدم الجاري للمشروع، ومن هنا نستطيع القول أن التمويل له دور فعال في تحقيق سياسة البلاد التنموية وذلك عن طريق[1] :

1. توفير رؤوس الأموال اللازمة لإنجاز المشاريع التي يترتب عليها:

- توفير مناصب شغل جديدة تؤدي على القضاء على البطالة؛
- تحقيق التنمية الإقتصادية البلاد؛
- تحقيق الأهداف المسطرة من طرف الدولة؛

2. تحقيق الرفاهية لأفراد المجتمع عن طريق تحسين الوضعية المعيشية لهم (توفير السكن، العمل...).

المطلب الثاني: مصادر التمويل

من الأهداف الرئيسية للوظيفة المالية هي التخطيط للمستقبل والذي يستدعى وضع البرامج التشغيلية ثم تحديد مصادر التمويل لتنفيذ البرامج والخطط.

إن تحديد مصادر التمويل التي تعتمد عليها الإدارة المالية في تنفيذ البرامج والخطط يحدد الهيكل المالي للمنظمة ويقصد بالهيكل المالي كل مصادر التمويل طويلة الأجل وهو

[1] الجمعية العلمية، نادي الدراسات الاقتصادية

www.clubnada.jeeran.com date de consultation . 15/05/2015

ما يعرف محاسبيا بالميزانية العامة، والتي تمثل مجموع الالتزامات التي تترتب على المنشأة مقابل الحصول على مجموع الأصول.

وتجدر الإشارة هنا إلى ضرورة التمييز بين الهيكل المالي للمنشأة، والذي يعني كل مصادر التمويل وبين هيكل رأس المال والذي يقصد به مصادر تمويل طويلة الأجل فقط[1]

أولا: مصادر التمويل الداخلية

1. التمويل عن طريق الأموال الخاصة :

ويرتبط هذا المصدر بشركات المساهمة حيث تقوم هذه الأخيرة بإصدار أسهم من اجل تكوين رأسمالها أو زيادته، وهناك نوعان من الأسهم، أسهم عادية وممتازة.

1.1.التمويل الذاتي :

يعرف التمويل الذاتي على أنه إمكانية المؤسسة لتمويل نفسها بنفسها من خلال نشاطها، وهذه العملية لا تتم إلا بعد الحصول على نتيجة الدورة، هذه النتيجة يضاف إليها عنصرين هامين يعتبران موردا داخليا للمؤسسة وهما الإهتلاكات و المؤونات [2].

إن مبلغ النتيجة الصافية المحصل عليها في نهاية الدورة المالية والتي تكون أحد عناصر التدفق النقدي الصافي ليست نهائية أو تحت تصرف المؤسسة النهائي لأنها سوف توزع على الشركاء، ولهذا فالمقدار الذي تستطيع المؤسسة أن تتصرف فيه فعلا بعد نهاية الدورة يتكون من قيمة النتيجة الصافية الغير موزعة،إضافة إلى الاهتلاكات والمؤونات، إذن فهذه القيمة تعبر عن قدرة المؤسسة على تمويل نفسها بنفسها[3].

---

[1] .خبابة نور الدين، الإدارة المالية، دار النهضة ، 1998، بيروت، ص166

[2] طاهر لطرش، مرجع سبق ذكره، ص 151.

[3]الجمعية العلمية، نادي الدراسات الاقتصادية

www.clubnada.jeeran.com date de consultation 15/05/2015

التدفق النقدي الصافي = الأرباح + الإحتياطات + مخصصات الإهتلاكات + مخصصات المؤونات.

قدرة التمويل الذاتي = النتيجة الصافية قبل توزيع الأرباح + مخصصات الإهتلاك + مؤونات ذات طابع احتياطي

التمويل الذاتي = قدرة التمويل الذاتي – الأرباح الموزعة

ثانيا: المصادر التمويل الخارجية

من الممكن أن المؤسسة لا يمكنها تمويل استثماراتها بوسائلها الخاصة، مما يجعلها تلجأ إلى البحث عن مصادر خارجية لتمويلها، و تتمثل هذه المصادر فيما يلي:

1. مصادر التمويل قصيرة الأجل :

يقصد بالأموال قصيرة الأجل كمصدر تمويلي، تلك الأموال التي تكون متاحة للمستثمر أو للمؤسسة قصد تمويل الفرص الاستثمارية المتاحة كونها تمثل التزاما قصير الأجل على المؤسسة يتعين الوفاء به خلال فترة زمنية لا تزيد عن سنة، وتتضمن مصادر التمويل قصير الأجل ما يلي:

1.1.الائتمان التجاري (الائتمان المقدم من الموردين):

يقصد بالائتمان التجاري قيمة البضاعة المشتراة على الحساب بغرض بيعها، وبعبارة أخرى يتمثل الائتمان التجاري في رقم أوراق الدفع و الحسابات الدائنة التي تنشأ نتيجة لشراء البضاعة دون دفع ثمنها نقدا على أن يتم سداد قيمتها بعد فترة محددة .و تتوقف تكلفة الائتمان التجاري على شروط الموردين، ويعتبر تمويلا مجانيا إذا استطاعت المؤسسة

استثماره أو استخدامه بالشكل الملائم، والعكس حيث يصبح تمويلا ذا تكلفة عالية إذا فقدت المؤسسة السيطرة في استخدامه لصالحها[1].

2.1.الائتمان المصرفي

يتمثل في القروض (السلفيات) التي يتحصل عليها المستثمر أو المؤسسة من البنوك ويلتزم بسدادها خلال فترة زمنية لا تزيد عادة عن سنة واحدة.

والقاعدة العامة أن الائتمان المصرفي قصير الأجل يستخدم في تمويل الأغراض التشغيلية للمؤسسة و يستبعد استخدامه في تمويل الأصول الثابتة.

3.1.أنواع القروض المصرفية

تقوم البنوك التجارية بمنح مجموعة من القروض نميز نوعين أساسيين هما: [2]

- **القروض الغير كفولة بضمان**

من خلالها يقوم البنك بالموافقة ولمدة معينة من الزمن على إقراض المشروع ما يلزمه من أموال، بشرط أن لا تزيد الكمية المقترضة على مبلغ معين يسمى "الإعتماد"، وهو عبارة عن الحد الأقصى الذي لا يمكن تجاوزه في أي وقت، وعادة ما تعمد البنوك عند منع هذا النوع من القروض بوجود شرطين و هما :

– وجوب احتفاظ المقترض في حسابه الجاري لدى البنك على نسبة مئوية معينة تتراوح بين 10%–20%من قيمة الاعتماد أو على الأقل من قيمة القرض الممنوح فعلا.

– وجوب قيام المقترض بسداد ديونه مرة واحدة على الأقل كل سنة، مذلك لإظهار أن هذه القروض من النوع القصير الأجل وأنها لا تستعمل كمصدر لتمويل الاحتياجات الدائمة.

---

[1] الجمعية العلمية، نادي الدراسات الاقتصادية

www.clubnada.jeeran.com date de consultation . 15/05/2015

[2] صلاح الدين حسن السيسي، القطاع المصرفي و الاقتصاد الوطني، ط 1،عالم الكتب، القاهرة، مصر، 2003، ص 38.

- **القروض المكفولة بضمان**

يتطلب هذا النوع من القروض وجود ضمان يقدمه المقترض إلى البنك قبل حصوله على الائتمان إما في شخص آخر يتعهد بسداد القرض في حالة توقف المقترض عن الدفع، وإما في أصل من أصول المؤسسة مثلا: أوراق القبض، الحسابات المدينة للعملاء، الأوراق المالية، بضاعة ...الخ. وفي حالة توقف المقترض عن سداد ديونه يحق للبنك الاستيلاء على الأصل المرهون.[1]

2. مصادر التمويل متوسطة الأجل

يعرف التمويل متوسط الأجل بأنه ذلك النوع من القروض الذي يتم سداده خلال فترة تزيد عن السنة و تقل عن 10 سنوات، وينقسم هذا النوع من القروض إلى: [2]

- **قروض المدة:**

تتميز قروض المدة بآجالها المتوسطة والتي تستحق خلال فترات تتراوح بين ثلاث إلى سبع سنوات مما يعطي المقترض الائتمان يوفر التمويل، وانخفاض مخاطر إعادة التمويل وتحديد القرض قصير الأجل وذلك لأن مخاطر الاقتراض قصيرة الأجل عادة ما تكون عالية بالنسبة للشركة المقترضة، ويرجع ذلك إلى انه إذا ما استحق قرض قصير الأجل وكانت الشركة مستمرة في حاجتها للأموال ستواجه احتمالات عدم موافقة البنك على تحديد القرض، أو يكون تحديد بتكلفة أعلى وشروط غير مناسبة بسبب تغيرات في ظروف سوق النقد أو في مركزها المالي.

ومن المتعارف عليه أن معدل الفائدة على قروض المدة هذه يكون أعلى من ذلك المعدل على قروض قصيرة الأجل، لتعويض المؤسسة التمويلية عن مخاطر ربط أموالها

[1] حمزة محمود الزبيدي، إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني، ط1 ، دار الوراق، عمان،الأردن، 2002، ص 99.

[2] الجمعية العلمية، نادي الدراسات الاقتصادية

www.clubnada.jeeran.com date de consultation 15/05/2015 .

لفترة زمنية أطول، ويتحدد معدل الفائدة على القرض المذكور بسعر الفائدة السائد في السوق وحجم القرض، وتاريخ استحقاقه والجدارة الائتمانية للشركة المقترضة[1].

- **قروض التجهيزات**

عندما تقوم الشركة بشراء آلات أو تجهيزات، فإنها تستطيع الحصول على تمويل متوسط الأجل بضمانة هذه الموجودات، وتدعى قروض تمويل التجهيزات، وتوجد عدة مصادر لمثل هذا النوع من التمويل تشمل المصارف التجارية، المصارف الإسلامية، الوكلاء الذين يبيعون التجهيزات وشركات التأمين، وصناديق التقاعد والتأمينات الاجتماعية.

أما نوع التجهيزات التي يمكن تمويلها بهذا الشكل فتتضمن الطائرات التجارية، الشاحنات، السيارات 80%من قيمة التجهيزات التي يمكن تسويقها بسرعة، وتمول الجهة المقترضة عادة ما بين70 مثل الشاحنات والسيارات وتبقى 20 %إلى 30 %من القيمة كهامش أمان للممول.

ويوجد شكلان تمنح بموجبها قروض التجهيزات هما عقود البيع والقروض المضمونة، تستعمل عقود البيع المشروطة عندما يقوم وكيل الآلات أو التجهيزات بعملية بيع الأقساط المطلوبة كافة، ويقدم الزبون دفعة أولية عند الشراء، ويصدر أوراق الوعد بالدفع (كمبيالات) بقيمة الأقساط المتبقية من قيمة الأصل، وعندما يتم تسديد بالكامل يقوم البائع بنقل ملكية الأصل إلى الزبون أما إذا تخلف الزبون عن الدفع فإنه يمكن للبائع الاستيلاء على الآلات بهدف إعادة بيعها إلى زبون أخر.

كذلك يمكن استخدام التجهيزات كضمانة للحصول على قرض مصرفي، حيث يتم رهن هذه التجهيزات لصالح المصرف التجاري الممول ويتطلب ذلك وضع على التجهيزات امتناع المقترض من إمكانية التصرف بها، وبذلك يضمن المصرف حقه في الاستيلاء على التجهيزات وبيعها في السوق إذا تخلف المقترض عن تسديد دفعات القرض.[2]

[1] حمد بوراس، تمويل المنشات الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص ص 42-44.

[2] احمد بوراس، تمويل المنشات الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص 47.

3.مصادر التمويل طويلة الأجل

تمثل الأسهم أموال الملكية في المشروع حيث يتكون رأس مال الشركة المساهمة في عدة حصص متساوية تسمى بالأسهم، وتمثل الأسهم العادية المصدر الرئيسي للتمويل الدائم للمشروع خاصة في حالة المؤسسات التي تكون في أول مراحل التشغيل، ويرجع ذلك إلى أن إصدار الأسهم لا يترتب عليه التزام المشروع يدفع عائد ثابت لحملة الأسهم.

1.3.الأسهم الممتازة

ويطلق عليها هذا الاسم لان أصحاب الأسهم الممتازة يمتازون عن أصحاب الأسهم العادية بأن لهم حق الأولوية في الأرباح كما لهم أولوية الحصول على قيمة الأصول ولكن في مقابل هذه الامتيازات نجد انه لا يكون لحملة الأسهم الممتازة أي حقوق التصويت أي عدم التدخل في إدارة المشروع، وتحصل الأسهم الممتازة على عائد معين إما أن يتخذ كنسبة من القيمة الاسمية للسهم أو تحدد في شكل مبلغ معين.

2.3.السندات

تعتبر السندات جزء من القروض طويلة الأجل تصدرها المؤسسات بهدف الحصول على أموال لتمويل نفقاتها الاستثمارية والتشغيلية[1].

المطلب الثالث: الدور التمويلي و الخدمي للبنوك

أولا:الدور التمويلي للبنوك

إن عدم كفاية مصادر التمويل الذاتية وكذا صعوبة الحصول على التمويل من مصادر خارجية، بمعنى الحصول على القروض من البنوك وما تتطلبه هذه الأخيرة من إجراءات وشروط كالضمانات في مقابل افتقار المنشآت لها من جهة، حاجتها للأموال

[1] عاطف وليم انراوس، مرجع سبق ذكره، ص ص 382-384.

اللازمة من أجل انطلاقها و مزاولة نشاطها من جهة ثانية، لذا ظهرت بدائل جديدة للتمويل متمثلة في التمويل ألإيجاري وصيغ التمويل الإسلامي نذكر كما يلي: [1]

1.التمويل بالاستئجار

تهدف معظم المؤسسات إلى تحقيق هدف الامتلاك سواء كانت مباني أو معدات وقد ظهر في السنوات الأخيرة في معظم الدول اتجاه نحو الاستئجار هذه التسهيلات بدلا من شرائها، فقد أصبح الاستئجار يشمل جميع الأصول الثابتة تقريبا.

فان الاستئجار يشبه الاقتراض إلى حد كبير ويتخذ الاستئجار أشكالا عديدة أهمها:[2]

1.1.**البيع ثم الاستئجار**: وفي هذا النوع تقوم المؤسسة بتملك أراضي ومباني ومعدات من نوع معين وبيعها إلى مؤسسات مالية، وتقوم باستئجار الأصل المباع لمدة محددة وبشروط خاصة.

2.1.استئجار الخدمة (الاستئجار التشغيلي): يتضمن هذا الاستئجار كلا من خدمات التمويل والصيانة وقد بدأ استئجار السيارات والحاسبات الاليكترونية وغيره ينتشر على نطاق كبير في الوقت الحالي، ويتطلب هذا النوع أن تقوم المؤسسة مالكة هذه الأصول بصيانتها على أن يتضمن فقط الاستئجار تكلفة العمليات أن عقود الاستئجار عادة تعطي المستأجر حتى إلغاء العقد وإرجاع الأصل قبل انتهاء مدة العقد الأساسية وبإمكانه أيضا التخلص من الأصل في حالة التطور التكنولوجي أو في حالة انتهاء الحاجة إلى هذا الأصل[3].

3.1.الاستئجار المالي:ويتميز بأنه لا يتضمن خدمات صيانة ولا يمكن إلغاؤه، ولابد من سداد قيمة الأصل بالكامل ويتم هذا النوع من الاستئجار على أساس الخطوات التالية:

---

[1] المرجع السابق، ص ص 388-390.

[2] جميل احمد توفيق، سياسات الإدارة المالية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، لبنان، بدون ذكر سنة النشر، ص ص 373-374.

[3] جميل احمد توفيق، مرجع سبق ذكره، ص 375.

- اختيار الأصل من قبل المؤسسة التي تقوم بهذا النوع والتفاوض مع المنتج أو المؤسسة في كل الأمور؛
- قيام المؤسسة بعملية الاتفاق مع احد البنوك بشراء الأصل من المنتج أو الموزع على أساس أن تقوم باستئجاره بمجرد شراءه؛

2.عملية التمويل بالمشاركة

هناك نوع آخر من مصادر التمويل التي تقدمها البنوك لقطاع السياحة وهي ما يسمى بالتمويل بالمشاركة وهو من أساليب التمويل الحديثة التي ظهرت في أواخر السبعينات، وهذا النوع من التمويل يوفر للمشروعات السياحية الأموال اللازمة لها لممارسة نشاطها ولا يلزمها أيضا بسداد الفوائد أو أقساط وبصرف النظر عن نتيجة أعمال المشروع السياحي بل يقوم هذا النظام بتحميل كل من البنك الممول والمشروع السياحي طالب التمويل الربح أو الخسارة حال وقوعها[1].

ثانيا: الدور الخدمي للبنوك

ويمكن تحديد الدور الخدمي للبنوك لقطاع السياحة فيما يلي:

لقد قامت البنوك بإعداد دراسات الجدوى الاقتصادية والفنية والمالية للفرص والمشروعات الاستثمارية السياحية التي تتكشف أمامها، وبذلك يكون هناك فيض دائم لهذه الدراسات تنتظر التمويل والتنفيذ لتأخذ شكل شركات مساهمة تعمل في مجالات حيوية ومن المعروف أن هذه الدراسات تمر بمراحل ثلاث هي:

- مرحلة نشوء فكرة المشروع الجديد ؛
- مرحلة إجراء دراسات جدوى له؛
- مرحلة القيام بالخطوات اللازمة لإخراج المشروع إلى حيز الوجود فيما لو توفر له التمويل وتم تدبير المساهمين فيه؛

[1] احمد بوراس، تمويل المنشات الاقتصادية، مرجع سبق ذكره ، ص 137.

- الترويج حيث تقوم البنوك بالترويج وبشكل منظم للفرص الاستثمارية السياحية ذات الجدوى والعمل على تسويقها لغرض تشجيع المستثمرين من الأفراد والشركات والمؤسسات للإقبال عليها وتنفيذها، وهذا الترويج يشمل مبادرة البنوك للإفصاح من خلال المعلومات الملائمة عن جدوى هذه الفرص الاستثمارية ومواقعها والمردود المتوقع منها، والخدمات التي يقدمها البنك إذا كان هناك إقبالا عليها، والى جانب ذلك فإن البنوك تلعب دورا ايجابيا أيضا من خلال المبادرة مرة أخرى في تقديم النصح والمشورة لمن يتقدم إليها بطلب فيما يتعلق بهذه الفرص الاستثمارية خاصة لما يتوافر لدى البنوك من مخازن للمعلومات المعاصرة حول التطورات والظروف المحيطة بالسياحة في العالم.
- تقوم البنوك بتوفير التجارب والخبرات المصرفية إذا كان هناك مشروع سياحي جاري خصخصته وذلك حيث يقوم بعمل الدراسات والاستشارات اللازمة لضمان حسن سير هذه العملية، واقتراح السبل الملائمة لتوفير مصادر التمويل المناسبة لتسهيل تلك العمليات.
- كما أن البنوك هي في موقع يمكنها من الإسهام في المشروعات السياحية الجديدة خاصة، إذا كانت هي المبادرة أصلا لدراسة جدواها وإجراء الاتصالات مع الجهات والمصالح المملوكة لها وهنا قد تأخذ تلك المشروعات شكل الشركات المساهمة.

وبالإضافة إلى ما سبق فإن البنوك تقوم بتقديم العديد من الخدمات المصرفية الأخرى لخدمة قطاع السياحة ونذكر منها على سبيل المثال ما يلي: [1]

1. إصدار الشيكات السياحية

وتعتبر هذه الشيكات من أكثر الوسائل استخداما لدى السائحين حيث أنها تمد السائح بوسيلة تبادل نقدي مقبولة وسهلة، وهناك العديد من المؤسسات المالية التي تقوم بإصدار هذه

[1] احمد حسن الزهري، التمويل و الادارة المالية، مطبعة النشر الذهبي، القاهرة، 1996، ص ص 117-120.

الشيكات السياحية ومن أمثلتها مؤسسة الخدمات المالية العربية والتي يمتلكها 55 مصرفا كما أنها تقوم بإصدار كروت الائتمان السياحية

3. أوامر التبادل السياحية

وهذه لا تختلف من حيث الغرض عن الشيكات السياحية إلا أنها تختلف من حيث المظهر وأيضا:

- ذات قيم اكبر من الشيكات السياحية ؛
- لونها يختلف عن الشيكات السياحية ؛
- ويمكن استبدالها بالشيكات السياحية ؛

3. **خطابات الاعتماد السياحية**

ولهذه الخطابات أهمية كبيرة بالنسبة للسائح الذي يرغب في نقل مبالغ كبيرة فإذا كان السائح متجها لزيارة عدة دول فإنه يشتري اعتمادا مقوما بعملة بلده ويجرى التحويلات اللازمة إلى العملة التي اعتماد مقوما بعملة هذه الدولة متفاديا بذلك تقلبات أسعار الصرف.

4. **الكروت الائتمانية السياحية**

لقد قامت البنوك بإصدار هذه البطاقات أو الكروت الائتمانية السياحية حيث أصبحت بديلا عن العملات وكذلك الشيكات وهذا النوع من الخدمات كان له أهمية كبيرة جدا لخدمة السياحة وهناك أنواع عديدة من هذه الكروت تذكر منها:

- الفيزا كارد؛
- الماستر كارد.

وجميع الخدمات السابقة التي تقدمها البنوك نجد أن السائح يحتاج إليها في تنقلاته حيث انه يحتاج إلى وسيلة سهلة ومضمونة لمواجهة نفقات إقامته في البلد التي يزورها.

ولما كانت أغراض السياحة تختلف ما بين سياحة وزيارة وعلاج وتجارة ومباشرة أعمال وغير ذلك فإن وسيلة إنفاق السياح تتغير وتتباين تبعا لذلك، كما تختلف على حسب الجنسية إذ لكل جنسية وسيلة تفضلها ولكل غرض طريقة مناسبة.

وإجمالا للخدمات التي تقوم بها البنوك في مجال السياحة فإنها قامت بإنشاء العديد من المشروعات السياحية هدفها الأول والرئيسي تنشيط السياحة نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر الأتي:[1]

- إنشاء شركة سياحية لتقديم كافة الخدمات السياحية بغرض تنشيط التسويق السياحي؛
- شركة للنقل السياحي البري لتنشيط حركة نقل أفواج السائحين الوافدين خاصة؛
- السائحين العرب بما ينعكس على تخفيض تكلفة الدولة؛
- إنشاء شركة للطيران تهدف إلى دعم الطيران العارض بين الدول التي يتوافر فيها مقومات الجذب السياحي؛

إنشاء شركة للاستثمار الفندقي تقوم بإنشاء الفنادق والقرى السياحية الأمر الذي يساهم في تدعيم الطاقة الفندقية، وضمن هذا الإطار أيضا بادرت البنوك إلى تشجيع السياحة عن طريق المبادرة في إقامة لقاءاتها المهمة في المناطق الأثرية.

[1] احمد حسن الزهري، مرجع سبق ذكره، ص 120.

خلاصة:

تناولنا في هذا الفصل مصادر التمويل المتاحة أمام المنشآت السياحية من خلال إبراز تشكيلة من هذه المصادر سواء الذاتية والعائلية ومصادر التمويل الخارجية المتمثلة في التمويل من طرف الجهاز البنكي ومختلف أنواع القروض التي يقدمها، وكذا الأسس التي يعتمد عليها من أجل منح هذه القروض.

وفي ظل التطورات المالية الحديثة وظهور أدوات ومنتجات مالية جديدة مثل التمويل الإيجاري والذي مازال استخدامه ضئيلا بالنسبة للدول النامية إضافة إلى أدوات التمويل بالنسبة للبنوك الإسلامية والتي تلجأ إليها المنشآت كبديل أخر للتمويل، ولكن رغم ذلك يبقى التمويل من البنوك التقليدية هي الملجأ الأساسي لتمويل مختلف أنواع المنشآت.

الفصل الثالث

دور البنوك في تمويل وتنشيط المشاريع السياحية

تمهيد:

تعتبر ولاية المسيلة من أهم الولايات التي تتوفر على إمكانيات سياحية متنوعة لها مكانتها على مستوى السياحة الوطنية والإقليمية، مما يؤهلها للنهوض بهذا القطاع إذا ما توفرت الجدية الكافية لتطوير الأنماط السياحية التي تمتلكها، هذا الأمر يستدعى توجيه الاهتمام إلى ضرورة تنظيم وضبط وتوجيه وتقييم للنشاطات السياحية للوصول إلى الأهداف المنشودة والمرغوبة وبشكل سريع وناضج.

وبعد ما تم استعراض الجانب النظري للموضوع من خلال الفصليين السابقين نحاول من خلال هذا الفصل إجراء عملية إسقاط لأهم المفاهيم النظرية التي تم تناولها ودراسة الإمكانيات التنموية لقطاع السياحة لولاية المسيلة وذلك من خلال ثلاث مباحث:

المبحث الأول: نظرة عن السياحة في ولاية المسيلة وهياكلها الأساسية

المبحث الثاني: واقع مشاريع الاستثمار السياحي في ولاية المسيلة

المبحث الأول: نظرة عن السياحة في ولاية المسيلة وهياكلها الأساسية

سنتناول في هذا المبحث إطلالة عن ولاية المسيلة من خلال إبراز موقعها الجغرافي بالإضافة إلى الجذور التاريخية التي ترعرعت فيها، كما سنحاول معرفة أهم المنشات القاعدية والسياحية التي تزخر بها الولاية سواء ارتبطت بطريقة مباشرة أو غير مباشرة و التي تعد من الأساسيات من أجل استقطاب سياحي ناجح.

المطلب الأول: تقديم لولاية المسيلة

أولا: الإطار الجغرافي للولاية

تحتل ولاية المسيلة موقعا متميزا في الجزء الأوسط من شمال الجزائر، بشكل عام، فهي جزء من منطقة الهضاب العليا التي تمتد على مساحة 175 18 كلم^2؛ سكانها يقربون109400 نسمة بكثافة سكانية تجاور 57 نسمة في كلم^2، ولقد أصبحت المسيلة ولاية وفقا للتقسيم الإداري لسنة 1974، تتكون الولاية من 47 بلدية أما الدوائر فتضم واحدة 15 دائرة.

- يحدها من الشمال: ولاية برج بوعريريج؛
- يحدها من الشمال الشرقي: ولاية سطيف؛
- يحدها من الشمال الغربي: ولاية البويرة؛
- يحدها من الشرق: ولاية باتنة؛
- يحدها من الغرب: ولاية المدية؛
- يحدها من الجنوب الشرقي: ولاية بسكرة؛
- يحدها من الجنوب الغربي: ولاية الجلفة؛

أما عن المناخ جاف ولاية المسيلة مناخ قاري يتأثر بالمؤثرات الصحراوية، الصيف حار وجاف أما الشتاء فهو بارد جدا؛ على مستوى الأمطار فالمنطقة الأكثر استفادة هي الشمال، وتستقبل حوالي 480 ملم/سنويا(جبل الشوك– شط ونوغة).أما

بقية المناطق الأخرى و الأكثر جفافا فهي في أقصى الجنوب ولا تتلقى إلا 200 من الأمطار/سنويا.[1]

ثانيا:الإطار التاريخي للولاية

تأسست مدينة المسيلة سنة 315 هـ الموافق لسنة 917 م من طرف أبو القاسم محمد بن عبد الله وأطلق عليها اسم المحمدية، كما عرفت باسم زابي و هناك من ربط تسمية المسيلة بقبيلة ماسيليا التي توسع نفوذها حتى شمل ما يعرف قديما بإقليم نوميديا و بزوال هذه القبيلة بقي اسم المدينة بالمسيلة، كما تدعى بالحضنة و هناك من يرى أن أصل تسمية المسيلة سواء كانت أطلقت من طرف العرب أو البربر يعود إلى أن المدينة على شكل حوض منبسط ذو مجاري مائية ولا ننسى أن موقع المسيلة في حد ذاته يعرف بحوض الحضنة.

لولاية المسيلة تاريخ حافل إبان الاستعمار الفرنسي عرفت المنطقة فيه عدة معارك حيث سقط الشهيدان البطلان العقيدان عميروش وسي الحواس سنة 1958 بمنطقة عين الملح بعدما عرفته المنطقة من بشاعة للاستعمار الفرنسي من تعذيب و تنكيل بالسكان، ناضل أبناؤها وجاهدوا وكان لهم دور كبير في نجاح الثورة الجزائرية. [2]

المطلب الثاني:المنشات القاعدية للنقل و الأسفار

أولا:هياكل النقل والمواصلات

1.شبكة الطرقات:

تتوفر الولاية على شبكة طرقات موزعة بشكل جيد تقطع كل الجهات، بإمكان هذه الشبكة أن تصل إلى كل المناطق السكانية والبلديات والضواحي، وتمثل خطا استثماريا بـ6643,6 كلم.

[1] مديرية السياحة لولاية المسيلة، مونوغرافيا ولاية المسيلة، ص 04.

[2] المرجع السابق، ص03.

هناك شبكة طرقات هامة وطنية تمر داخل حدود الولاية من جهة وهناك أخرى لبلوغ الولايات المجاورة بجهات عديدة، يمكن تقديم شبكة الطرقات على النسق التالي:

- الطرق الوطنية:924160 كلم ؛
- الطرق البلدية: 1986560 كلم ؛

وعلى طول هذه الشبكة توجد هناك محطات للتزويد بالوقود عبر نواحي الولاية إذ يبلغ عددها 57 محطة.

2.النقل

1.2.البري: هناك عدة وسائل نقل بري باتجاه العاصمة وكل الولايات المجاورة أو إلى وجهات داخلية في الولاية نفسها أو خارجية إلى ولايات أخرى.

- النقل عبر الحافلات؛
- النقل بسيارات الأجرة التاكسي الجماعي ذو اللون الأصفر؛
- النقل بالتاكسي الفردي؛
- النقل بالحفلات الصغيرة؛
- إن الحضيرة الإجمالية للحفلات الصغيرة و الكبيرة قد وصل إلى 1081؛
- أما عدد رخص استغلال سيارات الأجرة المستغلة فقد بلغ 2133 لكل الأنواع المختلفة.

2.2.النقل بالسكة الحديدية: المسيلة، برج بوعريريج، الجزائر العاصمة.

3.2.النقل الجوي: هناك مطار بوسعادة الموجود بالديس وهو الآن يعرف أشغال تهيئة بإمكانها تشكل حافزا للتنمية السياحية[1] .

[1] مديرية السياحة لولاية المسيلة.

ثانيا: شبكة الاتصالات

- اتصالات الجزائر: المتعامل التاريخي.
- الهاتف الثابت: إن إمكانيات المراكز الموزعة عبر مجمل البلديات تقدر بـ59024 خطا، أما عدد المشتركين فيبلغ 42188.

يوجد كذلك عدد من المتعاملين في مجال الهاتف النقال قد استقروا بالولاية وهم يغطونها كاملة بعروض متنوعة.

أدت التحولات الاقتصادية الكبرى التي اعتمدتها الجزائر والتي ارتكزت على الانفتاح على الأسواق الدولية إلى تحرير قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية ما أدى إلى ثورة الاتصالات من خلال التطور الكبير الذي عرفه الهاتف المحمول من خلال مختلف الخدمات الجديدة المقدمة من الانترنت إلى تقنية الجيل الثالث3G أما فيما يخُص ولاية المسيلة فهناك تحسنا كبيرا لشبكة الاتصالات السلكية و اللاسلكية بوجود 3 متعاملين هم: موبيليس، جيزّي، أوريدو، بالإضافة إلى تحسن سرعة تدفق الانترنت في الولاية مقارنة بالسنوات السابقة.

المطلب الثالث: المرافق السياحية بولاية المسيلة

أولا: هياكل الإيواء

تعتبر الهياكل السياحية من الأولويات التي لا غنى عنها لترقية السياحة وتطويرها وجعل الاستفادة من عائداتها أمرا ممكنا،فتشيد المنشات السياحية وبالخصوص هياكل الإيواء أمر ضروري ويبرز إلى حد بعيد وضعية السياحة في إقليم ما، على اعتبار أنها مراكز استقبال السياح، فعددها وضعيتها ترسم وبوضوح مدي استغلال الإمكانيات السياحية المتاحة[1].

[1] مديرية السياحة لولاية المسيلة.

1.المؤسسات الفندقية

الجدول(3-1):الفنادق المصنفة بولاية المسيلة.

الوضعية	البلدية	العدد	عدد الغرف	عدد الأسرة	عدد العمال
الفنادق المستغلة المصنفة	المسيلة	01	141	284	59
الفنادق المستغلة غير المصنفة	المسيلة بوسعادة سيدي عيسى	01 03 02	213	418	187
مجموع الفنادق المستغلة		07	354	702	246
الفنادق المغلقة	المسيلة سيدي عيسى	01 01	91	162	/
المجموع العام		09	445	864	246
الفنادق المنخرطة في مخطط الجودة	المسيلة بوسعادة	01 02			

المصدر:مديرية السياحة، تقرير تقديمي لنشاطات السياحة بولاية المسيلة 2014.

تعتبر الفنادق السياحية تلك المؤسسات المعتمدة من وزارة السياحة، حيث تستجيب للمقاييس التقنية التي يفرضها القانون، الذي يصنف الفنادق إلى خمس درجات، إضافة إلى فنادق المسافرين والتي هي مؤسسات إيواء غير معتمدة من طرف وزارة السياحة وغير مصنفة.

وتتوفر ولاية المسيلة على 9 فندقا من فنادق مصنفة، بسعة إجمالية تقدر بـ864 سرير و445 غرفة.

- **الفنادق المصنفة**

حيث تتمثل في فنادق وهي حسب الجدول التالي:

- **هياكل الاستقبال الغير المصنفة:** وتتمثل في 11 هيكل استقبال وهي كالتالي:

الجدول (3-2): هياكل الاستقبال الغير مصنفة بولاية المسيلة.

الوضعية المراقد	البلدية	العدد	عدد الغرف	عدد الأسرة	عدد العمال
	المسيلة بوسعادة حمام الضلعة اولاد دراج	11	في انتظار استكمال المعلومات من المراقد		

المصدر: مديرية السياحة، تقرير تقديمي لنشاطات السياحة بولاية المسيلة 2014.

و تساهم هذه الفنادق في تنشيط الحركة السياحية، لكن الحاجة إلى استحداث فنادق جديدة أخرى في مختلف مناطق الولاية وخاصة في تلك المناطق السياحية تبقى قائمة.

2.الهياكل الثقافية: المتاحف عددها ثلاثة وهي كالتالي:

المتحف الأركيولوجي الحضنة المسيلة، المتحف الوطني نصر الدين ديني ببوسعادة، المتحف الأركيولوجي لقلعة بن حماد ببلدية المعاضيد[1].

[1] مديرية السياحة لولاية المسيلة.

ثانيا: الحمامات المعدنية

يعد النشاط الحموي أحد الركائز السياحية والاقتصادية، وتتوفر ولاية المسيلة على منشآت سياحية بوجود 3 حمامات معدنية و120 غرفة فردية، وهذا بالإضافة إلى وجود 10 منابع غير مستقلة موزعة عبر تراب الولاية يمكن أن يكون محل استثمار سياحي.

اسم الحمام	الوضعية الحالية
الخرابشة بحمام الضلعة	مستغل تقليديا
الشهيد حريزي محمد الصالح بحمام الضلعة	مستغل تقليديا

المصدر: مديرية السياحة، تقرير تقديمي لنشاطات السياحة بولاية 2014.

ثالثا: المؤسسات السياحية:والتي يمكن إضاحها في الجدول التالي

الجدول(3-3): قائمة الدواوين الساحية و الجمعيات بولاية المسيلة.

الوضعية	البلدية	العدد	عدد العمال
وكالات السياحة والأسفار	المسيلة بوسعادة اولاد دراج سيدي عيسى	05 04 01 01	41
فروع الوكالات	المسيلة	04	13
الوكالات الحائزة على الموافقة المبدئية	بوسعادة برهوم	01 01	10
طلبات فتح وكالات السياحة والأسفار	المسيلة بوسعادة	01 01	10
الوكالات المنخرطة في مخطط الجودة	المسيلة	01	04
مجموع الوكالات المعتمدة		15	54

المصدر: مديرية السياحة، تقرير تقديمي لنشاطات السياحة بولاية المسيلة 2014.

رابعا: التراث

تكتنف ولاية المسيلة إرثا ثقافيا وطبيعيا ثريا ومتنوعا، يمكنها من تشكيل عامل هام جدا لجذب السياح إليها.

1.التراث الطبيعي

– المحمية الطبيعية المرقب: أنشأت سنة 1988وهي تغطي مساحة 12500هكتارا، غير أن ما يجعل من المرقب محمية طبيعية مستقبلية ذلك التنوع والثراء في أنواع الحيوانات التي تسكنها.

***2*.التراث الأركيولوجي**

يتجلى الإرث الأركيولوجي للمنطقة فيما يلي:

1.2.آثار العهود القديمة

وتوجد بمنطقة بوسعادة وهي التي يطلق عليها اسم "طبقة على طبقة" المأسورة في ركام رملي وهي معروفة تحت اسم "ركار"، "السيار".

بالنسبة لـ"دخلة السعدان" فإنها توجد على الطريق المؤدي لبسكرة على بعد 10 كلم تقريبا، هناك مكان آخر يود في الهامل ويحمل نفس التسمية.

2.2.الآثار الرومانية

تزخر المنطقة بها وهي الأكثر انتشارا، هناك آثار في تارمونت وسيدي عامر، وهناك المدينة الدفينة القهرة، وكذا قلعة عين السلطان.

3.2.بقايا الآثار

طاحونة فيريرو، المتواجدة في الناحية الغربية لمدينة بوسعادة وكذا بقايا صخرية.

المبحث الثاني: الإمكانيات الاستثمار السياحي بولاية المسيلة

تتمثل الموارد السياحية أساسا في المعطيات الجغرافية كالمناظر الطبيعية، أماكن الراحة،الترفيه، الجبال، الأنهار، الشواطىء، الغابات والصحاري بالإضافة إلى الموارد(الأثار) التاريخية، المعمارية، الدينية والصناعات التقليدية، الفلكفور، الفنون الشعبية المختلفة، والعادات والتقاليد،حيث تعتبر هذه الموارد أساس النشاط السياحي، ومن خلال هذا سنتطرق لمعرفة الوضع القطاع السياحي للولاية واهم المشاريع التي انتهت أشغالها.

المطلب الأول: الطلب السياحي في ولاية المسيلة

أولا: تدفق السياح

شهد قطاع السياحة في ولاية المسيلة تدفق لابأس به من السياح كما هو الوضع في الجدول التالي:

الجدول(3-4): تطور تدفق السياح في خلال الفترة (2010-2014)

السنة	2010	2011	2012	2013	2014
وصول	2200	22303	23069	29344	27491
ليالي	23482	25372	37581	47990	47226

المصدر: تقارير لمديرية السياحة لولاية المسيلة من سنة(2010 - 2014).

نلاحظ أن القطاع شهد تدفقات معتبرة في عدد السواح وبلغ هذا التدفق أوجهه في سنة 2014 بالنسبة للسواح المبيت وهذا راجع إلى تحسين الظروف.

وشكل التالي يوضح تطور عدد السواح خلال خمسة سنوات الأخيرة.

الشكل(3-1): تطور تدفق السياح بولاية المسيلة

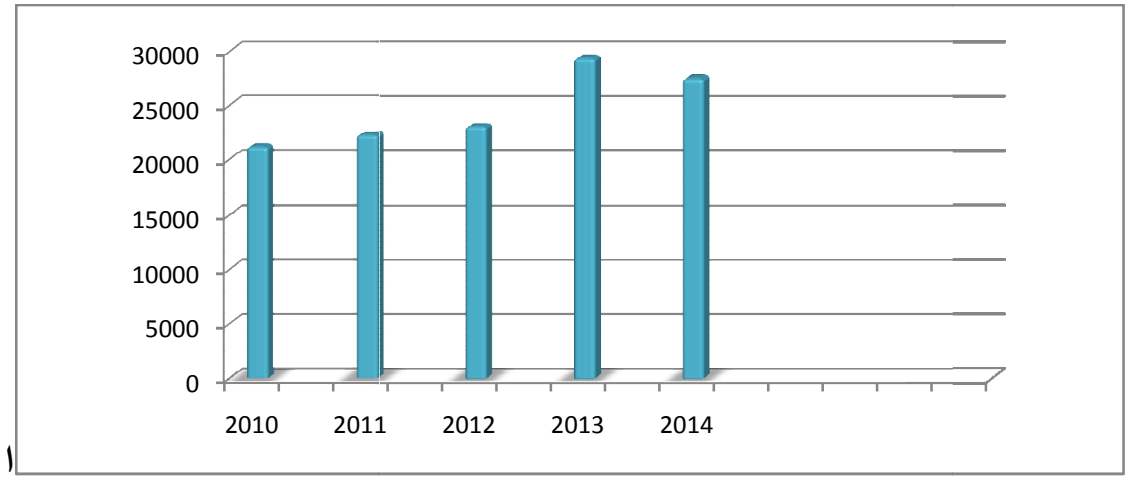

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على تقارير مقدمة من مديرية السياحة لولاية المسيلة.

وعند النظر إلى الشكل السابق نلاحظ زيادة معتبرة من سنة إلى أخرى في عدد السواح القادمين نحو ولاية المسيلة وهذا راجع إلى عدة عوامل بادرت وساهمت في زيادة حيوية نشاط هذا القطاع والتعريف بالولاية، وذلك من خلال المعارض والمؤتمرات التي أقيمت في الولاية من أجل التعريف أكثر بالولاية، وأهم المقاصد السياحية التي تكتسبها وكذا من خلال الملتقيات العلمية التي أقيمت في جامعة الولاية من خلال مشاركة عدة وفود وطنية وأجنبية وطرحت العديد من المسائل المتعلقة بهذا القطاع، وكيفية النهوض به كما نجد أن الهياكل التي تتوفر عليها الولاية أصبحت أفضل مقارنة مما كانت عليه في السنوات السابقة وهذا راجع إلى المجهودات التي قامت بها الدولة في إطار تنشيط وإعادة الاعتبار للقطاع السياحي من خلال الدعم المقدم المستثمرين.

ثانيا: توزيع المشاريع الاستثمارية المصرح بها حسب قطاع النشاط ولاية المسيلة (2002-2014).

الجدول(3-5): توزيع المشاريع الاستثمارية حسب قطاع النشاط للولاية (2002-2014)

القيمة(مليون دج)

قطاع النشاط	عدد المشاريع	%النسبة	القيمة المالية	%النسبة	مناصب الشغل	%النسبة
النقل	559	49	12056	8	1863	10
البناء،الأشغال العمومية و السكن	217	19	15548	11	2413	13
الصناعة	209	18	100585	71	8642	48
الخدمات	96	9	3951	3	557	3
الفلاحة	35	3	5294	4	4046	22
الصحة	9	1	1382	1	174	1
السياحة	8	1	4254	2	444	3
المجموع	1132	100	142519	100	18129	100

المصدر: مديرية السياحة لولاية المسيلة تقارير سياحية من (2002-2014).

الشكل(3-2): توزيع المشاريع الاستثمارية حسب قطاعات

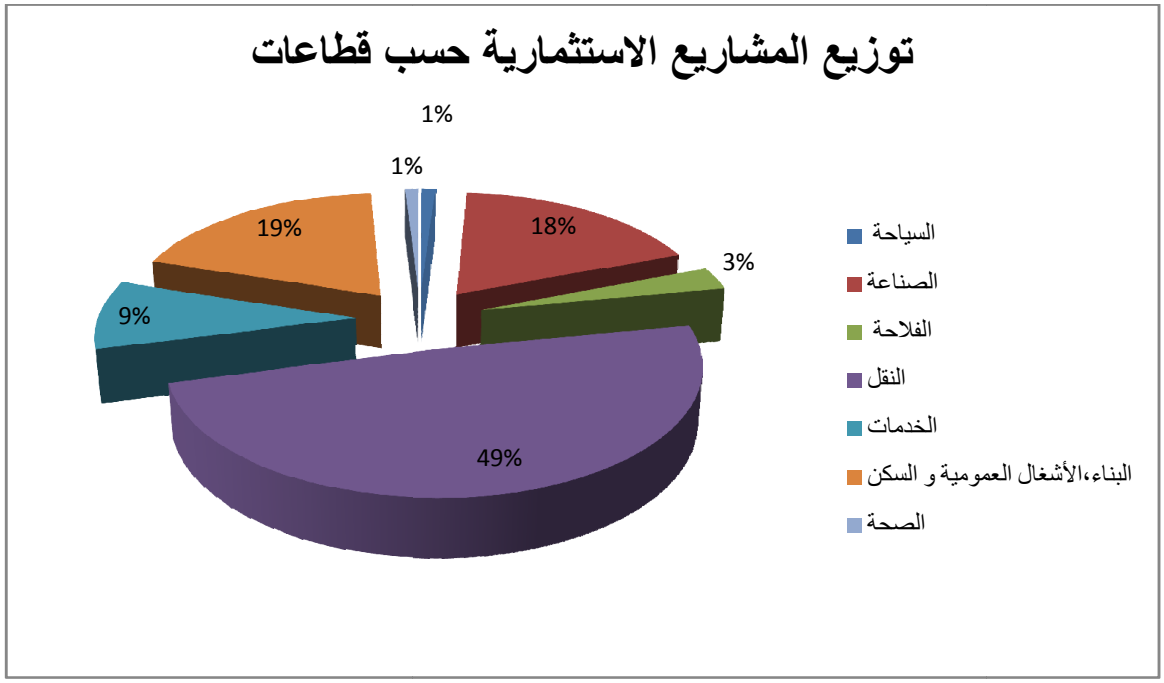

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على تقارير مستمدة من مديرية السياحة لولاية المسيلة.

يوضح الشكل(3-3) توزيع المشاريع الاستثمارية حسب قطاعات لولاية المسيلة حيث يتصدر قطاع النقل ترتيب عدد المشاريع في الولاية بنسبة 49%، ويليه قطاع البناء والأشغال العمومية والسكن بنسبة 19%، وقطاع الصناعة بنسبة18%، وفي وقت بلغ فيه قطاع الخدمات9%، وكما حصل قطاع الفلاحة نسبة 3%، وأخيرا تتساوى كل من قطاعين السياحة والصحة بنسبة1%، وهذا ما يدل على أنه هناك الاهتمام من طرف ولاية بقطاع الصناعة أما بالنسبة لقطاعي السياحة والصحة كانت لهما أقل نسبة من عدد المشاريع الموزعة من طرف ولاية رغم أهمية هذين قطاعين.

الشكل(3-3): يمثل قيمة المشاريع الاستثمارية حسب كل قطاع للولاية

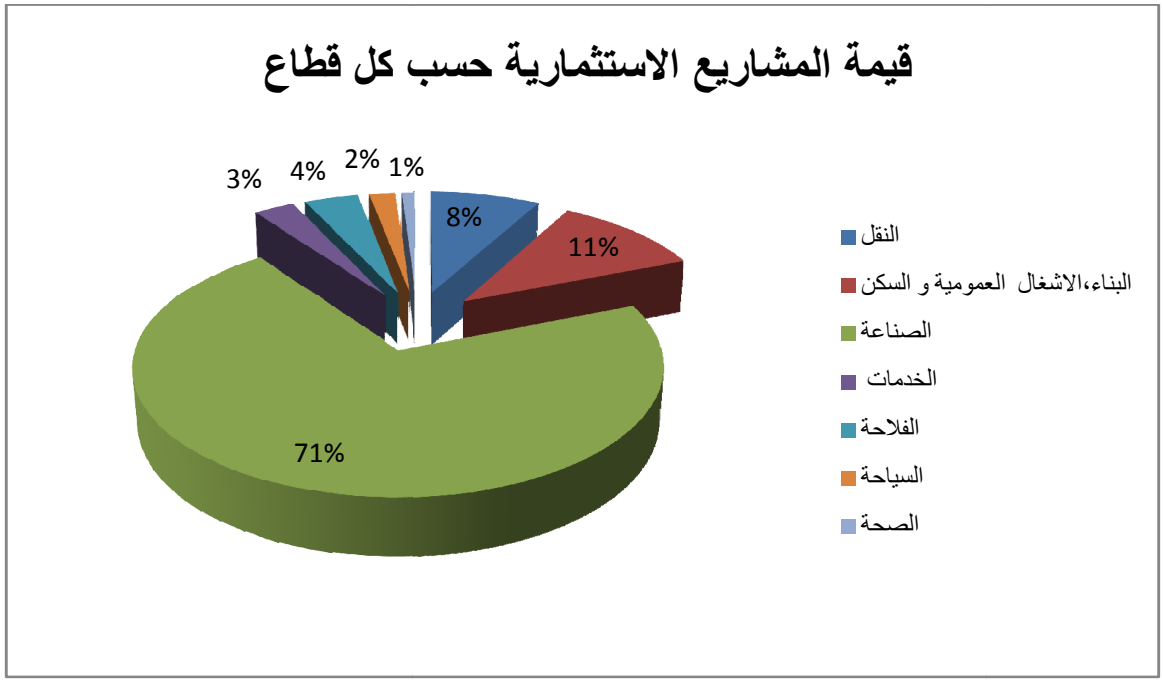

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على تقارير مستمدة من مديرية السياحة لولاية المسيلة 2014.

قيمة المشاريع الاستثمارية حسب كل قطاع كالتالي:حيث يستحوذ قطاع الصناعة على أكبر قيمة مالية بنسبة 71%، يليه قطاع البناء والأشغال العمومية و السكن بنسبة 11%، وفي حين أن قطاع النقل بلغت نسبة قيمة مالية 8%، أما قطاع الفلاحة فقد بلغت نسبته 4%،كما نال كل من قطاع الصحة 1%، قطاع الخدمات3%، قطاع السياحة2%.

وهذا مايدل على أن ولاية المسيلة تقوم بالإدراج مبالغ مالية معتبرة لتمويل قطاع الصناعي بدرجة كبيرة، أما القيمة المالية لقطاعي الصحة والسياحة فهي أدنى قيمة تمنحها الولاية لقطاعين بهذه الأهمية.

الشكل (3-4): يمثل عدد مناصب الشغل حسب كل قطاع للولاية

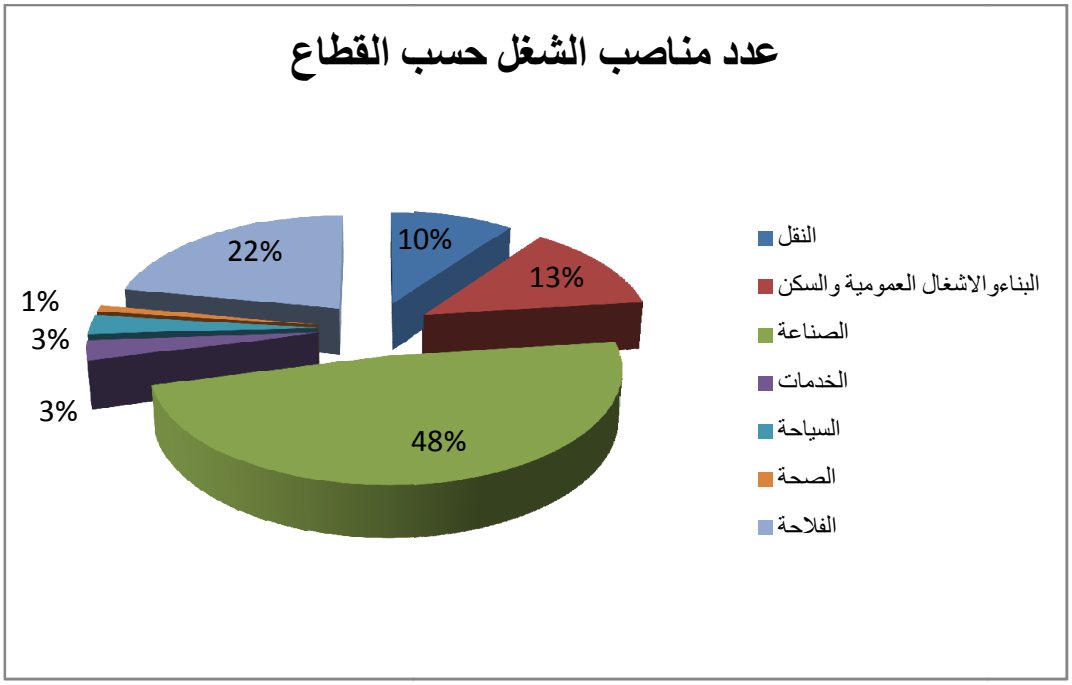

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على تقارير مستمدة من مديرية السياحة لولاية المسيلة 2014.

من شكل نلاحظ أن قطاع الصناعة يقوم بتوظيف أكبر نسبة من العمال تصل 48%،بمقابل أدنى نسبة بلغت 1% بالقطاع الصحة، فيما تتوزع النسبة على قطاعات الباقية فتبلغ نسبة عدد مناصب الشغل المخصصة لقطاع الفلاحة22%، ويليه قطاع البناء الأشغال العمومية والسكن بالنسبة13%، أما قطاع النقل فخصصت له نسبة 10%من عدد المناصب الشغل الموزعة، أما قطاع السياحة فخصصت له نسبة3%من عدد المناصب الشغل الموزعة وهي تساوي نسبة قطاع الخدمات، ومن خلال معطيات السابقة تبين لنا أن قطاع الصناعة يقوم بتوظيف أكبر عدد من العمال و ذلك بنسبة 48% أما قطاع السياحة لا يقوم بتوظيف عدد كبيرة من العمال وهذا يدل على قلة نشاط قطاع السياحة في الولاية.

المطلب الثاني: واقع مشاريع الاستثمار السياحي في الولاية المسيلة

تعاني ولاية المسيلة من عجز كبير في الهياكل السياحية، إذ لا تتعدى قدراتها المركزة كلها في عاصمة الولاية حسب مديرية السياحة، وقد تم الشروع في تدارك هذا العجز في تخصيص مئات الهكتارات كمناطق توسيع سياحي موزعة عبر مناطق الولاية، وفيما يلي سنلقي الضوء على أهم مشاريع الاستثمارات سواء من القطاع الخاص أو العمومي في مجال السياحة.

أولا: المشاريع السياحية المنتهية الأشغال بالولاية

وفيما يلي جدول للمشاريع السياحية المنتهية:

الجدول(3-6): المشاريع السياحية المنتهية الأشغال بالولاية

المستثمر	طبيعة المشروع	البلدية	مساحة م^2	حجم الاستثمار دج	العدد الغرف	نوع الملكية	عدد العمال
1	فندق	عين الحجل	2078	31.100.000.00	46	مشتركة	20
2	فندق	بوسعادة	1500	200.000.000.00	46	خاص	20
3	فندق	بوسعادة	100.10	19.842.978.00	10	خاص	18
المجموع				250.942.978.00	102	/	58

المصدر: تقارير لمديرية السياحة لولاية المسيلة 2014.

من خلال الجدول عرفت سنة 2012 إنتهاء3 مشاريع سياحية بلغت تكلفت إنجازها 250.942.978.00 مليون دينار جزائري تساهم في خلق175 منصب شغل مع توسيع طاقات الإيواء إلى 102غرفة، علما أن هذه المشاريع كان جلها ممولا بتمويلات خارجية تمثلت في قروض بنكية.

ثانيا: المشاريع السياحية في طور الإنجاز بالولاية

وفيما يلي جدول للمشاريع السياحية في طور الانجاز

الجدول(3-7): المشاريع السياحية في طور الإنجاز بالولاية

المستثمر	طبيعة المشروع	البلدية	مساحة	حجم الاستثمار	العدد الغرف	عدد العمال	نسبة الأشغال
1	حديقة ألعاب+فندق	المسيلة	3.25 هكتار	140.800.000.00	24	113	%2
2	فندق	مقرة	2584م^2	58.786.500.00	40	60	%7
المجموع				199.586.500.00	64	173	

المصدر: تقارير لمديرية السياحة لولاية المسيلة 2014.

من ملاحظتنا للجدول نجد أن أغلب المشاريع التي هي في طريق الانجاز سيكون لها دور مهم جد فعال في زيادة هياكل الاستقبال بالولاية وكذا عصرنتها، وعددها هو مشروعين سياحيين وقد تتراوح معدل الانجاز بين 02%إلى 07%هذه المشاريع سوف تدعم الحظيرة الفندقية للولاية بطاقة إيواء إضافية تقدر 64 الأسرة، كما تسمح بخلق مناصب شغل مباشرة تقارب173منصب شغل، وتقدر تكلفة المبدئية لانجازه199.586.500.00مليون دينار جزائري.

أما نوعية هذه المشاريع فكانت بين فنادق جديدة و مركب سياحي يضم كل من مقهى، مطعم، إدارة متعددة الخدمات، محلات تجارية، موقف سيارات.

ثالثا: المشاريع السياحية المتوقفة بالولاية

وفيما يلي جدول للمشاريع السياحية المتوقفة

الجدول(3-8): المشاريع السياحية المتوقفة بالولاية

المستثمر	طبيع المشروع	البلدية	مساحة م^2	حجم الاستثمار دج	العدد الغرف	نوع الملكية	عدد العمال
1	فندق	المطارفة	4280	80.000.000.00	38	خاصة	35
2	فندق	المسيلة	2488	244.808.000.00	57	خاصة	30
3	فندق	المسيلة	350	41.623.100.00	30	خاصة	10
4	فندق	المسيلة	4000	624.656.428.41	46	خاصة	40
المجموع				919087528,41	171		70

المصدر: تقارير لمديرية السياحة لولاية المسيلة 2014.

من خلال الجدول نلاحظ ان عدد المشاريع المتوقفة أربعة مشاريع بتكلفة مالية قدرت بـ919087528,41مليون دج، وبلغت نسبة إنجازها معدل متوسط يقدر بـ28.75%،وهي متوقع لها أن تضيف 171الاسرة، كما تسمح بخلق ما يقارب 70 منصب شغل، وصنفت نوعية المشاريع المتوقفة في كونها فنادق جديدة.

رابعا: المشاريع السياحية غير منطلقة

وفيما يلي جدول للمشاريع السياحية غير منطلقة

الجدول(3-9): المشاريع السياحية غير منطلقة بالولاية

المستثمر	طبيع المشروع	البلدية	مساحة	حجم الاستثمار	العدد الغرف	نوع الملكية	عدد العمال
1	فندق	بوسعادة	8773.75	64.278.072.50	30	خاصة	25
2	فندق	بوطي سايح	3000	30.805.440.11	22	خاصة	15
3	مركب سياحي	الخبانة	30	1.224.000.000.00	80	مشتركة	200
4	فندق	هامل	11000	110.000.000.00	61	خاصة	35
5	فندق	أولاد سيدي إبراهيم	6000	76.566.000.00	40	مشتركة	15
6	فندق	المسيلة	777	585.300.000.00	80	خاصة	36
7	فندق	بوسعادة	2000	75.566.000.00	28	خاصة	50
8	فندق	أولاد سيدي إبراهيم	2000	66.691.450.00	24	خاصة	35
9	فندق	المسيلة	937.65	1.282.719.000.00	67	خاصة	65
المجموع				3.515.925.962.61	496		476

المصدر: تقارير لمديرية السياحة لولاية المسيلة2014.

من خلال الجدول نلاحظ أن عدد المشاريع غير منطلقة هي 9 مشاريع سياحية وبتكلفة مبدئية 3.515.925.962.61مليون دج، وهي متوقع لها أن تضبف496 غرفة للطاقة الفندقية للولاية وتسمح بخلق ما يقارب 476 منصب شغل ،كما صنفت نوعية المشاريع غير منطلقة بمركبات سياحية و فنادق.

المطلب الثالث: عدد المشاريع التي استفادت من اتفاقيات مع البنوك

استفادت ولاية المسيلة تمويل العديد من مشاريع السياحية

أولا: المستثمرين المستفدين من القروض

الجدول (3-10): قائمة المستثمرين المستفيدين من القروض

الرقم	طبيعة المشروع	موقع	حجم الاستثمار دج	تاريخ الموافقة	اعتماد المستثمر
1	مركب سياحي	المسيلة	12.240.000.00	2012/01/04	10.000.000.00
2	حديقة تسيلة +مركب سياحي	اولاد منصور	44.201.509.2	2012/06/19	41.100.000.00
3	حديقة العاب +مركب سياحي	المسيلة	16.790.000.0	2012/11/07	110.506.000.00
4	فندق	أولاد سيدي إبراهيم	75.560.000	2013/07/01	120.000.000.00
5	فندق	مقرة	85.786.500	2013/04/08	104.590.000.00
6	قرية سياحية	المطارفة	22.180.000.0	2013/12/29	
7	مركب سياحي	الهامل	19.400.000.0	2014/04/01	

المصدر: تقارير لمديرية السياحة لولاية المسيلة2014.

من الجدول نلاحظ أن عدد الاستثمارات السياحية التي لجأ أصحابها إلى طلب قروض بنكية لإتمام مشاريعهم7 مشاريع سواء تعلق الأمر في تمويل مشاريع جديدة أو لتكملة إنشاء مشاريع.

ومن بين هذه المشاريع يوجد مشروع واحد قد إنتهت عملية إنجازه مع نهاية 2012، وسيتم شرح طريقة تمويله كتالي:

ثانيا: طريقة منح البنك الوطني الجزائري لقرض لتمويل مشروع سياحي (قروض الاستغلال)

إن عملية منح قروض على مستوى البنك الوطني الجزائريbna تتم حسب معايير صارمة وهذا نظرا للمبالغ الكبيرة التي يقدمها لمقاولين الخواص أو العموميين.

1.قرض استغلال:

يمنح البنك هذه القروض للمشروعات قيد التنفيذ بمعنى انه تم إنجاز جزء منها ويحتاج صاحب المشروع إلى السيولة ليكمل إنشاء المشروع، وعليه أن يحضر وثيقة تبين ما تم إنجازه من المشروع، ويجب أن توقع هذه الوثيقة من قبل كل من صاحب المشروع والمهندس، المحاسب المكلف بالتسديد(قابض البلدية،الخزينة،...الخ) وتبلغ قيمة هذا القرض % 80 كحد أقصى من قيمة ما تم إنجازه من المشروع، أما في حالة ما إذا لم يوقع عليها المهندس فإن القرض يعتبر خطيرا، ويمنحه البنك إذا كان العميل معروف لدى البنك،ولكن قيمة القرض تكون اقل من قيمته في الحالة السابقة وتكون مدة القرض بـ 6 سنوات[1].

2.شروط منح قروض الاستغلال:

– أن يساهم صاحب المشروع في قيمة المشروع بنسبة أدناها40 % من قيمة المشروع؛

[1] وثائق من البنك الوطني الجزائري.

– تقديم مل شف كامل يستوفي جل الوثائق التي يطلبها البنك، والمتمثلة في الوثائق الإدارية و التقنية ، والوثائق الاقتصادية المالية ،و أخيرا الوثائق المحاسبية والضريبية؛

– تقديم ضمانات تفوق قيمة القرض، أي نسبة تغطية الضمانات للقروض تفوق 100%؛

– تأمين متعدد الأخطار لكل الضمانات، لأنه في حالة وقوع حادث تتكفل مؤسسات التأمين بتعويض قيمة الأضرار للبنك؛

الوثائق المكونة لملف قرض استغلال: تنقسم الوثائق التي يطلبها البنك الوطني الجزائري وكالة المسيلة إلى[1]:

- **الوثائق الإدارية:** تشمل ما يلي:

– طلب خطي ممضي من الشخص طالب القرض أو ممثل المؤسسة؛

– وتصريح الحصول على الامتيازات الضريبية التي تقدمها البنك؛

– نسخة من عقد الإيجار أو الملكية لمحل المشروع؛

- **الوثائق التقنية:**

– تصريح البناء؛

– تقديم مخطط تنفيذ المشروع؛

– تقديم دراسة جيولوجية بالنسبة لبعض المشاريع؛

- **الوثائق الاقتصادي والمالية:**

– دراسة تقنية اقتصادية للمشروع؛

– الفواتير الشكلية أو عقد تجاري يبن التجهيزات التي تم شراؤها محليا؛

- **الوثائق المحاسبية و الضريبية:**

– الميزانيات الثلاثة الأخيرة، وجدول حسابات النتائج لنفس السنوات؛

– الميزانية التقديرية وجدول حسابات النتائج التقديري لخمس سنوات الأخيرة؛

[1] وثائق من البنك الوطني الجزائري.

– الوثائق الضريبية وشبه الضريبية لأقل من ثلاثة أشهر بالنسبة للمؤسسات التي بدأت نشاطها، و تصريح بالوجود للمؤسسات التي في طور الإنجاز؛

– شهادة أداء المستحقات للصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية و حوادث العمل والأمراض المهنية؛

3.2.الآليات والإجراءات التي يتبعها البنك الوطني الجزائري–وكالة المسيلة–لمنح القروض:

يقوم البنك بعد التأكد من أن الملف الذي تقدمت به صاحب المشروع كامل ويحتوي على جميع الوثائق الضرورية يقوم ب:

– التأكد من صحة الوثائق المقدمة إليه، ومن سمعة المؤسسة طالبة القرض خاصة في حالة كون رجل اعمال؛

– عميل جديد لدى البنك؛

– الاتصال بباقي البنوك لمعرفة علاقة المستثمر بها، وهل قدمت لها قروض لم تسددها بعد أم أنها قامت بتسديدها؛

– القيام بدراسة اقتصادية للمشروع من خلال دراسة مردوديته، والأخطار التي يمكن أن يتعض لها، وتأثيره على المنطقة وعلى الاقتصاد الوطني؛

– القيام بدراسة حول المنافسة في السوق ؛

– التأكد من قيمة الضمانات المقدمة؛

– وبعد الانتهاء من دراسة الملف ، يتخذ المدير ونائبه ومدير مصلحة القروض ، قرار منح القرض المستثمر أو عدم منحه ،وكما سبق وأن أشرنا يتم تحويل الملف إلى الفرع بولاية باتنة، لإعادة دراسته واتخاذ قرار منح القروض ،وكما سبق وأن أشرنا يتم تحويل الملف إلى الفرع بولاية الباتنة، لإعادة دراسته واتخاذ قرار منح القروض إذا كانت قيمة القرض لا تتعدى 400.000.000.00دج، وإلا فإن الملف يرسل إلى المديرية العامة بالعاصمة لاتخاذ القرار النهائي.

- **الضمانات التي يشترطها البنك على صاحب المشروع:**

الضمانات الشخصية:

– رهن الفندق (أراض والبناية من درجة الأولى)؛

– ضمانات شخصية أو رهن عقاري بالإضافة إلى تامين متعدد الأخطار؛

الكفالة:

في هذه الحالة يضمن طرف ثالث بتنفيذ التزاماتها في حالة عدم قدرة المؤسسة على السداد عند حلول تاريخ الاستحقاق وذلك بحجز على ممتلكاتها.

ثانيا: التقديم العام للمشروع

اسم المشروع: فندق الحضنة مرحبا

- موقع المشروع: المسيلة؛
- مساحة المشروع: بمساحة إجمالية تقدر بـ 8000م^2؛
- قيمة القرض:400.000.000.00 دج

خلاصة:

على ضوء ما تم التعرض إليه في هذا الفصل الذي يخص الجانب التنموي للقطاع السياحي لولاية المسيلة، وما تضمنه من استعراض وتحليل للجوانب المختلفة له يمكن التوصل إلى:

أن هناك زيادة اهتمام بالمشاريع السياحية من طرف الولاية نظرا لغنى المنطقة بالمعالم الأثرية والتي يمكن أن تجعلها وجهة سياحية رائدة، وبغية تحقيق نمو سريع في هذا القطاع الحساس تحاول الولاية أن تقدم مجموعة من الحوافز للمستثمرين في هذا القطاع وذالك لزيادة الاستثمار ومحاولة تنميته لإبراز الموروث الثقافي والحضاري الذي تزخر به الولاية والذي من شأنه ضمان أداء جيد حالي ومستقبلي.

خاتمة

خاتمة:

تلعب السياحة دورا مهما في زيادة النمو الاقتصادي نظرا لما تحتله ضمن مكونات الصادرات الخدمية، وبالتالي تساهم في تقليص البطالة، إذ لا يمكن للجزائر أن تهمل هذا القطاع خاصة وأن تنويع الاقتصاد والموارد على الصعيد المحلي ضرورة لابد منها، من أجل تحقيق ذلك يجب منح مكانة أكبر للسياحة في إطار السياسة التنموية العامة، كما يجب على السياسة الوطنية للسياحة أن ترتكز على مخطط رئيسي للتنمية على المدى الطويل والسهر على توافقه مع القطاعات الاقتصادية والاجتماعية وذلك بتحديد الأولويات في مناطق التوسع السياحي وفي أشكال السياحة التي يجب ترقيتها.

فبالرغم من الإمكانات السياحية التي تتمتع بها الجزائر نجد أن هذا القطاع يعاني من عدة مشاكل حالت دون تطوره، و التي وقفت حجرة عثرة أمام المستثمرين لدخول هذا المجال وتحقيق المردودية التي كان يفترض أن يحققوها، ومن أجل ذلك فقد سطرت السلطات المعنية برنامجا يهدف إلى ترقية وتنشيط السياحة الجزائرية ويرتكز على عدة محاور، يتمثل المحور الأول في رفع قدرات الإيواء عن طريق الاستثمار والخوصصة والشراكة وتنويع العرض، أما المحور الثاني لهذا البرنامج فإنه يركز على تدعيم النوعية وذلك بتحسين الخدمة المقدمة والمحيط السياحي وتكوين الموارد البشرية، أما المحور الثالث فيرتبط بتحسين صورة الجزائر السياحية في الخارج.

هذا بالإضافة إلى الإصلاحات التي عمدت الدولة على القيام بها وذلك بمحاولة تكييف القوانين مع مقتضيات السوق، والتي من شأنها أن تمنح تحفيزات وضمانات للمستثمرين الوطنيين والأجانب العموميين والخواص، كما أنشأت عدة هيئات لتدعيم الاستثمار بشكل عام مثل: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب والصندوق الوطني للتامين على البطالة، أما في المجال السياحي فقد تم إنشاء الوكالة الوطنية للتنمية السياحة والتي تهتم بالعقار السياحي و المؤسسة الوطنية للدراسات

السياحية، كما تم تحديد مناطق التوسع السياحي وقائمة المشاريع المتعلقة بالحمامات المعدنية المعروضة للاستثمار ولكن بالرغم من ذلك فإن المشاريع السياحية كانت ضعيفة، ومن أجل تسليط الضوء أكثر على نتائج هذه الإجراءات على المجال السياحي، سوف نحاول معرفة ذلك من خلال مساهمة بنك في تمويل المشاريع السياحية في ولاية المسيلة.

وقد توصلنا الى مجموعة من النتائج، تتمثل في:

- ضعف المخططات المالية اللازمة لتنشيط السياحة بالولاية؛
- وجود صناعة تقليدية داعمة للقطاع السياحي في الولاية؛
- توفر الولاية على مناطق سياحية مصنفة عالميا لأكن مهملة وغير مستغلة بالشكل الذي ينمي القطاع السياحي للولاية؛
- الصعوبة كبيرة يواجهها مستثمرو القطاع السياحي خاصة لدي تقدمهم لطلب القروض(طول فترة دراسة ملفات طالبي القروض)؛
- ضعف جودة الخدمات السياحية في الولاية مقارنة بتكاليفها العالية؛
- ضعف التأهيل لدى مستخدمي القطاع وعدم وجود كوادر مؤهلة تساهم في إنجاح مشاريع السياحية بالولاية؛
- تحفيز المستثمرين في قطاع السياحة وذالك بتقديم إعفاءات جبائية خاصة وان الولاية من الولايات الداخلية التي تخفض نسبة الفوائد على القروض؛
- تأخر انجاز المشاريع السياحية التي تم تمويلها.

اقتراحات:

- يجب تسهيل منح القروض للمستثمرين وذالك من خلال تقليص مدة دراسة المشروع وتقديم أسباب الموضوعية التي رفض المشروع من اجلها وذالك لاستدراكها؛
- إعادة تأهيل المشاريع السياحية الحالية(العامة والخاصة) والإسراع في انجازها؛

- دعم مناطق الجذب السياحي عموما والمنتجات السياحية البيئية على الخصوص من اجل الحفاظ على الطابع البيئي والثقافي لتلك المناطق؛
- أما أهم شيء ندعوا إليه وبإصرار لتحقيقه هو الأمن السياحي كونه عامل أساسي في تنشيط و ازدهار السياحة الداخلية و السياحة الوافدة؛
- وجوب تكامل قطاع السياحة مع القطاعات الأخرى حيث يجب أن تتوافق أي خطة للتنمية السياحية من القطاعات الاخرى كالزراعة و الصناعة وكذا الصناعات الحرفية و التقليدية؛
- وجوب تخصيص ميزانية خاصة للولاية لغرض الترميم، الصيانة و المحافظة على المعالم الحضارية و التاريخية؛
- إنشاء بنوك متخصصة و تكييف الإجراءات التحفيزية لتخطي صعوبات الاستثمار في القطاع خصوصا تلك المتعلقة بالعقار السياحي، فيجب أن تتوفر لدى القطاع الوسائل الملائمة لتسيره ومعالجة هذا المشكل الذي يعرقل تنمية التوسع السياحي و المحافظة عليه؛
- تشجيع وجذب رؤوس الأموال الإقامة مرافق سياحية عملاقة و متطورة من خلال وضع التسهيلات و الامتيازات للمستثمرين.

آفاق الدراسة:

- دور الاستثمار السياحي في النهوض بالسياحة الجزائرية في ظل المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية 2030؛
- أهمية التسويق السياحي في تنمية القطاع السياحي بالجزائر.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

أولا: باللغة العربية

1- الكتب

1. أحمد بوراس، تمويل المنشات الاقتصادية، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، 2008.
2. احمد حسن الزهري، التمويل و الادارة المالية، مطبعة النشر الذهبي، القاهرة، 1996.
3. أحمد صلاح عطية، الاستثمار التمويل في البنوك التجارية، ا لدار الجامعية، مصر 2003.
4. أحمد فريد مصطفى، محمد عبد المنعم عفر، الاقتصاد النقدي و المصرفي بين النظرية و التطبيق، مؤسسة شباب الجامعية، مصر، 2005 .
5. احمد محمد غنيم، إدارة البنوك، ط1، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، المنصورة،2007.
6. جميل احمد توفيق، سياسات الإدارة المالية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، لبنان، بدون ذكر سنة النشر.
7. الحجازي عبيد على احمد، مصادر التمويل، دار النهضة العربية، القاهرة، 2001.
8. حسن أحمد توفيق، التمويل و الإدارة المالية في المشروعات التجارية، دار النهضة العربية، القاهرة، 1999.
9. حمزة محمود الزبيدي، إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني، ط1، دار الوراق، عمان ،2002.
10. خالد أمين عبد الله، إسماعيل إبراهيم الطراد، إدارة العمليات المصرفية، ط1، دار وائل للنشر، عمان ،2006.
11. خالد مقابلة، فيصل الحاج ذيب، صناعة السياحة في الجزائر، دار وائل للطباعة والنشر، عمان، 2000.
12. خالد مقابلة، فن الدلالة السياحية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 1999.
13. خالد وهيب الراوي، إدارة العمليات المصرفية، ط2، دار المناهج للنشر والتوزيع، الاردن،2003 .
14. خبابة نور الدين، الإدارة المالية، دار النهضة، بيروت، 1998.

15. زياد رمضان،محفوظ جودة، الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك، ط3، دار وائل للنشر والتوزيع،الأردن،2006.

16. زيد منير عبودي، الاقتصاد السياحي، ط1، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، 2008.

17. زيد منير عبوي، إدارة المنشات السياحة و الفندقية، ط1، دار الراية للنشر و التوزيع، عمان ،2008.

18. زيد منير عبوي، إدارة و تصنيف المطاعم السياحية والية عملها، ط1، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، 2008.

19. سراب عيسانى وآخرون، تسويق الخدمات السياحية، عمان، دار الميسر للنشر والتوزيع، 2002 .

20. سعيد محمد المصري، إدارة و تنظيم المنشات السياحية و الفندقية، دار الجامعية، جامعة الإسكندرية، 2001.

21. سوزان علي حسن، التشريعات السياحية و الفندقية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية،2001.

22. شاكر القزويني، مجاضرات في اقتصاد البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001.

23. شاكر القزويني، محاضرات في اقتصاد البنوك، الدار الجامعية للطبع، الجزائر ،2000.

24. صلاح الدين حسن السيسي، القطاع المصرفي و الاقتصاد الوطني، ط 1 ،عالم الكتب، القاهرة ،2003.

25. طاهر لطرش، تقنيات البنوك،ط 2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.

26. عبد الكريم حافظ، الإدارة الفندقية والسياحية، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، 2010.

27. عبد الوهاب يوسف أحمد، التمويل وإدارة المؤسسات المالية، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2008 .

28. علي فلاح الزعبي، التسويق السياحي والفندقي، ط1،عمان، دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2013.

29. ماهر عبد العزيز توفيق، صناعة السياحة، دار الزهران للنشر والتوزيع، عمان، 2008.

30. محمد الصيرفي، إدارة المصارف، ط1، دار الوفاء لدنيا الطباعة و النشر، الإسكندرية،2007.

31. محمود حسنين الوادي، وآخرون، النقود والمصارف، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان،2010 .

32. مروان ابورحمة و آخرون، إدارة المنشات السياحية، ط 1، دار البركة، عمان،2001.

33. مروان السكر، الاقتصاد السياحي، ط1، عمان، دار مجدلاوي للنشر، 1999

2- المجلات والدوريات

1. خالد كواش، مقومات ومؤشرات السياحة في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الأول، شلف.

2. عبد القادر عوينان، باشي احمد، واقع السياحة الجزائرية وأفاق النهوض بها في ظل المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية، مجلة الاقتصادية الجديد، العدد 7، سبتمبر2012.

3. يحي سعدي، سليم العمراوي، مساهمة قطاع السياحة في تحقيق التنمية الاقتصادية، مجلة كليه بغداد للعلوم الاقتصادية ،العدد 36، 2013.

3- الرسائل و الأطروحات

1. حميدة بوعموشه، دور القطاع السياحي في تمويل الاقتصاد الوطني لتحقيق التنمية المستدامة، رسالة ماجستير غير منشورة، تخصص اقتصاد دولي والتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2011.

2. برنجي أيمن، الخدمات السياحية وأثرها على سلوك المستهلك، مذكرة ماجستير، تخصص العلوم الاقتصادية، جامعة احمد بوقره، بومرداس، 2008

3. سعاد صديقي، دور البنوك في تحويل المشاريع السياحية، رسالة ماجستير منشورة، تخصص بنوك وتأمينات، كلية علوم الاقتصاد و علوم التسيير، جامعة منتوي، قسنطينة، 2006. دكتوراه في علوم الاقتصادية غير منشورة، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2013.

4. مساوي مباركة، الخدمات السياحية والفندقية وتأثيرها على سلوك المستهلك، رسالة الماجستير غير منشورة، تخصص تسويق دولي، كلية علوم الاقتصادية وعلوم التسيير وعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان،2011.

5. مسكين عبد الحفيظ، دور التسويق في تطوير النشاط السياحي، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة منتوري، قسنطينة، 2009

6. عامر عيسانى، الأهمية الاقتصادية لتنمية السياحة المستدامة، أطروحة دكتوراه، تخصص علوم التسير، فرع تسيير مؤسسات، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2009.

7. العايب أحسن، دور الترويج في تسويق الخدمات الفندقية، رسالة ماجستير غير منشورة، فرع مناجمنت، تخصص تسويق، كلية علوم اقتصادية وعلوم التسيير، سكيكدة، جامعة 20 أوت 1955.

8. عوينات عبد القادر، السياحة في الجزائر، الإمكانيات والمعوقات(2000– 2025) في ضل الإستراتجية السياحية لتحديد المخطط التوجيهي لتهيئة السياحة، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2013.

4– القوانين والمراسيم

1.قانون 9– 10،المتعلق بقانون النقد والعرض الصادر في 1990/04/14.

5– الندوات و الملتقيات العلمية

1. بوفليح نبيل، تقرورت محمد، دراسة مقارنة لواقع قطاع السياحة في دول شمال إفريقيا، مداخلة مقدمة لملتقى السياحة في الجزائر الواقع وأفاق ،جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف،11–12 ماي 2010.

2. زايد مراد، السياحة كصناعة في الاقتصاد الوطني، مداخلة مقدمة لملتقى اقتصاديات السياحة ودورها في التنمية المستدامة،جامعة محمد خيصر، بسكرة، 9 – 10 مارس 2010.

3. عبد القادر شلالي، عبد القادر عوينان، الواقع السياحي في الجزائر وأفاق النهوض به في مطلع 2025، مداخلة مقدمة لملتقى السياحة في الجزائر واقع وأفاق، جامعة أكلي محند اولحاج، البويرة، 11–12 ماي 2010.

4. عبد اللطيف بلغرسة، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتفعيل أدائها في ظل استراتيجات الاقتصاد الكلي، مداخلة مقدمة لملتقى الإصلاحات المصرفية دورة تدريبية حول تمويل مؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في اقتصاديات المغاربة، سطيف ،25-28 ماي 2003

5. عمراني عبد النور قمار، دور السياحة الصحراوية في التنمية لاقتصادية والاجتماعية، مداخلة مقدمة لملتقى الدولي الثاني للسياحة حول السياحة الصحراوية ودورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، كلية العلوم الاقتصادية والاجتماعية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، في 11-12 مارس 2012.

6. عيسى مرازق، دراسة أداء وفعالية المؤسسة القطاع السياحي التنمية السياحية المستدامة في الجزائر، مداخلة مقدمة لملتقى اقتصاديات السياحة ودورها في التنمية الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2010.

7. عيسى مرازقة ومحمد الشريف شخشاخ، التنمية السياحية المستدامة في الجزائر، مداخلة مقدمة لملتقى اقتصاديات السياحة ودورها في التنمية المستدامة، يومي09-10 مارس 2010.

6- المواقع

1. www .mt .gov.dz/mat/ar/sdat/php
2. www.clubnada.jeeran.com

ثانيا: الكتب باللغة الاجنبية

1. Muriel demeau,patrick courtin,droit du tourisme,2éme éditiom ,éditiom bréal,paris, 1996, p :201
2. Stephen williams, tourism geographi, rouledg, first ideation, united states, 2003, p 3.

تم بحمد الله

الملخص:

نسعى من خلال هذه الدراسة إبراز دور البنوك التجارية في تمويل المشاريع السياحية، وأهمية هذه الصناعة في تحسين اقتصاديات الدول و تنويع مصادر الدخل ودفع عجلة التنمية الاقتصادية.

من خلال وقوفنا على مساهمة البنوك في تنشيط المشاريع السياحية والمتمثل في دراستنا لحالة ولاية المسيلة، لاحظنا أن النتائج المحققة في مجال تمويل للمشاريع السياحية لم يرقى إلى المستوى المطلوب وذلك نظرا للصعوبات التي يواجهها قطاع السياحة في هذا المجال، كذلك بسبب العراقيل التي تقف أمام المستثمرين خصوصا تلك المتعلقة بالحصول على العقار السياحي، حيث يمكن تدارك ذلك من خلال تسهيل إجراءات الحصول على العقار وتدعيم نشاط البنوك العمومية بمجموعة من البنوك المتخصصة على غرار البلدان ذات الطابع السياحي بحيث تتوافق مع خصوصيات هذا القطاع من حيث نمط التمويل.

الكلمات المفتاحية :السياحة، المشاريع السياحية، البنك، التمويل، التنمية

Résumé

Nous cherchons à travers cette étude de mettre en évidence le rôle de banques commerciales au financement des projets touristiques, et l'importance de ce secteur Pour améliorer les économies des pays et de diversification des sources de revenu et Promouvoir le développement économique.

En nous intéressant, dans le cadre de notre étude, à la situation de la wilaya de M'sila, nous nous sommes penchés sur l'apport des banques dans la revitalisation des projets touristiques, nous avons constaté que les résultats obtenus en matière de financement des projets touristiques demeure en de ça des attentes au vu des difficultés auxquelles le secteur touristique est confronté, et des obstacles qui se dressent devant les investisseurs, en particulier concernant l'obtention d'immobilier touristique. La situation n'est pas irréversible pour autant, il suffirait de faciliter les procédures relatives à l'obtention d'immobilier et soutenir l'action des banques publiques par un ensemble de banques spécialisées, tel que dans les pays à caractère touristique, en effet ce type de banques conviendrait davantage aux spécificités du secteur en termes de mode de financement.

Mots clés

Tourisme – projets touristiques – banque – financement – développement